

مركز دراسات الوحدة العربية

الصراعات العربيّة - العربيّة (١٩٤٥-١٩٨١)

دراسة استطلاعية



الدكتور أحمد يوسف أحمد

الصراعات العربيّة - العربيّة

(١٩٤٥-١٩٨١)



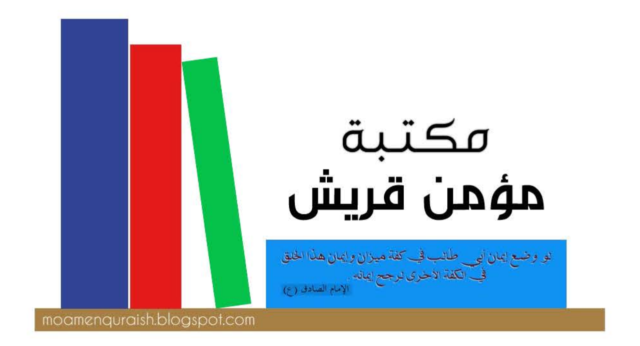
مركز دراسات الوحدة العربية

الصراعات العربيّة - العربيّة

(١٩٤٥-١٩٨١)

دراسة استطلاعية

الدكتور أحمد يوسف أحمد



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى: بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٨

الطبعة الثانية: بيروت، أيار/مايو ١٩٩٦

المحتويات

القسم الثاني
أبعاد ظاهرة الصراع بين البلدان العربية
١٩٤٥ ـ ١٩٨١

قائمة الجداول

مُقدّمَـة

ظهرت فكرة هذه الدراسة في عام ١٩٨١ عندما كـانت الصراعات العـربية ـ العـربية بلغت فعلاً حداً لا يمكن تجاهله، وبدأت آثارها المـدمرة عـلى حركـة النضال القـومي العربي العام تصل الى مستوى غير مسبوق، وأصبح واضحاً أن أي حديث عن الوحدة العـربية، أو حتى التضامن العربي في أدنى مستوياته، سيكون بـلا معنى ما لم تـأخذ هـذه الظاهـرة السلبية المتفاقمة نصيبها الكافي من الاهتـمام والدراسـة العلميين كمقـدمة لا غنى عنهـا لمعالجتهـا على نحو سليم.

ولأن الدراسة العلمية لهذه الظاهرة، كانت تحتاج إلى جهد جماعي وليس فـردياً، ولأن بعض النغمات الموجودة في السـاحة الفكرية والسياسية العربية كانت ترى أن معالجة مثل هذه القضية عمل غير ملائم، لما قد يمكن أن تثيره هذه المعالجة من حساسيات تساهم بدورهـا في مزيد من تفاقم الصراعات العربية ـ العـربية، فقـد كان من الضروري التّوجه الى مؤسسـة عربية تجمع بين الالتزام القومي والسمعة العلمية الرفيعة لتمـويل هـذه الدراسـة، وهنا بـرز مركز دراسـات الوحـدة العربيـة بسجله المميز في الـدراسة العلميـة الملتزمة لقضـايا النضـال العربـي ،على الرغم من سنوات عمره القصيرة.

وبمجرد أن طرحت الفكرة في القاهـرة، حتى وقبل أن تتبلور في مشروع محـدّد، على د. خير الدين حسيب مدير المركز، حتى أظهر لها حمـاساً فـورياً، ثم أرسـل لي بمجرد عـودته الى بيروت، بموافقة المركز على المضي قدماً في وضع مشروع الدراسة، فسارعت بـدوري الى طرح الفكرة على الأخوين د. كمال المنـوفي الأستاذ المسـاعد في قسم العلوم السيـاسية في كليـة الاقتصاد

والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ود. عثمان محمد عثمان الخبير في معهد التخطيط القومي في القاهرة، اللذين أبديا بدورهما من الحماس للفكرة ما جعلنا نشرع على الفور في وضع مخطط الدراسة والاتفاق على منهاجيتها. وبمجرد انتهائنا من ذلك، أرسل المشروع الى مركز دراسات الوحدة العربية، حيث مرّ بالاجراءات العلمية المعتادة للمركز، وبالذات من زاوية عرضه على ثلاثة من المحكَمين لم أعرف بأسمائهم حتى الآن بصورة رسمية، وإن كنت أسجل هنا أنهم قاموا بواجبهم خير قيام، ولا أقول ذلك لأنهم أجازوا مشروع الدراسة، وإنما لأنهم أضافوا من الملاحظات ما أخذناه في الاعتبار، وما مكّننا فعلاً من اثراء خطة الدراسة. وأذكر تحديداً أن الجزء الخاص بتسوية الصراعات، في هذه الدراسة، قد أضيف تلبية لإحدى الملاحظات التي وردت في تقرير أحد المحكّمين الثلاثة.

وبعد أن تمت موافقة مركز دراسات الوحدة العربية على المشروع على هذا النحو، تمّ تشكيل فريق للبحث، إضافة إلى د. كمال المنوفي ود. عثمان محمد عثمان وأنا، من كل من الأخ د. أحمد عبد الونيس، والأخ د. أحمد الرشيدي، المدرّسين في قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، والآنسة أحلام السعدي فرهود الباحثة في وحدة الرأي العام في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، والأستاذ جمال عبد الجواد، والسيدة دينا الخواجة، والأستاذ ضياء رشوان، الباحثين في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

وقد عقد فريق البحث، على هذا النحو، عدداً من الاجتماعات لشرح فكرة الدراسة ومناقشتها، والاتفاق على مصادر جمع المعلومات والقواعد الواجب اتباعها في هذه العملية. وأشهد أن المناقشات التي دارت في هذا الشأن عكست، منذ البداية، وعياً كاملاً بفكرة الدراسة وأهميتها، إلى الحد الذي أسهم بعديد من الأفكار التي ساعدت على بلورة الدراسة. وفي مرحلة لاحقة، انضمت إلينا الآنسة حنان ماهر قنديل المعيدة في قسم العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.

وقد تمّت عملية جمع المعلومات وتدقيقها، تحت اشرافي المباشر، وبمساعدة د. أحمد عبد الونيس الذي ساعدني أيضاً في مرحلة تدقيق المعلومات ود. أحمد الرشيدي، وقام بجمع المعلومات كل من الآنسة أحلام السعدي فرهود التي استمر عطاؤها لهذه الدراسة حتى نهاية إعدادها، فسدّت بعض الثغرات التي ظهرت بعد اتمام عملية جمع المعلومات، والأستاذ جمال عبد الجواد الذي قام، اضافة الى دوره في عملية جمع المعلومات، بتجميع وتصنيف جميع البيانات عن المؤشرات السياسية والاقتصادية والسكانية الخاصة بالأقطار العربية، والتي استخدمت في هذه الدراسة، والسيدة دينا الخواجة والأستاذ ضياء رشوان اللذين حال سفرهما الى فرنسا لاتمام دراستهما العليا في العلوم السياسية دون استمرار تعاونهما في إعداد

الدراسة، بعد عملية جمع المعلومات، كما شاركت الآنسة حنان ماهر قنديل بجهد متميز في عملية تدقيق المعلومات.

وطوال عملية الاعداد الأولي لمشروع الدراسة ومنهاجيتها، بما في ذلك المقياس المطبق في هذه الدراسة، عمل فريق البحث الأساسي (د. كمال المنوفي ود. عثمان محمد عثمان وأنا) بشكل جماعي كامل، كما شاركني د. المنوفي خصوصاً في تصميم شرائح المقياس المطبق في الدراسة. وإن كنت سمحت لنفسي في ما بعد بإجراء تعديلات طفيفة عليه، بعد اكتمال الصورة عن التفاعلات الصراعية العربية. كما أنني أود أن أعفيه من مسؤولية الطريقة التي تم بها اعطاء أوزان لشرائح المقياس، والتي أعلم أنها ستثير بعض الانتقادات، فضلاً عن مشاركته الكاملة في الاشراف على عملية جمع المعلومات وتدقيقها.

غير أن السبل تفرقت بنا بعد ذلك، فسافر د. المنوفي إلى جامعة الكويت اعتباراً من العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨٣ أستاذاً مساعداً للعلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد فيها، وسافرت أنا ود. عثمان في السنة التالية إلى جامعة صنعاء للعمل في قسمي العلوم السياسية والاقتصاد في كلية التجارة والاقتصاد هناك. وترتّب على هذا أن تعثر تنفيذ الدراسة بعد هذه التطورات التي باعدت بين أعضاء فريق البحث ما بين القاهرة والكويت وصنعاء، وأشهد أن حماس د. المنوفي، على الرغم من ذلك، لم يفتر في أي وقت من الأوقات لاتمام الدراسة، وهو ما يتسق وما عرف عنه من أصالة علمية وجهد بحثي دؤوب، غير أن اعتبارات المكان غلبتنا جميعاً، ومن ناحية أخرى، فإن د. عثمان انغمس، على نحو متزايد، في دراسة قضايا الاقتصاد اليمني، وتكاثرت عليه المسؤوليات في هذا الصدد، على نحو حال دونه واستمرار المساهمة في اتمام الدراسة، على الرغم من تجاورنا المكاني، وإن كان حقيقة لم يبخل عليّ، في أي وقت من الأوقات، بأي مشورة علمية طلبتها منه.

وهكذا تحملت وحدي مسؤولية تفريغ البيانات من شرائح المقياس المستخدم في الدراسة، وحساب أوزان التفاعلات الصراعية بين الأقطار العربية في فترة الدراسة، وإعداد الجداول التي تضمنت نتائج هذا كله، ثم كتابة التقرير النهائي للبحث الذي يجده القارىء أمامه الآن. ويهمني أن يدرك القارىء العزيز أن هذه الثمرة الموجودة، لم تكن لتنضج لولا الجهد الجماعي الذي بذل في غرس بذرتها وتعهّدها بالرعاية، حتى أنبتت وقوي عودها، ثم أثمرت في النهاية.

وأود، إضافة الى ما سبق توجيه شكري الحميم إلى الصديق د. عبد الغني محمد عبد الغني، أستاذ الاحصاء المساعد في معهد الاحصاء في جامعة القاهرة، ورئيس قسم الاحصاء في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء حالياً، على جهده الكبير في تقديم المشورة الاحصائية التي تطلبها انجاز هذا البحث، وذلك على الرغم من أعبائه التدريسية الهائلة التي

يعرفها كل من يعمل في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء، كذلك أود أن أوجه شكراً خاصاً الى الأخ حكيم عبد الوهاب السماوي، المدرّس المساعد في قسم العلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء، على المساعدة التي قدمها لي من إحدى فترات إعداد هذا البحث، وأتمنى له كل التوفيق في تحضيره لدرجة الدكتوراه في العلوم السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك للصديق العزيز الأستاذ علي العشيري لما قدمه من عون صادق في اعداد هذه الدراسة، على الرغم من مشاغله الوظيفية.

غير أن هذه المقدمة لا يمكن أن تتم من دون أن أسجل شكراً خاصاً للدكتور خير الدين حسيب، مدير مركز دراسات الوحدة العربية، الذي أقول بمنتهى الأمانة أنه لولا حماسه وصبره وحزمه، لما رأت هذه الدراسة النور. وقد سبقت الاشارة الى الحماس، أما الصبر والحزم فلأن هذه الدراسة تعثّرت كثيراً بسبب الظروف التي أشرت إليها في هذه المقدمة، وقد صبر عليّ د. حسيب طويلاً، وتفهّم مبررات التأخر كثيراً، وفي الوقت نفسه فقد كان حازماً في أن الدراسة يجب أن تتم، ولولا هذا الحزم لكنت استسلمت أمام الصعوبات التي تعرضت لها عملية اتمام هذه الدراسة، وكل ما أرجوه أن يأتي هذا العمل على المستوى الذي يُقنع د. حسيب بأن جهوده لدفعها لم تضع سدى.

كذلك، فإن أبسط مقتضيات العرفان بالجميل تقتضي مني أن أعبّر عن امتناني غير المحدود لزوجتي السيدة عزة وهبي، ومبعث هذا الامتنان ليس مجرد قيامها بالدور التقليدي للزوجة في توفير المناخ الأمثل للعمل، وإنما مبعثه أن المراحل النهائية في إتمام هذه الدراسة قد تواكبت مع المرحلة النهائية في اتمامها لرسالة الدكتوراه، وهي أصرّت بأصالة وإنكار كامل للذات، على أن توقف كل جهودها في هذا الصدد، وتتفرّغ معي لمراجعة جميع النتائج الكمية التي تضمّنتها الدراسة من مصادرها الأصلية، من حيث حساب الأوزان الصراعية، وتفريغها في جداول، وعمل الجداول التجميعية، وقد قامت بهذا العمل خير قيام، فضلاً عن قيامها وحدها بإعداد النسخة النهائية لهذه الدراسة. ولولا هذه الجهود، لتأخر اعداد هذه الدراسة وقتاً أطول، ولحتّم النقص البشري أن تتضمن عدداً من الأخطاء غير المقصودة. من هنا، كان امتناني غير المحدود، ورجائي من الله سبحانه وتعالى أن يوفقها في اتمامها لرسالة الدكتوراه.

وكل ما أرجوه أن تثير هذه الدراسة من ردود الفعل بين القراء والمثقفين العرب، ما يجعلني أشعر أن الجهد الذي بذل فيها ليس حرثاً في البحر، وما يمكن في المستقبل من تطويرها الى الأفضل. وأرجو ألا يستقبل القارىء العزيز هذه الكلمات باعتبارها من الجمل التقليدية التي تقال في مثل هذه الظروف. ففي الواقع أن استيفاء الموضوع حقه المتعمق يتوقف، في جزء مهم منه، على ردود فعل قارىء هذه الدراسة، سواء أكان مواطناً عربياً

عادياً أم ذا ثقافة واسعة أم متخصصاً بالمعنى الدقيق في الموضوع. ولأننا نعوّل فعلاً على ردود فعل قراء هذه الدراسة في تطويرها الى الأفضل، فإن ثمة أموراً ينبغي توضيحها منذ البداية، حتى نضمن الاستفادة القصوى من ردود الفعل المتوقعة من هذه الدراسة.

ولعل أهم هذه الأمور، يتعلق بالنهج الكمّي المتبع في الدراسة، وهو نهج حديث في الدراسات السياسية العربية عموماً، على الرغم من استقراره منذ سنوات طويلة في بيئات بحثية أخرى. وسيجد القارىء نقاشاً وافياً عن مبررات اللجوء الى هذا النهج في الدراسة الحالية، وحدوده في المبحث الثاني من الفصل الأول، ومع ذلك فمن الضروري أن أشير هنا الى بعض الملاحظات في هذا الخصوص.

بادىء ذي بدء، سيلاحظ القارىء أن الجزء الخاص بالمنهج قد شغل حيزاً أكبر من المعتاد في دراسات مماثلة، وقد كان هذا ضرورياً نظراً لحداثة المنهج في الدراسات السياسية العربية كما سبقت الإشارة، وأهمية تعريف القارىء على نحو واضح بالأساس الذي بنيت عليه نتائج الدراسة.

وقد يواجه بعض القراء صعوبة ما في تتبّع عناصر منهاج الدراسة وكيفية تطبيقها على موضوع البحث، وأرجو أن يثق هؤلاء بأن هذه الصعوبة وهمية الى حد كبير، وسيكون مبعثها الوحيد، إن وجدت، عدم التعوّد على قراءة مثل هذه الدراسات، حيث ان أي قارىء وصل إلى مرحلة التعليم الجامعي ـ وليس بالضرورة المتخصص في العلوم السياسية ـ يستطيع أن يفهم المنهج المطبق في الدراسة، بما في ذلك عناصره الرياضية والإحصائية البسيطة التي تدرس عادة في المرحلة الثانوية. وربما كان الحرص على أن يتابع القارىء العادي هذه الدراسة، واحداً من الأسباب المهمة التي دفعت الى عدم الاستغراق في التحليل الرياضي والإحصائي من دون مبرر، حتى لا تصل الدراسة في النهاية الى مستوى من التجريد الرياضي يصعب استيعابه على القارىء العادي، فضلاً عن عدم ملاءمته أو كفايته في التعبير عن الظاهرة موضوع الدراسة.

والواقع أن الشيء الوحيد المطلوب من القارىء لكي يستطيع متابعة هذه الدراسة في سهولة ويسر، هو حد معقول من الإلمام بالأوضاع السياسية في الوطن العربي، وبالذات من منظور العلاقات العربية ـ العربية، إذا كان من الصعب أن تفي الدراسة بمهمة توضيح خلفية هذه الأحداث، بالنظر الى شمول موضوع الدراسة واتساع نطاقه الزمني فضلاً عن تعقّده، الأمر الذي كان ليؤدي الى تضخم الدراسة من دون مبرر قوي، لأن دراسات أخرى قد سبقت الى تقديم رؤية تحليلية شاملة لتطور العلاقات العربية ـ العربية، ونخصّ منها بالذكر كتاب الأستاذ جميل مطر ود. علي الدين هلال عن النظام الإقليمي العربي الذي قام مركز دراسات الوحدة العربية بنشره. ويمكن أن نحيل القارى، الذي يشعر بحاجته الى

الحصول على معلومات في هذا الخصوص أو استكمال بعضها في إطار تحليـلي سليم، إلى هذا الكتاب وبالذات الى فصليه الثاني والثالث عن تطور النظام العربي.

وأخيراً، فإنني أكرر التعبير عن أملي في أن تثير هذه الدراسة من ردود الفعل، ما يمكّننا من تطويرها الى الأفضل مستقبلاً، على النحـو الذي يضيف الى معـرفتنا العلميـة بأوضـاعنا القومية، ويساهم من ثم في بناء المستقبل الذي ننشده لأمتنا العربية العظيمة.

د. أحمد يوسف أحمد

صنعاء - ١٥/ ٤/ ١٩٨٧

القِسْمُ الأوّل
منهَاجيَّة الدِرَاسَة

يعرض هذا القسم للاطار المنهجي للدراسة في أربعة فصـول، يقدّم أولها الاطار العام للدراسة، بينما يناقش الثاني مشكلة اختيـار المنهاج، والثـالث مشكلة تطبيقـه، وأخيراً يشرح الفصل الـرابع والأخـير الكيفية التي تم بهـا تطبيق المقيـاس المستخدم في الـدراسـة، منتهيـاً بعرض النتائج الأولية التي تم التوصل اليها.

الفصل الأوّل
الإطار العام للدراسة

من المناسب، بداية، أن نوضح العناصر التي يتكوّن منها الإطار العام لهذه الدراسة، فنبدأ بالإشارة إلى أهميتها، ثم نثني بتوضيح الهدف منها، ثم نحدّد نطاقها الزمني في نقطة ثالثة.

أولاً: أهمية الدراسة

منذ أن بدأت الأقطار العربية تخطو خطوات واسعة على طريق الاستقلال السياسي الفعلي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان من الطبيعي أن يبدأ أيضاً السعي إلى المرحلة الأكثر رقياً من مراحل النضال العربي، ألا وهي تحقيق الوحدة بين الأقطار العربية المختلفة كتجسيد عملي لايديولوجية القومية العربية. وعلى الرغم من أن إنشاء الجامعة العربية في عام ١٩٤٥ يمكن أن يعدّ نقطة البداية في هذه المرحلة من مراحل النضال، فإن الوحدة المصرية ـ السورية في سنوات ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ هي أبرز العلامات على هذه المرحلة. وقد تكرّرت المحاولات الوحدوية في أعقاب انتهاء تجربة الوحدة المصرية ـ السورية بالانفصال في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، غير أن المتتبع لمسار هذه المحاولات لن يحتاج الى جهد متعمق للتعرّف على المصير الذي آل إليه معظمها، وهو مصير ما زال بعيداً كل البعد عن الغايات الوحدوية للنضال العربي.

ولعل هذا الواقع يلقي على عاتق المثقفين العرب المهتمين بقضايا نضال أمتهم، وعلى رأسها قضية تحقيق الوحدة، عبء توجيه جهدهم العلمي نحو تقصيّ الأسباب التي تفسّر المسار السابق بيانه لمحاولات تحقيق الوحدة العربية. من هنا، فإن هذه الدراسة تهتم بالجانب السلبي في النضال من أجل الوحدة العربية ـ إذا جاز التعبير ـ محاولة إبرازه من

منطلق قومي وحدوي. بعبارة أخرى، فإن المحاولات العلمية لدفع مسيرة الوحدة العربية يمكن ان تركز على تطوير الأبعاد الإيجابية في المسألة الوحدوية، مثل بلورة ايديولوجية قومية وحدوية، ووضع تصورات الأمن الجماعي العربي موضع التطبيق، وتعزيز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي. غير أن هذه المحاولات يمكن أيضاً - بل لا بد - أن تهتم بالعقبات التي تعترض مسيرة الوحدة العربية، بغرض رصدها وتفسيرها، وذلك بهدف قومي وحدوي هو تقديم التوصيات التي تساعد كل المؤسسات العربية القطرية والقومية المهتمة بإنجاز هدف الوحدة العربية في أي مجال، وعلى أي مستوى في حركتها من أجل إزالة العقبات التي تعترض عملها. في هذا الإطار، نشأت فكرة هذه الدراسة، وتحدّدت أهدافها.

وتوضح صياغة السطور السابقة أن أهمية الدراسة إذاً، تكمن أساساً في أنها تتناول جانباً من التفاعلات العربية، قد يرى البعض أنه أبعد ما يكون صلة عن الأهداف الوحدوية العربية، وهو الجانب الصراعي من هذه التفاعلات. وفي الواقع، أن هذه النظرة المثالية كثيراً ما تعوّق الحديث عن صعوبات العمل الوحدوي أو التعاوني في أي مجال من المجالات[1]، فالحديث عن الوحدة والاندماج يتنافى، من منظور هذا النهج المثالي، مع إمكانية إثارة قضايا التنافر والنزاع والصراع، على الأقل لأن هذه القضايا تثير حساسيات أو تجدّد الشعور بها على نحو لا مبرر له، ما دمنا نسعى إلى رأب الصدع.

ولقد أوضحت السنوات الأخيرة، على الأقل، مدى ما وصل إليه حال التماسك العربي، وعجز الجسد العربي الذي يفترض في أن يكون جسداً واحداً في ما يتعلق بالأهداف العربية العامة، عن الوفاء بأبسط مقتضيات الحركة من أجل تحقيق هذه الأهداف. ولعل هذه الحال توضح، ضمن ما توضح، مدى إفلاس النظرة المثالية إلى قضايانا العربية، وهي نظرة ما زالت، للأسف، سائدة في معظم الأحيان في اللاوعي بين عدد من مثقفينا، تحاول أن تعالج مشكلاتنا إما بتجاهلها والاكتفاء بالحديث عن أهداف نبيلة للنضال العربي، وأما بارتداء ثوب العملية بتقديم مقترحات للحركة مفعمة بالمثالية هي الأخرى، بمعنى افتقارها لأي أساس واقعي، فمن قائل بأن الديمقراطية هي الحل الوحيد للخروج من المأزق العربي الراهن، إلى مناد بضرورة قيام جبهة بين بلدان عربية معينة ذات وزن يمكنها قيادة عملية الخروج من هذا المأزق، إلى واضع خطة واضحة البنود لنفض غبار التبعية... الخ، وكأن

---

(١) من الخبرة الذاتية للباحث في مجال الاهتمام بالعلاقات العربية - الافريقية مثلاً، كانت معظم اللقاءات العربية بهذا الصدد تركز على الجوانب التعاونية في هذه العلاقات. وعندما كان بعض المشاركين في هذه اللقاءات، ومنهم كاتب هذه السطور، يحاول اثارة قضية مصادر التوتر أو النزاع المحتمل في هذه العلاقات كان الرد التقليدي يفيد ما معناه: نحن نتحدث عن التعاون فما لنا والحديث عن الصعوبات والمعوقات ومصادر الصراع. وأعتقد أن الأزمات المتتالية التي منيت بها العلاقات العربية - الافريقية في السنوات الأخيرة تعود ضمن ما تعود إلى هذا النهج المثالي في النظرة إلى أمور التعاون والوحدة.

هذه كلها حلول لا يتطلب تنفيذها سوى اختيارها، بينما هي في الواقع تمثل إما حلولاً بعيدة كل البعد عن الواقع، على رغم نبل بعضها على الأقل، أو حلولاً ممكنة التنفيذ، لكنها تقتضي نضالاً شاقاً يتطلب ضمن ما يتطلب الدراسة العلمية لواقعنا العربي لتقصّي أسباب ما نحن فيه، ومعوّقات الخروج منه، وأدوات الحركة الملائمة. . . الخ.

وتظهر النظرة المدقّقة الى الدراسات الحديثة المتعلقة بالواقع العربي، غياب الدراسة الشاملة لظاهرة الصراع بين البلدان العربية. وواضح من صياغة العبارة، أننا لا نقصد غياب أي تناول علمي لهذه الظاهرة، ولكن هذا التناول من دون شك يتّسم أولاً بتضاؤل نسبته، مقارناً بتناول موضوعات عربية أخرى، ويمكن أن يفسر ذلك بسهولة بحساسية الموضوع، ويتّسم ثانياً بجزئيته، بمعنى أنه لم يقدّر لظاهرة الصراع بين الأقطار العربية أن تدرس بالشمول الذي درست به ظواهر أخرى مثل النظام الاقليمي العربي[٢] أو النظام الاجتماعي العربي[٣]. ومن حدود ما نعلم فإن التحليل نفسه ينسحب على الكتابات الأجنبية. ففي حين قدّر لموضوع النظم السياسية العربية، أن ينال اهتماماً علمياً متعمقاً من قبل باحثين غربيين يتصفون بالموضوعية[٤]، فإن اقرب المحاولات الغربية الى موضوع الدراسة الحالية، هي محاولة الأستاذ الأمريكي الراحل مالكولم كر لدراسة ما أسماه بالحرب الباردة العربية. وهي محاولة لا يمكن أن يعوّل عليها كثيراً، على الرغم مما بذل فيها من جهد، سواء لمنطلقها الغربي، أم لمنهجها الانتقائي، أم لنطاقها الزمني المحدود[٥]. وبينما قدّر لبعض الموضوعات الحساسة عربياً، أن تصادف جهداً علمياً لتناولها مثل موضوع الديمقراطية في الوطن العربي[٦]، فإن موضوع الصراع بين البلدان العربية ظل خارج دائرة الاهتمامات العلمية المكثفة والشاملة.

من هنا، فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من أنها تتناول موضوعاً بالغ الأهمية، بالنسبة الى مسيرة العمل الوحدوي العربي المتعثرة حتى الآن، ذلك أنه لن يكون ممكناً، من وجهة نظر التحليل الواقعي، أن تندفع هذه المسيرة الى الأمام، من دون إزالة أسباب

---

(٢) انظر المحاولة الرائدة لـ : جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣).

(٣) انظر الدراسة المتميزة لـ : سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢).

(٤) انظر: Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1977).

(٥) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1973).

(٦) انظر: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤).

الصراع بين البلدان العربية، ومن أن هذا الموضوع حتى الآن لم يقدّر له الاهتمام العلمي الكافي الذي قدّر لغيره من الموضوعات.

ثانياً: هدف الدراسة

في الإطار السابق، فإن الهدف من هذه الدراسة يمكن أن يتلخص في رصد وتحليل الأبعاد الأساسية لظاهرة الصراع بين البلدان العربية، وذلك لتحقيق الغرضين التاليين:

١ ـ توفير خلفية أساسية من البيانات حول هذه الظاهرة، على نحو يساعد في دراستها علمياً، وفي بناء تراكم من المعلومات التي يمكن ان تفيد مستقبلاً في استمرار دراسة هذه الظاهرة، في إطار إجراءات بحثية متشابهة.

٢ ـ اختبار بعض الفروض المهمة المتعلقة بالظاهرة، مثل الغرض الخاص بتزايد درجة الصراع بين الأقطار العربية عبر الزمن، أو بالتباين بين النظم السياسية العربية كمصدر من مصادر الصراع، أو بأثر العوامل الجغرافية والاقتصادية والسكانية على هذه الظاهرة. . . الخ.

ثالثاً: النطاق الزمني للدراسة

تحدّد النطاق الزمني للدراسة بالرغبة في أن يكون ممتداً إلى أقصى حد ممكن، بحيث يتيح أكبر إمكانية لرصد أبعاد الظاهرة الصراعية بين البلدان العربية وتحليلها. وقد ساعد المنهج المتبع في الدراسة، على نحو ما سنرى في الفصول الثلاثة التالية، على تغطية هذه الفترة الزمنية الممتدة.

وقد حددت نقطة البدء في النطاق الزمني للدراسة بعام ١٩٤٥ متواكبة مع نشأة جامعة الدول العربية، على أساس أن هذه النشأة يمكن أن تعدّ علامة بدء مناسبة للنظام الاقليمي العربي المعاصر، يمكننا، ابتداء منها، الحديث عن تفاعلات تعاونية أو صراعية في هذا النظام.

وإذا كانت نقطة البداية قد تحدّدت بهذا الحدث الذي يمثّل نقلة موضوعية معينة في التفاعلات العربية، فإن اعتبارات الملاءمة العملية هي التي حددت نقطة النهاية في النطاق الزمني للدراسة. فكما سبقت الاشارة، كانت الرغبة في أن يمتدّ هذا النطاق إلى آخر نقطة زمنية ممكنة، غير أنه لاعتبارات توافر المعلومات وإمكانية تدقيقها، وتاريخ البدء في العمل في هذه الدراسة، تقرّر التوقف عند نهاية عام ١٩٨١ وهو عام لا يشير بطبيعة الحال إلى تغير جذري في التفاعلات العربية، وإن كان التوقف عنده قد مكّننا من تحليل أثر تطور مهم من

التفاعلات العربية على ظاهرة الصراع بين البلدان العربية، ألا وهو النقلة التي حدثت في السياسة المصرية تجاه إسرائيل، في أعقاب حرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣ وبالذات في الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩، في حين لم يمكّننا التوقف عند هذا العام، إلا من استكشاف أولي لأثر حدث آخر مهم على التفاعلات العربية الصراعية، ألا وهو الحرب العراقية - الايرانية. وبطبيعة الحال لم يمكّننا من دراسة أثر الغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ على هذه التفاعلات، غير أن التوقف عند عام ١٩٨١ تمّ للاعتبارات العملية التي سبقت الاشارة إليها. وعموماً، فإنه مما يميّز المنهاج المستخدم في الدراسة، أن نطاقها الزمني مستقبلاً يمكن أن يمتد بسهولة، بالاجراءات البحثية نفسها المتبعة هنا.

الفصل الثاني
مُشكلة إختيار المنهاج

فرضت طبيعة الموضوع، وامتداد نطاقه الزمني، ضرورة اللجوء إلى التحليل الكمي أساساً للتعرّف على الأبعاد الرئيسية للظاهرة موضوع الدراسة. ومن بين المناهج الكمية، وقع الاختيار على منهج تحليل الأحداث (Events-Data Approach) الذي يفضي في النهاية إلى قياس كمي لشدة الصراع بين الدول، استناداً الى مقاييس معينة. ويعرض هذا الفصل لمبررات وحدود اللجوء الى التحليل الكمي في هذه الدراسة، ثم لأساسيات المنهج الذي اختير لتطبيقه في هذا الاطار.

أولاً: اللجوء الى التحليل الكمي: ضرورته وحدوده

على الرغم من الصبغة الكمية الواضحة للتحليل في هذه الدراسة، فإن كاتب هذه السطور لا يؤمن بأفضلية التحليل الكمي للظواهر السياسية، بما في ذلك الظواهر المتعلقة بالعلاقات الدولية على نحو مطلق. ففى بعض الموضوعات، قد يكون التحليل الكمي غير مستحب، أو غير ممكن أصلاً. غير أن اللجوء إلى هذا التحليل يكون ضرورياً أحياناً، ويقلّ التحريف الذي يمكن ان يترتّب على اتباع الأساليب الكمية في التحليل السياسي، عندما يكون لدى الباحثين الوعي بحدود التحليل الكمي، وتنبع هذه الحدود أصلاً من طبيعة البيانات التي يتعامل معها المحلل السياسي. فهذه البيانات يمكن أن توجد أصلاً في شكل كمي مباشر، كالبيانات المتعلقة بالسلوك التصويتي للأفراد أو الدول، أو المتعلقة بالسكان، أو القوة العسكرية أو الاقتصادية للدولة... الخ، غير أنها توجد أيضاً بطبيعة الحال في شكل غير كمي، مثل تلك البيانات المتعلقة بالسلوك العدواني من دولة تجاه أخرى، أو بمحاولات الاندماج بين دولتين... الخ.

ودراسة النوع الأول من البيانات بـالأساليب الكمية، اضحت ضرورة، وإن كان من المطلوب دائماً التأكد من سلامة ودقة البيانات المتاحة، وإلا أفضى التحليل الى نتائج مضللة. ومن ناحية أخرى، فإن التحويل الكمي للنوع الثاني من البيانات، لإخضاعه هو الآخر للتحليل الكمي، أمر مرغوب فيه، ومع ذلك فلا بد ان نكون واعين دائماً، أن عملية التحويل الكمي هذه تحتوي بالضرورة على عنصر ذاتي، ولذلك، فلا بد أن تتم هذه العملية بـاجراءات علمية صارمة لضمان أقصى قدر من الموضوعية فيها. كذلك يجب النظر الى نتاجها، على أنه مجرد مؤشرات كمية على الظواهر موضع التحليل، لا يمكن ان تصل بحال الى مستوى الدقة الموجود في العلوم الطبيعية على سبيل المثال. وأخيراً، تبقى مسألة متى يحسن اللجوء الى التحويل الكمي للظواهر التي لا تتوافر عنها بيانات كمية مباشرة، ومتى لا يحسن ذلك، مسألة مفتوحة للنقاش، ومتروكة لاختيار الباحثين، حسب مقتضيات كل موضوع يتناولونه بالتحليل.

ومن الواضح أن موضوع هذه الدراسة يقع ضمن النوع الثاني من الظواهر التي لا توجد بياناتها أصلاً في شكل كمي، ومع ذلك فقد تم اللجوء الى عملية تحويل كمي لهذه الظواهر على نحو ما سنرى، ويعني ذلك وجود مبرّرات معينة لمثل هذا الاختيار المنهاجي.

وترجع هذه المبررات، بصفة أساسية، إلى شمول موضوع الدراسة وحساسيته، ونقصد بالشمول، كلاً من الشمول الموضوعي والزمني. فمن الناحية الموضوعية، لا تركّز هذه الدراسة على قضية أو قضايا صراعية من دون غيرها من تلك التي عرفها سجل الصراعات بين البلدان العربية ،منذ نشأ النظام الاقليمي العربي بمعناه المعاصر وحتى الآن، وإنما هي تتناول كل المظاهر التي عرفها هذا السجل، بغض النظر عن أهميتها، وبطريقة المسح الشامل. كذلك، فإن النطاق الزمني لهذه الدراسة يمتد ليشمل حياة النظام الاقليمي العربي المعاصر، منذ نشأته في عام ١٩٤٥ وحتى نهاية عام ١٩٨١. ولقد كان هذا الشمول مقصوداً بسبب غيبة الدراسات العلمية الشاملة لظاهرة الصراع بين البلدان العربية، والحاجة من ثم الى إجراء دراسة تكون إن نجحت في تحقيق أهدافها بمثابة الأساس الذي يمكن ان يعوّل عليه بعد ذلك في إجراء دراسات أكثر عمقاً. ومن الواضح لكل من يعرف أبجديات الصراعات العربية ـ العربية، أن القيام بدراسة كيفية لكل مظاهر هذه الصراعات، في هذه الفترة الزمنية الممتدة، أمر يكاد يصل في صعوبته الى درجة الاستحالة، بالنسبة الى فريق بحثي صغير العدد، خصوصاً إذا كان من المرغوب فيه أن يتم انجاز الدراسة في فترة زمنية معقولة.

ومن ناحية أخرى، فإن حساسية موضوع الدراسة مسألة بالغة الوضوح، ذلك أن الدراسة الكيفية المتعمقة لحالات الصراع بين البلدان العربية، على امتداد ما يقرب من

أربعين عاماً، لا بد وأن تثير الكثير من الشجون والحساسيات، حتى لو حاولت الدراسة أن تبتعد عن إصدار أحكام قيمية على هذه الحالات. فكل متتّبع للصراع بين البلدان العربية، يعرف المدى الذي وصلت إليه هذه الظاهرة، في بعض الأحيان، بل في كثير منها. وهكذا برز التحليل الكمي باعتبار أن اللجوء إليه، يمكّن من إيجاد معايير موحدة يمكن إستناداً إليها القيام بعملية رصد، وفي ما بعد، تحليل الأبعاد الأساسية للصراع بين البلدان العربية دونما حساسية كبيرة، ففرق كبير، من زاوية الحساسية، بين أن ندرس بالتفصيل وبالتعمق صراع حدود بين دولتين، أو صراعاً من أجل الاطاحة بنظام سياسي معين، وبين أن نعطي رقماً يشير إلى شدة الصراع المنسوبة إلى هذه الحالة أو تلك.

وهكذا جاء خيار الاستعانة بالتحليل الكمي، وتمّ اللجوء بالذات إلى منهج تحليل الأحداث الذي سنعرض لأساسياته باختصار في ما يلي.

ثانياً: منهج تحليل الأحداث

يرتبط هذا المنهج بأسماء عدد من الأساتذة الأمريكيين لعل أكثرهم شهرة هو الأستاذ الأمريكي اللبناني ادوارد عازار. ويهدف المنهج إلى تقديم سجل شامل لسلوك الدول، يمكن استخدامه لتحديد النماذج السلوكية المتكررة التي يظهر ارتباطها بظواهر، مثل التصعيد أو الاستقطاب أو نشوب الحرب، وما يقابل ذلك من نماذج ترتبط بتقليص الامبريالية والفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وما إلى هذا.

وإذا كان البحث عن الانتظام في السلوك الانساني يميّز عمل العلماء الاجتماعيين عموماً، فإن ما يميّز منهج تحليل الأحداث، هو الأدوات التي يستخدمها، فالبيانات اليومية تجمع من سجلات علنية كالصحف بواسطة أفراد مدربين، ثم يتمّ تدقيقها، ثم تسكينها في شرائح مقياس يمكّن من وضع أحداث من نوع معين في شريحة واحدة، ومن إجراء قياس كمي للعلاقات بين فاعلين دوليين في فترة زمنية معينة.

ويتكوّن مقياس ادوارد عازار للعلاقات بين الدول من ١٥ مستوى، أولها هو أكثرها تعاونية (وحدة الدولتين أ، ب في دولة واحدة) وآخرها (رقم ١٥) هو أكثرها صراعية (الحرب الشاملة بين أ، ب) وذلك على النحو التالي:

١٥ ـ أعمال حرب واسعة النطاق، تسبّب الموت والخراب والتكاليف الاستراتيجية الفادحة: استخدام الأسلحة الذرية أو النووية، معارك واسعة النطاق جوية وبحرية أو برية، غزو الأراضي، احتلال الأراضي، قصف واسع النطاق للمناطق المدنية، أسر الجنود في المعركة، قصف واسع النطاق للمنشآت العسكرية، حرب كيماوية أو بيولوجية.

١٤ ـ أعمال حربية محدودة: قصف متقطع أو مصادمات، قصف متفرق للمناطق العسكرية والصناعية، اعتراض على نطاق ضيق أو إغراق للسفن، تلغيم المياه الاقليمية.

١٣ ـ أعمال حربية محدودة النطاق: مناوشات جوية وبحرية أو حدودية محدودة، أعمال بوليسية على الحدود، ضم الأراضي المحتلة بالفعل، الاستيلاء على مواد عائدة للبلد المستهدف، فرض أعمال الحصار، اغتيال قادة البلد المستهدف، الدعم المادي للنشاطات التخريبية ضد البلد المستهدف.

١٢ ـ الأعمال العدائية السياسية ـ العسكرية: التحريض على التظاهرات والتمرد (تدريب المتمردين وتمويلهم)، التشجيع على أعمال حرب العصابات ضد البلد الهدف، أعمال ارهابية محدودة ومتفرقة، اختطاف أو تعذيب وتشويه المواطنين وأسْرى الحرب الأجانب، توفير ملاجىء للإرهابيين، قطع العلاقات الدبلوماسية، مهاجمة الدبلوماسيين أو السفارات، طرد مستشار عسكري، تأميم الشركات من دون تعويض.

١١ ـ الأعمال العدائية الدبلوماسية ـ الاقتصادية: زيادة حشد القوات، أعمال المقاطعة، فرض العقوبات الاقتصادية، إعاقة التنقل فوق الأراضي والممرات المائية أو الجوية، مقاطعة البضائع، رفض متبادل لمنح حقوق التجارة، إغلاق الحدود ومنع حرية المواصلات، التأثير والمناورة على التجارة والعملة لإثارة مشاكل اقتصادية، إيقاف المعونة، تقديم ملاجىء لزعماء المعارضة، تعبئة وتحريك التظاهرات العدائية ضد البلد الهدف، رفض المساندة الخارجية للحلفاء العسكريين، استدعاء السفير لمشاورات طارئة، رفض منح تأشيرات الدخول للمواطنين الآخرين أو تقييد حركتهم في البلاد، القبض على مواطني البلاد المستهدفة وصحافييها، التجسّس على مسؤولي الحكومات الأجنبية، إنهاء العمل بالاتفاقات الرئيسية.

١٠ ـ أوجه التعبير اللفظية القومية التي تبيّن العداء في التفاعل، تحذير بالانتقام، طرح مطالب تهديدية واتهامات، الادانة القوية لأعمال وسياسات معينة، شجب النظم والعقائد وسلوك القادة، تأجيل زيارات رؤساء الدول، رفض المشاركة في الاجتماعات ومؤتمرات القمة، حشد الهجمات الدعائية القوية، إنكار المساعدة، إعاقة أو نقض سياسة أو مقترحات في الأمم المتحدة، أو في الهيئات الدولية الأخرى.

٩ ـ التعبير اللفظي المعتدل الذي يعبر عن تنافر في التفاعل: الاعتراض الهادىء على السياسات أو السلوك، إبلاغ عدم الرضا من خلال طرف ثالث، الفشل في التوصل إلى اتفاق، رفض مذكرة احتجاج، انكار الاتهامات، الاعتراض على تفسير الأهداف والمواقف... الخ، طلب تغيير السياسة.

٨ ـ الأعمال المحايدة، أو غير ذات الأهمية بالنسبة إلى الوضع بين الدول: البيانات

السياسية الخطابية، أخبار غير ذات نتائج مصاحبة لها، زوار غير حكوميين، بيانات لامبالية، تعويض عن المشاريع المؤممة أو الملكية الخاصة، بيانات اللا تعليق.

٧ ـ تبادل رسمي ثانوي، محادثات وتعبير عن السياسة، دعم لفظي معتدل: اجتماع كبار المسؤولين، الاجتماع في شأن مشاكل ذات اهتمام مشترك، زيارة مسؤولين على مستوى منخفض لإجراء محادثات، إصدار بيانات مشتركة، تعيين سفراء، إعلان وقف إطلاق النار، تبادلات غير حكومية، اقتراح محادثات، دعم عام غير حكومي للنظام الحاكم، تبادل أسرى الحرب، طلب دعم للسياسة، بيان أو تفسير السياسة.

٦ ـ مساندة لفظية رسمية للأهداف والقيم والنظام القائم: مساندة رسمية للسياسة، رفع التمثيل إلى مستوى سفارة، إعادة تأكيد الصداقة، طلب مساعدة ضد طرف ثالث، اعتذار عن أعمال أو بيانات غير ودية، السماح بدخول المراسلين الصحافيين، الشكر على المعونة، استئناف العلاقات الدبلوماسية المقطوعة وغيرها من العلاقات الأخرى.

٥ ـ اتفاق دعم ثقافي وعلمي (غير استراتيجي): بدء العلاقات الدبلوماسية، إنشاء صلات تكنولوجية أو علمية، اقتراح أو تقديم معونات اقتصادية أو عسكرية، الاعتراف بالحكومة، فتح الحدود، إبرام أو تنفيذ اتفاقات صداقة، إبرام أو تبادل اتفاقات ثقافية أو أكاديمية.

٤ ـ اتفاق غير عسكري اقتصادي وتكنولوجي وصناعي: عقد القروض الاقتصادية والمنح، الاتفاق على الأحلاف الاقتصادية، تقديم المساعدات الصناعية والثقافية والتعليمية، إبرام اتفاقات تجارية وفتح مركز الدولة الأكثر رعاية، إنشاء شبكة نقل أو اتصالات، بيع الإمدادات الفائضة الصناعية ـ التكنولوجية، تقديم الخبرة الفنية، وقف القيود الاقتصادية، تسديد الديون، بيع سلع غير عسكرية، تقديم معونات إغاثة.

٣ ـ دعم عسكري واقتصادي واستراتيجي: بيع معامل أو مواد الطاقة النووية، تقديم قواعد للتسهيلات الجوية والبحرية والأرضية، تقديم مساعدات عسكرية وقتية أو استشارية، منح المعونة العسكرية، المشاركة في التكنولوجيا المتقدمة، التدخل للدعم العسكري بناء على طلب حكومة معينة، عقد الاتفاقات العسكرية، تدريب العسكريين، برامج وخطط مشتركة لبدء ومواصلة نزع السلاح.

٢ ـ تحالف استراتيجي رئيسي (إقليمي أو دولي): المشاركة في خوض حرب، إنشاء قيادة أو حلف عسكري مشترك، إجراء مناورات عسكرية مشتركة، إنشاء سوق اقتصادية مشتركة، الانضمام إلى أحلاف دولية أو المشاركة في تنظيمها، إنشاء برنامج مشترك لرفع النوعية للحياة الكونية.

١ ـ الوحدة والاندماج الطوعي في دولة واحدة: الاندماج طوعاً في دولة واحدة، تكوين أمة ذات حكومة شرعية واحدة.

ويفيد المقياس السابق، سواء في بيان تكرار التفاعل أم شدته، أما حساب التكرار فهو عملية بسيطة تعكس مجرد عدد مرات وقوع الحدث الدال على التفاعل بين أ، ب في شرائح المقياس المختلفة، وأما الشدة فقد تم اللجوء في خصوصها إلى ١٨ محكماً من دارسي وممارسي العلاقات الدولية، لكي يحددوا على نحو كمي درجة الصراع والتعاون التي يمثلها كل مستوى في المقياس، مع الأخذ في الاعتبار أن المستوى الثامن (الفاصل بين التعاون والصراع) أعطى درجة شدة مقدارها وحدة واحدة. وفقد أفضت هذه العملية إلى إعطاء الأوزان التالية لمستويات المقياس.

جدول رقم (١)
أوزان شرائح مقياس عازار للتفاعلات الدولية

رقم الشريحة	الوزن	الطبيعة
١٥	١٠٢	صراعية
١٤	٦٥	صراعية
١٣	٥٠	صراعية
١٢	٤٤	صراعية
١١	٢٩	صراعية
١٠	١٦	صراعية
٩	٦	صراعية
٨	١	محايدة
٧	٦	تعاونية
٦	١٠	تعاونية
٥	١٤	تعاونية
٤	٢٧	تعاونية
٣	٣١	تعاونية
٢	٤٧	تعاونية
١	٩٢	تعاونية

ولقياس شدّة التفاعلات بين دولتين، وفقاً لهذا المقياس، تتم التفرقة بين الأفعال التي بادر بها اتجاه ب، فيكون أ فاعلاً و ب هدفاً، والعكس، ويحسب أولاً لكل دولة في كل

مستوى عدد الأفعال التي بادرت بها تجاه الأخرى، وتلك التي بادرت بها الأخرى تجاهها. وللحصول على درجة الصراع أو التعاون في أفعال أ تجاه ب أو العكس في فترة معينة يُضرب عدد الأفعال في كل مستوى في تلك الفترة في الوزن الكمي المعطى لهذا المستوى، ثم تجمع حصيلة عمليات الضرب في كل مستويات الصراع على حدة، وفي مستويات التعاون على حدة في الفترة الزمنية موضع الدراسة، فيكون لدينا في هذه الفترة أربعة أقسام: إثنان يعبران عن درجة الصراع في العلاقة بين أ، ب (مرة باعتبار أ فاعلاً وأخرى باعتبار ب فاعلاً) وكذلك اثنان يعبران عن درجة التعاون بالطريقة نفسها.

ولا شك أن تطبيق مثل هذا المنهاج يعاني صعوبات لعل أهمها ينبع من أن بناء المقاييس بهذه الطريقة، ما زال مسألة خلافية في العلوم الاجتماعية عموماً، مما يتطلب أقصى قدر من المعايير العلمية الصارمة في تطبيق هذه المقاييس وتطورها.

غير أن فائدة المنهاج الواضحة، تتمثل في قدرته على الكشف عن النماذج السلوكية المرتبطة بظواهر دولية مهمة، مثل الحروب والأزمات والاندماج . . . الخ، بخاصة وأنه يعتمد على بيانات علنية، ومن ثم لا يضطر الدارس المطبق له إلى الانتظار سنوات طويلة حتى تصبح وثائق الموضوع الذي يتناوله بالتحليل متاحة للدراسة، ربما في وقت يكون الموضوع قد فقد فيه قيمته؛ ولذلك فإن هذا المنهاج من أكثر المناهج فائدة في توجيه النصح إلى صانع القرار في شأن إدارته للسياسة الخارجية[1].

---

(١) انظر: أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ٦٤ ـ ٦٦. وقد اعتمدنا حرفياً في عرض مقياس عازار للتفاعلات بين الدول على الترجمة التي اوردها عبدالله السلطان في كتابه «عن البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي» بعد مضاهاتها بالأصل والتأكد من دقتها فيما عدا ترجمة شريحة (٤) التي ترجم عنوانها خطأ «اتفاق تكنولوجي وصناعي غير عسكري او اقتصادي». والصواب «اتفاق غير عسكري اقتصادي وتكنولوجي وصناعي». انظر: عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣. للتعمق في دراسة هذا المنهاج، انظر:

Edward Elias Azar, «The Analysis of International Events,» *Peace Research Reviews,* vol. 4, no. 1 (1970); Edward Elias Azar and Joseph D. Ben-Dak, eds., *Theory and Practice of Events Research* (New York; London: Gordon and Breach Science Publishers, 1975); Edward Elias Azar, Richard A. Brody and Charles A. McCelland, *International Events Interaction Analysis: Some Research Considerations,* Sage Professional Papers in International Studies Series, vol. 1, no. 02-001 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972), and John H. Sigler, John O. Field and Murray L. Adelman, *Applications of Events Data Analysis: Cases, Issues and Problems in International Interaction,* Sage Professional Papers in International Studies Series, vol. 1, no. 02-010 (Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, [n. d.]).

الفصل الثالث
مُشكلة تطبيق المنهاج

لا شك أن الجهود التي بذلت في مجال محاولة بناء مقاييس في العلوم الاجتماعية جهود ضخمة حقاً، ومع ذلك فإن طبيعة هذه العلوم قد فرضت دائماً حداً أقصى من الموضوعية لا يمكن لهذه المقاييس أن تتجاوزه، وإحدى المشكلات التي تصادف تطبيق هذه المقاييس هي اعتبارات الخصوصية في العلوم الاجتماعية التي تجعل حلم روّاد التيار السلوكي بالتوصل إلى إجراءات موحّدة للبحث في مجال البحوث الاجتماعية، حلماً بعيد المنال، إن لم يكن مستحيل التحقيق. ويعني هذا، بالنسبة إلى موضوعنا، إن تقديرنا للجهود التي بذلت في بناء مقياس التفاعلات الدولية المشار إليه في المبحث السابق، لا يفضي إلى تسليمنا بصلاحيته على نحو مطلق للتطبيق على التفاعلات العربية التي نفترض اتساقاً مع هذه المقدمة أن لها خصوصيتها، إذا قورنت بالتفاعلات الدولية عموماً. ومن هنا، انبثقت الحاجة إلى إجراء تعديلات على هذا المقياس السابق، سنرى أنها احتفظت بجوهره العام، وإن أحدثت عليه اختلافات في الشكل النهائي.

ومن ناحية أخرى فقد اختلفنا مع مقياس عازار في طريقة حساب الأوزان التي تنسب إلى كل شريحة من شرائح المقياس، ويوضح المبحث التالي هذه الاعتبارات التطبيقية والنظرية معاً.

أولاً: اعتبارات الخصوصية العربية

من الواضح أن مقياس التفاعلات الدولية الذي عُرض في المبحث السابق، بني للتطبيق على التفاعلات بين الدول كافة، وهو أمر يتّسق مع ما نعرفه بداهة عن معنى المقياس. غير أن مستوى الدقة والموضوعية في عملية بناء المقاييس في مجال العلوم الاجتماعية

من ناحية، وطبيعة الظواهر التي تتناولها هذه العلوم من ناحية أخرى، أمران يثيران عدداً من التساؤلات حول مدى صلاحية هذه المقاييس للتطبيق على ظواهر متعددة متشابهة في محتواها، وإن كان لكل منها خصوصيتها. وفي حالتنا هذه، فإنه من المبرر علمياً أن نتساءل حول إمكانية صلاحية مقياس واحد لقياس التفاعلات بين دول أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الغربية وبلدان الوطن العربي، في الوقت نفسه.

والآن، لنفرق بين أمرين، أولهما أن نكون من الساعين إلى تطوير مقاييس عامة في العلوم الاجتماعية، والثاني أن نكون من الساعين إلى الدراسة الدقيقة للتفاعلات الدولية في منطقة معينة، هي الوطن العربي في حالتنا هذه، فلو كنا من الفريق الأول، لضحينا باعتبارات الدقة من أجل التوصل الى هذه المقاييس العامة. أما وأننا نهدف، في هذه الدراسة، إلى محاولة القيام بأدق قياس ممكن للتفاعلات الصراعية العربية، فإن ذلك يدعونا الى السعي إلى التوصل الى ما نعتقد أنه مقياس أكثر ملاءمة لقياس هذه التفاعلات.

ويكمن وراء المنطق السابق افتراض معين، لا أعتقد أن قارئاً عربياً يختلف معنا فيه، وهو أن للعلاقات العربية ـ العربية خصوصيتها النابعة من الجوار الاقليمي والتاريخ المشترك واللغة المشتركة، كأداة للثقافة المشتركة، وحداثة الحدود السياسية القطرية... الخ، وهذه الخصوصية تجعل التفاعلات العربية تتسم بطابع معين قد يختلف في كثير أو قليل عن طابع التفاعلات الدولية عموماً، وفي البيئة التي نشأ فيها المنهاج الذي نستعين به، والمقياس الذي أشرنا إليه خصوصاً؛ ولنحاول أن نرى أمثلة على ذلك.

ولعل أول الأمثلة وأوضحها، يتعلق بالشريحة رقم ١٥ في المقياس، التي تمثّل أقصى شرائح المقياس تعبيراً عن الصراع، فهذه الشريحة تكاد لا تكون موجودة في التفاعلات العربية. فعلى الرغم مما ألمّ بالعرب، في واقعهم المعاصر، من انقسامات متكررة، إلا أن ثمة قيماً حاكمة للعلاقات العربية ـ العربية، جعلت من اتساع أعمال القتال بين بلدين عربيين على النحو الوارد في هذه الشريحة، أمراً نادر الحدوث. ويلاحظ أن أقصى درجة صراع حدثت بين قطرين عربيين، في فترة الدراسة، بل وما بعدها، لم تتجاوز صدامات الحدود التي لم تصل الى درجة الصدام العسكري الشامل، ناهيك عن الامتداد الى المناطق المدنية.

ومن ناحية ثانية، فإن المطالب الاقليمية التي لا تعني الحرب بالضرورة، والتي توجد عليها أمثلة عدة من التفاعلات العربية، ارتبطت بأزمات بالغة الحدة في الوطن العربي، لا مكان لها في شرائح المقياس، وربما يعود هذا إلى أن استقرار الحدود السياسية في البيئة التي وضع فيها هذا المقياس، قد استبعد هذه القضية من التفاعلات الصراعية المحتملة. وقد تجدر الاشارة الى أننا لا نتحدث عن احتلال الأراضي (الوارد في الشريحة ١٥) أو ضمّ الأراضي المحتلة فعلاً (الوارد في الشريحة ١٣) ولكننا نتحدث عن مطالب اقليمية لفظية ترتبط

بتهديدات وتوتر حاد في العلاقات، لكنها لا تصل في النهاية الى حد استخدام العنف.

ويمكن أن تنصب ملاحظتنا الثالثة على عدم ملاءمة ترتيب بعض أنماط التفاعلات الدولية الواردة في المقياس، للخصوصية العربية. وعلى سبيل المثال، فإن الرفض المتبادل لمنح حقوق التجارة قد ورد في الشريحة رقم ١١ وكذلك رفض منح تأشيرات الدخول للمواطنين، أي بوزن قدره ٢٩ لكل من الفعلين، في حين ورد شجب القادة والنظم والعقائد، وحشد الهجمات الدعائية القوية في الشريحة رقم ١٠ أي بوزن قدره ١٦ لكل من الفعلين، مع أن أي متتبع لأساسيات التفاعلات العربية الصراعية، يعلم مدى ضآلة التبادل التجاري بين الأقطار العربية، بما يجعله مظهراً قليل القيمة للتفاعلات الصراعية، كذلك فإن المعدلات الهائلة لتدفق العمالة، عبر الحدود السياسية للأقطار العربية في السبعينات، قد جعلت من عملية رفض منح تأشيرات الدخول للمواطنين عمليات موجهة الى الأفراد أساساً، حيث ان تدفق العمالة يتم في الأغلب الأعمّ منه بقرارات فردية، ومن ثم فإن الدلالة الصراعية لهذا العمل من منظور العلاقات بين البلدان العربية قد أصبحت في حدّها الأدنى. ومن ناحية أخرى، فإن معرفتنا الأولية بالتفاعلات العربية تشير بوضوح الى الدور الخطير الذي لعبته عمليات شجب النظم والعقائد وسلوك القادة من خلال الحملات الدعائية القوية...

ويمكن، بطبيعة الحال، أن نسوق مزيداً من الأمثلة،غير أننا لسنا الآن في صدد تقويم شامل لمقياس عازار، ومدى ملاءمته لدراسة التفاعلات العربية، وإنما كان القصد مجرد توضيح معنى وجود اعتبارات خاصة بالتفاعلات العربية، تجعل التفكير في بناء مقياس خاص بهذه التفاعلات، أمراً مرغوباً فيه.

ثانياً: نحو بناء مقياس للتفاعلات العربية

في إطار الملاحظات السابقة التي استندت إلى اعتبارات خصوصية التفاعلات العربية، تمّت محاولة بناء مقياس خاص بهذه التفاعلات، في بعدها الصراعي بالذات، باعتبار أن ذلك البعد هو موضوع الدراسة الحالية. ولا شك أن هذه المحاولة استفادت الى حد كبير وواضح، من مقياس عازار، غير أنها سعت من ناحية أخرى الى مراعاة الخصوصية العربية كما سبقت الإشارة، وقد مرّت هذه المحاولة بالخطوات التالية.

١ - الاتفاق على مفهوم عملي للصراع الذي هو بؤرة التحليل في هذه الدراسة، وذلك على النحو التالي:

أ - الصراع المقصود، في هذه الدراسة، هو صراع بين دول وليس صراعاً داخل الدول، أي أنه صراع دولي وليس صراعاً أهلياً. وقد أدى ذلك، اضافة الى استبعاد

الصراعات الأهلية، الى استبعاد أي قطر عربي من النطاق الزمني للدراسة قبل حصوله على الاستقلال، وانضمامه الى جامعة الدول العربية. وهكذا بينما دخلت البلدان السبعة المؤسسة للجامعة العربية في النطاق الموضوعي للدراسة، طيلة السبعة وثلاثين عاماً التي امتد فيها نطاق الدراسة الزمني، فإن ليبيا لم تدخل إلا اعتباراً من عام ١٩٥٣، والسودان من عام ١٩٥٦، وتونس والمغرب من عام ١٩٥٨، والكويت من عام ١٩٦١، والجزائر من عام ١٩٦٢، واليمن الديمقراطية من عام ١٩٦٧، والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وعمان من عام ١٩٧١، وموريتانيا من عام ١٩٧٣، والصومال من عام ١٩٧٤، وفلسطين من عام ١٩٧٦. واستبعدت جيبوتي من الدراسة، لتأخر دخولها الى الجامعة العربية (١٩٧٧) وغيابها الكامل تقريباً من خريطة التفاعلات العربية، وقد يقال ان فلسطين سبقتها بعام واحد فقط، غير أن فلسطين منذ دخولها الجامعة العربية، بل وقبل ذلك بكثير، كانت بؤرة لكثير من التفاعلات العربية المهمة.

وليس هذا الاعتبار شكلياً بأي حال من الأحوال، ذلك من المؤكد أن الإرادة السياسية لأي قطر عربي، قبل استقلاله الرسمي، تكون غائبة لحساب الدولة الاستعمارية، ولم يكن القصد من هذه الدراسة أن تبحث في التفاعلات بين الأقطار العربية والدول الاستعمارية، وإنما بين الأقطار العربية ذاتها. كذلك، فإن دخول القطر العربي جامعة الدول العربية التي نعتبرها، بغض النظر عن تقويمنا لها، الاطار التنظيمي للنظام الاقليمي العربي، يعتبر معياراً موضوعياً لبدء هذا القطر مرحلة جديدة من تفاعلاته مع باقي الأقطار العربية، ناجمة عن انتظام هذه التفاعلات في شكل معين في الأطر المؤسسية لجامعة الدول العربية، على الأقل.

وقد احتسبت أجزاء العام عاماً كاملاً، فدخل كل قطر عربي دائرة الدراسة اعتباراً من السنة التي انضم فيها الى الجامعة العربية، كما يتضح من التواريخ السابقة، حتى ولو كان قد انضم في آخر العام تقريباً، كما في حالة اليمن الديمقراطية مثلاً. ولا شك ان هذا التحديد أثّر في بعض الأحيان، ولو تأثيراً طفيفاً، على نتائج الدراسة، كما سنرى في الفصل القادم، وبالذات في الجزء الخاص بقياس درجة الصراع في الوطن العربي، غير أنه كان ضرورياً، بخاصة وأن بعض الأقطار العربية ارتبط دخوله الرسمي الى جامعة الدول العربية، بأزمات عربية حادة، كما في حالة الكويت مثلاً، ولم يكن من الموضوعي أن نغفل فترة البداية هذه، مهما كانت قصيرة.

وليس لدينا أي وهم بأن المعايير السابقة تعدّ معايير مثلى، فقد حرمتنا هذه المعايير مثلاً من ادخال بعض مظاهر التفاعلات الصراعية المهمة بين تونس وبعض البلدان العربية في مادة الدراسة، نتيجة الفجوة الزمنية بين سنة الاستقلال (١٩٥٦) وسنة الانضمام الى الجامعة العربية (١٩٥٨). كذلك فوّتت علينا هذه المعايير ادخال بعض من أهم مظاهر التفاعلات

الصراعية التي كانت منظمة تحرير فلسطين هدفاً لها، أو شاركت فيها في أوائل السبعينات، قبل انضمامها الى الجامعة العربية في ١٩٧٦، غير أنه كان لا بد من وحدة المعيار، بخاصة وقد حاولنا تلافي أي تحريف في التحليل عن طريق الرصد الكامل لهذه التفاعلات الصراعية التي لم نتمكن من ادخالها في مادة الدراسة، والالمام بمحتواها ومغزاها، ومحاولة الاستفادة بذلك كخلفية للتحليل[١].

ب ـ الصراع المقصود لا بد وأن يكون صراعاً ظاهراً، يجد تعبيراً في مظاهر سلوكية محدّدة، وليس مجرد تناقضات كامنة بين قطرين عربيين، ويثير هذا التحديد قضية الذاتية والموضوعية في مفهوم الصراع. فالصراع، في أبسط معانيه وحدّها الأدنى، يشير إلى موقف من التعارض بين اثنين أو أكثر من الفاعلين الاجتماعيين. ويكون الصراع دولياً، إذا كانت أطرافه دولية. لكن هذا التعريف المبسّط يخفي وراءه مشكلات معقّدة كثيرة، منها مثلاً ما نعرض له في ما يلي حول قضية الذاتية والموضوعية في تحديد الصراع. فقد سبق القول إن الصراع المقصود في هذه الدراسة، لا بد وأن يكون صراعاً ظاهراً يجد تعبيراً في مظاهر سلوكية محددة، وليس مجرد تناقضات كامنة. والسؤال الآن: ماذا لو أن مظاهر صراعية وجدت من دون أن يكون وراءها تعارض موضوعي، وإنما هي تخفي إدراكاً ذاتياً خاطئاً من أطراف الصراع، أو أحدها لوجود تعارض؟ وماذا لو أن التعارض قد وجد موضوعياً، من دون أن يعي به أطرافه؟ والأهمية العملية للسؤالين تنصرف إلى تحديد نطاق أي دراسة تتناول موضوع الصراع، بمعنى هل نضمّن دراستنا الحالات التي يتوافر فيها معيار واحد فقط من المعيارين: إما المعيار الموضوعي أو الذاتي، أم لا نضمّنها؟

يرى بعض الباحثين أننا يجب أن نهمل الصراعات الموضوعية التي لا تعي بها أطرافها، وهي ما تمثل (صراعات كامنة) استناداً إلى أسس عملية، وهي وجود صراعات صريحة علنية كافية للدراسة، أو إلى أسس منهاجية، وهي أن الصراعات توجد فقط حين تحدث في عقول أطرافها وليس محلّليها، لكن المشكلة في هذا الرأي، أن التعريف الذي سبق وأن أوردناه للصراع، لا يستبعد هذه الصراعات الكامنة. كذلك، فإن محللين آخرين يرون بحق أن ثمة حاجة عملية أخلاقية، على الأقل، لتحليل هذه الصراعات الكامنة وتركيز الاهتمام عليها، لأنها يمكن أن تقبل المعالجة بما يقلّل من أخطار تفجرها في المستقبل، فيما الصراعات الظاهرة قد تكون وصلت في تطورها إلى مرحلة لا يمكن التحكم فيها.

ومن ناحية أخرى، فلا شك أن المشكلة العكسية أسهل في حلها، ذلك أن

---

(١) تم رصد كل التفاعلات الصراعية العربية التي وقعت في فترة الدراسة وإخضاعها لعملية التحويل الكمي نفسها على الأقل باعتبار أن أحد أهداف الدراسة كان توفير خلفية أساسية من البيانات عن هذه الظاهرة وإن كانت التفاعلات لم تدخل في مادة الدراسة، وقد تأتي مستقبلاً دراسة اخرى تستفيد بهذه البيانات.

الصراعـات التي يمكن أن تسيء (زائفة) عـلى أساس أنها تـدور فقط في عقول أطـرافها، من دون أن تخفي تعارضاً حقيقياً، لا بد وأن يتناولها محلّلو الصراع، استناداً الى اعتبارات عملية محضة، طالما أنها أصبحت ترتبط بمظاهر سلوكية معلنة، خصوصاً أن هـذا النوع من السلوك الصراعي الزائف قد يتغيّر عبر الزمن ومع تراكمه، بحيث يؤدّي في النهاية الى ظهور تعارض موضوعي(٢).

وبالنسبة الى هذه الدراسة، فإننـا مع الـوعي الكامـل بوجـود (صراعات كـامنة) بـين بعض الأقطـار العربيـة تستوجب الـدراسة، لـلاعتبارات السـابقـة، إلا أن المشكلة أننـا لا نستطيع قياسها بقـدر معقول من الدقة، بما يتسق ومنهج الدراسة، وتالياً فقد استبعدناها من البداية، كما هو واضح. ومن ناحية أخرى، فإنه حتى بـافتراض أن بعض المـظاهر السلوكيـة الصراعية التي تم رصدها، إنما تعبر عن صراعات زائفة، فقد رأينـا أنها لا بد وأن تـدرس، طالما أنها خرجت الى حيّز العلن، خصوصاً وأنها قد تؤدي عبر الزمن الى ظهور صراع بـالمعنى الموضوعي.

ج ـ الصراع المقصود يتجاوز مفهوم استخدام العنف في التفـاعل، أو مفهـوم الصدام المسلح بعبـارة أخرى، الى مـظاهـر أخـرى عـدة تنـدرج تنـازليـاً في تعبـيرهـا عن الـظاهـرة الصراعية. ويتسق هذا مع أخذنا للحد الأدنى في تعـريف الصراع الدولي، بـأنه مـوقف من التعارض بين اثنين أو أكثر من الفـاعلين الدوليـين. وهذا التعـارض يمكن ان يصل إلى حـد مطالب الضم بالعنف، أو يتدنى الى طرد مواطن مثلاً. ويتنـاسب هذا التعـريف الواسـع من دون شك مع الهدف من الدراسة، وهو رصد وتحليل كـل أبعاد ظـاهرة الصراع بـين الأقطار العربية.

٢ ـ محـاولة تصنيف التفـاعلات الصراعيـة العربيـة، وفقاً للمفهـوم السـابق، في شرائـح تدرّج تنازلياً، من حيث تعبيرها عن شدّة الصراع، وقد تطلب هذا بدوره الخطوات التالية:

أ ـ عمل مسح أولي لمظاهر التفاعلات الصراعية العربية.

ب ـ استخـلاص الشرائح التي يمكن ان تصنّف فيهـا هذه التفـاعلات، بـالاستعـانـة بمقياس عازار، ومع مراعاة اعتبارات الخصوصية العربية.

ج ـ ترتيب هذه الشرائـح تنازليـاً، من حيث تعبيرهـا عن شدة الصراع، بـالاستعانـة

---

(٢) انظر في هذا التناسق: أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** (القاهرة: مكتبـة الانجلو المصريـة، ١٩٨٥)، ص ١٤٦ ـ ١٤٧، انظر ايضـاً البحث المتعمق في موضـوع الصراع الـدولي في: اسـماعيـل صـبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: جامعـة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢١٣ ومـا بعدهـا، وتتضمن دراسـة مقلد اشارة كـاملة إلى اهم المراجع الأجنبية في هـذا الصدد يسـتطيع القـارىء الـراغب في مـزيـد من الاطلاع الرجوع إليها.

بمقياس عازار، وفي إطار الخصوصية العربية أيضاً. ويلاحظ هنا أنه، بينما دمج مقياس عازار بين أنواع عدة من التفاعلات في الشريحة نفسها، فقد حاولنا بالنسبة الى مقياسنا أن نجعل الشريحة الواحدة تتضمن قدر المستطاع نوعاً واحداً من التفاعل. ولذا فإنه في حين يشتمل مقياس عازار على سبع شرائح صراعية، فإن المقياس الذي تمّ التوصل اليه في هذه الدراسة يحتوي خمسين شريحة.

د ـ مراجعة هذا كله، بعد اكمال عملية المسح الدقيق لمظاهر التفاعلات الصراعية العربية، لاجراء التعديلات المطلوبة على هذه الشرائح، والترتيب الداخلي في ما بينها. وقد أدت هذه الخطوات الى بناء المقياس الذي نعرض له في النقطة التالية:

ثالثاً: مقياس التفاعلات الصراعية العربية الخاص بالدراسة

كما سبقت الاشارة، فقد تمّ استناداً إلى الخطوات السابقة التوصّل إلى مقياس للتفاعلات الصراعية العربية، يتكون من خمسين شريحة رتبت تنازلياً من حيث تعبيرها عن درجة الصراع على النحو التالي:

١ ـ صدامات حدود عسكرية واسعة.
٢ ـ مطالب إقليمية شاملة تنبثق من فكرة الضم.
٣ ـ التمسك بأجزاء من إقليم نتيجة حرب.
٤ ـ مشاركة فعالة من طرف ثالث في صدامات الحدود بين دولتين.
٥ ـ مناوشات عسكرية محدودة.
٦ ـ عدم الاعتراف بالدولة بما في ذلك معارضة انضمامها إلى المنظمات الدولية.
٧ ـ تهديد بالحرب.
٨ ـ مطالب إقليمية جزئية، أو مشروعات وحدودية تتضمن تغييرات إقليمية غير مواتية.
٩ ـ طلب فصل من الجامعة العربية.
١٠ ـ عدم الاعتراف بنظام الحكم، بما في ذلك سحب الاعتراف.
١١ ـ قطع العلاقات الدبلوماسية.
١٢ ـ اتهام رسمي بأعمال تخريب مهمة.
١٣ ـ هجوم سياسي على مستوى قيادي.
١٤ ـ طرد السفير.
١٥ ـ اتهام رسمي بأعمال تخريب محدودة.
١٦ ـ استقبال الخصوم السياسيين، والسماح لهم بالعمل ضد النظام.
١٧ ـ حشود أو مناورات عسكرية على الحدود.

١٨ ـ محاولة المساس بمكانة الدولة (كطردها من منظمة دولية، أو نقل مقر منظمة دولية منها، أو حرمانها من منصب دولي مهم، ومنع الآخرين من إقامة علاقات معها).

١٩ ـ انتهاك حصانات دبلوماسية.

٢٠ ـ تصفية المصالح الاقتصادية، أو الحاق ضرر شديد بها.

٢١ ـ وقف تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية كعقاب، أو تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية للخصم.

٢٢ ـ شكوى لمنظمة دولية، غير الجامعة العربية.

٢٣ ـ شكوى للجامعة العربية.

٢٤ ـ طرد دبلوماسيين، أقل درجة من السفير.

٢٥ ـ استدعاء السفراء.

٢٦ ـ تهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية، أو الانهاء الكامل لأي نوع من أنواع الوجود الدبلوماسي.

٢٧ ـ اغلاق قنصلية، أو مركز ثقافي، أو ما يشبهه.

٢٨ ـ مذكرة احتجاج لمنظمة دولية غير الجامعة العربية، أو هجوم على منبر منظمة دولية.

٢٩ ـ مذكرة احتجاج للجامعة العربية، أو هجوم على منبر الجامعة العربية.

٣٠ ـ مذكرة احتجاج ثنائية.

٣١ ـ هجوم سياسي رسمي، دون المستوى القيادي.

٣٢ ـ هجوم إعلامي و/أو منع دخول الصحف.

٣٣ ـ انتهاك اتفاق أو إلغاؤه.

٣٤ ـ رفض تسليم الخصوم السياسيين.

٣٥ ـ منح حق اللجوء السياسي للخصوم السياسيين.

٣٦ ـ إغلاق الحدود.

٣٧ ـ مقاطعة الدولة، برفض حضور اجتماع على إقليمها، أو حضور اجتماع تحضره، أو منعها من حضور اجتماع على أرضها.

٣٨ ـ السماح بتظاهرات شعبية ضد الدولة.

٣٩ ـ وقف الصلات التجارية.

٤٠ ـ اتخاذ موقف سياسي معارض.

٤١ ـ الفشل في التوصل إلى اتفاق.

٤٢ ـ إلغاء أو تأجيل زيارات، أو اجتماعات رسمية، أو القيام بعمل غير ودي، أو طلب تفسير موقف.

٤٣ ـ قطع الاتصالات التليفونية أو البريدية أو البرية، أو عن طريق الطيران.

٤٤ ـ الاتهام بقتل مواطنين.
٤٥ ـ القبض على مواطنين، بما في ذلك احتمال محاكمتهم بتهم سياسية أو بتهمة التجسس.
٤٦ ـ ترحيل العاملين أو الطلاب.
٤٧ ـ إساءة معاملة مواطنين.
٤٨ ـ وقف انتقال العاملين أو المواطنين عموماً.
٤٩ ـ وضع قيود أمام انتقال العاملين أو المواطنين عموماً.
٥٠ ـ استنكار من منظمات غير رسمية.

ونقدم في ما يلي عدداً من الملاحظات التوضيحية على المقياس بشرائحه السابقة:

أ ـ من المفيد أن نلفت نظر القارىء وبالذات الذي لم يألف من قبل مثل هذه المقاييس، إلى ضرورة أن يقرأ ألفاظ شرائح المقياس في إطار إدراكه لموضوع الدراسة، فهذه الشرائح قد وضعت بغرض إيجاد قياس كمي لظاهرة التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية، والخطوة الأولى، في هذا القياس، هي قياس التفاعلات الصراعية بين كل بلدين عربيين على حدة. ولذلك، فهذه الشرائح تنصرف إلى معنى ثنائي. وهكذا، فإننا نقصد بصدامات الحدود العسكرية الواسعة (شريحة رقم ١) صداماً بين الدولتين أ، ب، وبالمطالب الإقليمية الشاملة المنبثقة من فكرة الضم. (شريحة رقم ٢) مطالب الدولة أ بضم الدولة ب، وبوقف تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية، كعقاب أو تقديم مساعدة اقتصادية أو عسكرية للخصم ووقف الدولة أ لمساعدة اقتصادية أو عسكرية كانت تقدمها للدولة ب، أو تقديم الدولة أ مساعدة اقتصادية أو عسكرية للدولة د التي هي في حالة حرب مثلاً مع الدولة ب (وليس من الضروري هنا أن تكون الدولة د عربية)، وبانتهاك اتفاق أو إلغاؤه تماماً، (شريحة رقم ٣٣) انتهاك الدولة أ لاتفاق معقود بينها وبين الدولة ب أو إلغاؤه، وبالقبض على مواطنين. (شريحة رقم ٤٥) قبض الدولة أ على مواطنين تابعين للدولة ب على إقليم الدولة أ بطبيعة الحال، وبترحيل العاملين أو الطلاب أو استدعائهم. (شريحة رقم ٤٦) ترحيل الدولة أ للعاملين أو الطلاب المنتمين إلى الدولة ب أو استدعاء الدولة ب العاملين أو الطلاب المنتمين إليها والموجودين على إقليم الدولة أ، وهكذا في قراءة كل شرائح المقياس.

ب ـ من الطبيعي أن يثير ترتيب شرائح القياس خلافات كثيرة في الرأي، وإن كنا نتمنى ألّا يثير تصنيف الشرائح ذاتها خلافاً كبيراً، لأن هذه الشرائح استمدّت من واقع التفاعلات الصراعية الفعلي بين البلدان العربية في فترة الدراسة. وبالنسبة إلى الترتيب، فلعل القارىء يلاحظ أن ثمة اتجاهاً عاماً للترتيب واحداً، بالنسبة إلى كل من

مقياس عازار والمقياس المستخدم في الدراسة، وهو الاتجاه الذي يفرضه المنطق السليم على أي حال، فأعمال العنف تجيء قبل الأعمال الدبلوماسية عموماً، والأعمال التي تتعلق بالصراع بين حكومتي الدولتين تجيء قبل الأعمال التي تتعلق بمواطني أي منهما وهكذا، وإن كان من الواضح أن هناك نوعاً من التداخل بين أعمال العنف وأعمال التخريب السياسي والأعمال العدائية الدبلوماسية والاقتصادية. . . الخ، نتيجة أنه من المحتمل أن تكون الصورة الدنيا للتفاعلات العنيفة (الحشود العسكرية مثلاً) أقل حدة من الصورة العليا لأعمال العداء الدبلوماسية (عدم الاعتراف مثلاً)، وهذه طبعاً مسألة خلافية.

ومن ناحية أخرى، فإن الخلاف في شأن ترتيب شرائح المقياس، يمكن أن تقلّ حدته، إذا تذكرنا الدافع إلى اللجوء إلى القياس الكمي في هذه الدراسة، إذ لم ينبثق هذا الدافع بأي حال من وهم بأننا في صدد عملية قياس كمي كاملة الدقة للتفاعلات الصراعية العربية، ولكنه تولّد عن الرغبة في التوصل إلى مؤشرات كمية على درجة معينة من الدقة عن ظاهرة ندرسها مع نوع من الثبات في المقياس ـ وهو هنا ـ (أي الثبات) شرط قد يكون أهمّ من شرط الدقة، طالما أن الوصول إلى الدقة الكاملة، مستحيل على امتداد فترة زمنية واسعة.

ج ـ على الرغم من أنه قد يكون من الصعب، أو حتى غير المرغوب فيه، أن نقوم بشرح المنطق الكامن وراء ترتيب كل شريحة، وذلك لأننا أصلاً نسلّم بأن هذا الترتيب قد لا يكون بالضرورة هو الترتيب الأمثل، نظراً لأن عملية الترتيب تتضمن حتماً قدراً من الذاتية، إلّا أنه يبقى مناسباً أن نشير إلى بعض الأمثلة. فمطالب الضم (شريحة رقم ٢) على الرغم من اقتصارها على السلوك اللفظي، أدّت إلى أزمات حقيقية شديدة في العلاقات العربية ـ العربية، ولو لم تكن قد ووجهت، لأدّت ربما إلى ما هو أشد فداحة من صدامات الحدود العسكرية الواسعة، والمطالب الاقليمية الجزئية. (شريحة رقم ٨) هي أيضاً سلوك لفظي، ومع ذلك فقد تصاعدت بعد ذلك في عدة حالات إلى الشريحة رقم (١) أي صدامات الحدود الواسعة. وقد وضعنا الهجوم السياسي العلني على المستوى القيادي (شريحة رقم ١٣) بين شريحة الاتهام الرسمي بأعمال تخريب مهمة (شريحة رقم ١٢) وهي شريحة احتجزناها فقط للاتهامات بتدبير خطط جرى تنفيذها فعلاً، بغض النظر عن أنها لم تنجح في احداث تغيير في نظام الحكم، وكذلك للاتهام باغتيال القيادات السياسية العليا) وبين شريحة الاتهام بأعمال التخريب المحدودة (شريحة رقم ١٥)، وهي تعبر عن الاتهام بإحداث تفجيرات أو بتدبير مؤامرات لقلب نظام الحكم، اكتشفت وهي في مرحلة التخطيط. . . الخ)، وذلك لأنه ثبت من التفاعلات العربية أنّ الهجمات السياسية العلنية على المستوى القيادي، وعبر أدوات الدعاية، تكون أشد فتكاً في معظم الحالات من أعمال التفجير المحدودة، أو المؤامرات المزعومة لقلب نظام الحكم، وما إلى هذا. ويلاحظ أننا استخدمنا

دائماً كلمة «الاتهام» في الشريحتين رقم (١٢) ورقم (١٥) لأننا لا نملك الدليل على صحة الاتهام. ولكن يبقى أن اتهام دولة لأخرى بالقيام بهذه الأعمال، يعبّر عن مستوى معين من التفاعلات الصراعية، وصلت إليه العلاقات بين الدولتين.

ومن ناحية أخرى، يلاحظ مثلاً أننا قدمنا استقبال الخصوم السياسيين والسماح لهم بالعمل ضد النظام (شريحة رقم ١٦) على الحشود والمناورات العسكرية (شريحة رقم (١٧)) على الرغم من أن الأولى ذات طبيعة سياسية، والثانية ذات طبيعة عسكرية، وذلك لأن الثانية كثيراً ما كانت ذات طبيعة غامضة وغير مؤكدة، بينما تضمّنت الأولى عملاً محدداً ضد الدولة وقع فعلاً، علماً بأننا احتجزنا تعبير الخصوم السياسيين هنا لمستوى معين، كملك سابق أو رئيس وزراء سابق أو قائد سابق للجيش، يعطى حق العمل من إقليم الدولة أ ضد نظام الدولة ب، وتقدم له التسهيلات الدعائية وغيرها.

كذلك يلاحظ أننا، في مجال اللجوء إلى أطراف ثالثة في الصراع، أعطينا شدة أكبر في الصراع للجوء إلى أطراف غير عربية (شريحة رقم (٢٢) في علاقتها بشريحة رقم (٢٣) ورقم (٢٨) في علاقتها بشريحة رقم (٢٩) باعتبار أن نشر الصراع خارج الأسرة العربية، يعبر عن مستوى أعلى من الحدة. كذلك أعطينا للشكوى من الحالتين شدة أكبر من مجرد مذكرة الاحتجاج أو الهجوم السياسي على منبر المنظمة الدولية أو الجامعة العربية، على أساس أن الشكوى تفترض المطالبة بعقوبة، بينما مذكرة الاحتجاج أو الهجوم تكتفي بفضح التصرف المنسوب إلى الخصم، وأعطيت الشرائح الأربع (٢٢)، (٢٣)، (٢٨)، (٢٩) شدة أكبر في الصراع من مذكرات الاحتجاج الثنائية التي تفترض أن قنوات الاتصال بين الخصمين ما زالت مفتوحة، وأنه من الممكن تسوية الصراع بينهما بالأساليب الثنائية.

ويلاحظ أيضاً أن كلاً من إغلاق الحدود (شريحة رقم ٣٦) ووقف الصلات التجارية (٣٩) قد أخذا وضعاً متدنياً نسبياً عما قد يتصوّر للوهلة الأولى. ويرجع السبب في ذلك بالنسبة لإغلاق الحدود، إلى أنه كثيراً ما كان ذا طبيعة غامضة، وقد يكون غير موجه إلى الدولة المجاورة أصلاً، كما في إغلاق الحدود بعد محاولات الانقلاب الفاشلة، إذ يكون الغرض منه هو مجرد منع المتهمين في هذه المحاولات من مغادرة البلاد، من دون أن يعني هذا بالضرورة اتهام الدولة المجاورة بالتورط. كذلك فإن ضعف العلاقات التجارية بين البلدان العربية، قد أعطى لوقف الصلات التجارية قيمة ضئيلة دائماً، من حيث تعبيره عن شدة الصراع.

وأخيراً يلاحظ أن قضايا المواطنين أعطيت عموماً الترتيب الأدنى في المقياس. ولا يرجع ذلك فقط إلى ما بدا في معظم الأحوال من عدم اكتراث الأنظمة العربية بقضايا حقوق الانسان، حتى وإن تعلّقت بمواطنيها في علاقتهم بالأنظمة الأخرى، وإنما يرجع أيضاً إلى أن

الزيادة الهائلة منذ السبعينـات خصوصـاً في معدلات تـدفق المواطنـين عبر الحـدود السياسيـة القطرية قد جعلت العلاقة بين هؤلاء المواطنين وبين أنظمـة الدول التي يعملون فيهـا علاقـة مباشرة في كثير من الأحوال، لا تولي لها الدولة التي ينتمي إليها هؤلاء المواطنون اهتماماً يرقى إلى مستـوى أحداث الصراع مـع الدولـة المستقبلة لهم، بخاصـة وأن بعض هؤلاء المواطنـين يكون قد خالف فعلاً قوانين الدولة التي يعمل فيها. وباختصار فـإن ظاهـرة حراك المـواطنين عبر الحدود السياسية القطرية، عندما استفحلت اعتباراً من السبعينات فقدت جانبـاً أساسيـاً من طابعها السياسي الذي كان لها في الستينات مثلاً[٣]. أما بالنسبة إلى الستينات، فقد لوحظ أن قضايا المواطنين كانت ترتبط في إثارتها بقضايا خلافات سياسية أعمق بكثير بين الدولتين، ومن ثم فإن وضعها في أدنى شرائح المقياس لم يؤثّر على شدة الصراع المحسوبـة في العلاقتـين بين دولتين معنيتين، في فترة زمنية محددة.

ولا يبقى، بعد ذلك، غير أن نوضح كيف حسبت الأوزان المنسوبة إلى كل شريحة من شرائح المقياس، من حيث شدة الصراع في هذه الشريحة، وهي قضية نفرد لها النقطة التاليـة نظراً لأهميتها.

رابعاً: كيفية حساب وزن شرائح المقياس

من الواضح أن مجرد التوصل إلى شرائح للمقياس، وحتى بعد ترتيبها تنازلياً، لا يعني أن قضية درجة الصراع المنسـوبة لكـل شريحة من هـذه الشرائح قـد حسمت. وكما سبق أن رأينا في مقياس ادوارد عازار، فقد تم اللجوء إلى ١٨ محكماً لسؤالهم عن هذه المسألة: ما هـو الوزن الصراعي أو التعاوني الـذي يمكن أن يعطى لكـل شريحة من شرائـح المقياس الخمس عشرة، وقد ظهرت النتيجة على نحو ما بيّناه في السابق.

وبالنسبة إلينا، في هذه الدراسة، لم يتم اللجـوء إلى محكمين، وقـد تمّ الاكتفاء بـآراء فريق البحث، بخاصة وأننا اعتبرنا أننا نقوم بعمليـة تعديـل لمقياس مـوجود، وليس بعمليـة خلق كاملة لمقياس جديد، فضلاً عن أنه قد تمّ اتباع طـريقة مختلفـة، إلى حد كبـير لإعطاء الأوزان للشرائح.

فمع زيادة عدد شرائح المقياس من ١٥ في حالة مقياس عازار إلى ٥٠ في حالة المقياس

---

(٣) انظر: أحمد يوسف أحمد، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية، مشروع المستقبلات العربيـة البديلة، الأثار غير المدروسة للثروة النفطية، ٧ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٦٧ ـ ٧١. انظر ايضاً:

Nazli Choucri, *Migration Process among Developing Countries: The Middle East* (Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology, Migration and Development Study Group, Centre for International Studies, 1977), and Ahmad Yousef Ahmad, *The Effects of Egyptian Arab Relations on the Flow of Egyptian Labor to Arab Countries* (Cu.: MIT TAP, 1980).

المتبع في هذه الدراسة، أصبح من الصعب في رأينا إصدار أحكام دقيقة على كل شريحة من الشرائح الخمسين، وبالتالي فقد أعطيت كل شريحة قيمة مستمدّة من ترتيبها في المقياس تبدأ (بما أن الشرائح مرتبة تنازلياً) برقم يعبر عن العدد الأقصى لشرائح المقياس بالنسبة إلى الشريحة الأولى، ثم العدد الأقصى لشرائح المقياس - ١ بالنسبة إلى الشريحة الثانية وهكذا، وبهذه الطريقة أعطيت الشريحة الأولى وزناً = ٥٠، والثانية ٤٩، والثالثة ٤٨ وهكذا حتى وصلنا إلى الشريحة ٥٠ التي أعطيت وزناً = ١ (درجة واحدة).

إضافة إلى السبب المتعلق بصعوبة اعطاء أوزان دقيقة لخمسين شريحة، فإن إدراكنا الذي أكدنا عليه أكثر من مرة لحدود التحليل الكمي، لم يجعلنا نخشى كثيراً من اتباع هذه الطريقة، فمرة أخرى، لم يكن هناك أدنى وهم في أننا يمكن أن نصل إلى قياس كمي كامل الدقة للظاهرة موضوع الدراسة، ولكن كانت الرغبة الأساسية هي التوصل إلى مؤشرات كمية ذات درجة يمكن أن يعتدّ بها من الدقة، على الظاهرة موضوع الدراسة.

ومن ناحية أخرى، فإن لنا وجهة نظر في موضوع إعطاء الأوزان على النحو الموجود في مقياس عازار على سبيل المثال. فالغرض من إعطاء وزن كبير للشريحة ١٥ (١٠٢) مقارناً بالوزن المعطى للشريحة ١٤ (٦٥) هو الإشارة إلى أن درجة الصراع الموجودة في الشريحة ١٥ أكبر إلى هذا الحد من مثيلتها في الشريحة ١٤، ومع ذلك فنحن نزعم أن التعبير عن شدة الصراعات، ليس من الضروري أن يتمّ بهذه الطريقة، ذلك أن الصراعات الشديدة لا تكون أحادية الأبعاد تقتصر على الصدام المسلح فقط، كما أنها لا تنشب فجأة، وهكذا، فإنه في مواجهة من يمكن أن يقول إن طرداً متبادلاً للسفراء بين الدولتين أ، ب وفقاً لمقياسنا (انظر شريحة ١٤ من المقياس المستخدم في هذه الدراسة) يمكن أن يفوق من حيث وزنه الصراعي صداماً مسلحاً واسعاً بين الدولتين، نَردّ بالقول إن هذا لم يحدث أبداً عبر آلاف الحالات من التطبيق الفعلي للمقياس في فترة الدراسة، ولا يمكن منطقياً أن يحدث، لأن الصراع المسلح عادة ما تسبقه وتصاحبه هجمات دعائية على كل المستويات وأعمال عدائية دبلوماسية واقتصادية، وربما أعمال تخريب سياسي وأعمال عدائية تتعلق بمواطني البلدين، وهكذا يكتسب الصراع الشديد قيمته، ليس فقط من مجرد إعطاء وزن كبير نسبياً لشريحة الصدام المسلح، وإنما من شمول هذا الصراع لعدد كبير، إن لم يكن لمعظم الشرائح الموجودة في المقياس. وقد أظهرت نتائج تطبيق المقياس على هذا النحو، عبر سبعة وثلاثين عاماً هي كل فترة الدراسة، اتساقاً كاملاً مع هذا المنطق.

الفصل الرّابع
تطبيق المقياس المُستخدَم في الدِراسة

بعد أن تم حل بعض المشكلات النظرية والتطبيقية المتعلقة بمنهاجية الدراسة، على النحو السابق بيانه، ثمّ تطبيق المقياس المشار إليه في المبحث السابق، والذي اعتمدته الدراسة أساساً لمحاولة القياس الكمي لظاهرة التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية. ويوضح هذا المبحث الكيفية التي تمّ بها هذا التطبيق، والنتائج التي أدّى إليها. ويلاحظ أنه من الناحية العملية، فإن بناء المقياس لم يكتمل ويأخذ شكله النهائي، إلاّ بعد اكتمال عملية جمع المعلومات عن التفاعلات الصراعية العربية في فترة الدراسة، ذلك أن هذه المعلومات قد استخدمت بعد اكتمالها في تصنيف شرائح هذه التفاعلات، وترتيبها تنازلياً.

أولاً: جمع المعلومات عن التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية

أول مشكلة تثيرها قضية جمع المعلومات، هي عادة مشكلة المصادر، وقد اكتسبت هذه المشكلة بالنسبة إلى الدراسة الحالية أهمية مضافة، نظراً لأن هذه المعلومات تشكّل الجسد الرئيسي لمادة الدراسة، بالنظر إلى النهج المتبع فيها. وفي هذه الحالة، فإن تحيّز مصادر جمع المعلومات مثلاً، أو نقص المعلومات بها، أو تحريفها، ولو غير المتعمد، يمكن أن يؤدي إلى آثار وخيمة على نتائج الدراسة. ومن هنا تأتي ضرورة تعدد المصادر، وفي الوقت نفسه، فإن هناك حدوداً من حيث الزمن والموارد المتاحة لأية دراسة عموماً تفرض حداً معيناً لهذه المصادر. ونتيجة لهذه الاعتبارات كلها، تمّ اختيار مصدرين أساسيين لجمع المعلومات إضافة إلى مصادر عدة تخدم عملية تدقيق هذه المعلومات. وأحد هذين المصدرين أجنبي والثاني عربي.

وقد كان من الضروري أن يكون هناك مصدر غير عربي نفترض فيه نوعاً من الحياد بين الأقطار العربية، بخاصة في فترات الصراعات الشديدة، فضلاً عن تضمنه لنوع من المعلومات، قد لا نجده في المصادر العربية العلنية. وبعد اخضاع عدد من المصادر لعملية مسح أولية، وقع الاختيار على ثبت الأحداث الموجود في الدورية الأمريكية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط (Middle East Journal)، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها أن هناك تطابقاً شبه كامل بين النطاق الزمني للبحث، وبين الفترة التي يغطيها ثبت الأحداث في هذه الدورية، فقد صدرت في عام ١٩٤٧ وغطّت في أول أعدادها جانباً من أحداث عام ١٩٤٦، وبذلك نقص عام واحد تقريباً من النطاق الزمني للدراسة في تغطيتها للأحداث. ومن ناحية أخرى، فإنه بمضاهاة الأحداث المتضمنة في هذه الدورية، في ضوء الخلفية الموجودة عبر التفاعلات العربية عموماً، وجد أنها عموماً تتسم بمستوى معقول من الموضوعية.

ومن ناحية أخرى، كان لا بد من وجود مصدر عربي يوفّر سجلاً أكثر تفصيلاً للأحداث المتعلقة بالتفاعلات العربية. فالدورية السابقة، سواء لكونها أمريكية أم لأنها تهتم بأحوال الشرق الأوسط عموماً وليس فقط الوطن العربي، يمكن أن تكون أكثر إيجازاً في تسجيلها للتفاعلات العربية من دورية عربية.

وبعد عملية استطلاع واسعة للمصادر العربية المتاحة، وقع الاختيار على صحيفة «الأهرام» المصرية لتكون المصدر الثاني لجمع المعلومات في فترة الدراسة.

ومن الواضح، للوهلة الأولى، أن هذا الاختيار يمكن أن ينتقد، سواء لأن «الأهرام» صحيفة يومية، وليست دورية علمية، مما قد يؤدي إلى عدم دقة المعلومات الواردة فيه، أم لصفته المصرية، مما قد يؤدي إلى تركيز أشد على أخبار مصر، وتحيّز صريح أو ضمني لمصر، في صراعاتها مع البلدان العربية. وفي الواقع، إن هذين الانتقادين مردود عليهما. فالباحثون الذين قاموا بعملية جمع المعلومات لهم خلفيتهم وخبرتهم في الإلمام بالشؤون العربية، فضلاً عن المعايير الصارمة التي اتفق عليها لتسجيل المعلومات داخل إطار فريق البحث، وهذان الاعتباران يمكّنان من دون شك من التغلب على أي احتمال للتحريف بصورة أو بأخرى من المعلومات الواردة في صحيفة «الأهرام». ومن ناحية أخرى، فإن الصيغة اليومية لـ «الأهرام» قد أفادت كميزة في واقع الأمر، نظراً لأنها وضعت تحت تصرف الدراسة كماً ضخماً من المعلومات التي لا توفرها عادة دورية فصلية، كتلك التي استعنا بها، وأمكن لهذه المعلومات أن تكون مفيدة للدراسة إلى حد كبير. كذلك، فإنه من الانصاف أن نذكر أن صحيفة «الأهرام» في فترة طويلة من النطاق الزمني للبحث، تمتدّ ما بين منتصف الخمسينات وأوائل السبعينات، وهي فترة رئاسة الأستاذ محمد حسنين هيكل لتحريرها، كانت تتصف بأعلى معايير الدقة في الأنباء التي توردها والتصريحات والوثائق التي تنشرها... الخ، ومما يزيد من

أهمية هذا الأمر، أن هذه الفترة هي الفترة التي كان احتمال التحيز والتحريف فيها وارداً بدرجة أكبر، بسبب الدور القيادي لمصر في الوطن العربي، في ذلك الوقت[1].

ثم تأتي بعد ذلك عملية تدقيق المعلومات، وقد تمّ الرجوع فيها إلى أكثر من مصدر أجنبي وعربي أهمها ما يلي:

١ ـ ثبت الأحداث الموجود في (Keesing's Contemporary Archives) وقد وجد أن مستوى الدقة والشمول والتفصيل الموجود في ثبت أحداث الـ (Middle East Journal) أعلى بكثير منه في هذا المصدر، ولم يفد تقريباً في هذه العملية.

٢ ـ ثبت الأحداث الموجود في مجلة **السياسة الدولية** التي تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة منذ عام ١٩٦٥.

٣ ـ ثبت الأحداث الموجود في محلة **دراسات الخليج والجزيرة العربية** التي تصدر عن جامعة الكويت منذ عام ١٩٧٥.

٤ ـ مجموعة الوثائق العربية التي صدرت عن الجامعة الأميركية في بيروت، والتي أتيح للدراسة منها عدة سنوات في عقد الستينات.

٥ ـ يوميات ووثائق الوحدة العربية الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، والتي استفدنا منها، بسبب النطاق الزمني للدراسة، من ثلاثة مجلدات فقط، هي الخاصة بالسنوات ١٩٧٩ ـ ١٩٨١.

ومن المهم أن نلاحظ هنا مسألة مهمة، وهي أن المصادر السابقة قد استخدمت للتحقق من دقة المعلومات التي جمعت من المصدرين الرئيسيين (الـ Middle East Journal وصحيفة الأهرام) وليس للإضافة عليها، وهذا الاعتبار مهم للغاية، تجنباً لأي تحريف محتمل في تسجيل التفاعلات الصراعية في فترة زمنية معينة أو في منطقة جغرافية معينة في الوطن العربي، ينتج عن توافر مصادر أكثر تفصيلاً عن هذه الفترة أو تلك المنطقة، مما يضيف معلومات تعطي وزناً صراعياً نسبياً زائفاً، لأن الفترات الزمنية أو المناطق الجغرافية الأخرى لم تتح لها المصادر التفصيلية نفسها.

---

(١) كان لكاتب هذه السطور تجربة خاصة مع صحيفة **الأهرام** اثناء اعداد رسالة الدكتوراه في موضوع الدور المصري في اليمن، وقد اقتضى هذا الإعداد العودة إلى صحيفة **الأهرام** على نحو يومي منذ الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٦١ وحتى انتهاء الحرب الأهلية في اليمن في عام ١٩٧٠، وأشهد انني على الرغم من حساسية الموضوع لم اسجل حالة تحريف واحدة في أي خبر أو وثيقة نشرتها **الأهرام** عن الموضوع. ولا تتحمل **الأهرام** بطبيعة الحال مسؤولية التصريحات غير الدقيقة لبعض المسؤولين أو التقارير غير المؤكدة عن بعض الأمور... الخ. كذلك من المؤكد أن نشر بعض الأخبار الحساسة قد تلون بالموقف السياسي المصري غير أن حسم الخبر الصحيح كان دائماً موجوداً وكان من السهل على أي باحث مدقق أن يتعرف عليه كما يسهل على أي طالب مبتدىء ان يرد كلمة في اللغة العربية إلى حروفها الأصلية.

ولكي نوضح هذه النقطة أكثر، لا بد أن نتذكر أنه من البديهي أن يكون لدورية علمية مثل (Middle East Journal) أو لصحيفة يومية مثل «الأهرام» نسبة تركيز معينة في نشر المعلومات عن الوطن العربي. ولنفرض أن هذه المعلومات، مثلاً تنتمي إلى ثلاثة مستويات من الأهمية: مهم ـ عادي ـ غير مهم، هنا يكون من المنطقي أن مصدراً معيناً كمصدرنا، بحكم طبيعته العامة واهتماماته المتنوعة، سيقتصر دائماً على نشر الأخبار المنتمية إلى المستوى الأول فقط على سبيل المثال، ولكن من المنطقي أيضاً أن مصدراً آخر أكثر تخصصاً، وليكن في حالتنا مثلاً مجلة دراسات الخليج والجزيرة قد ينشر معلومات تنتمي إلى المستويين الأول والثاني عن منطقة الخليج والجزيرة العربية، بحكم التخصص واختلاف زوايا التركيز. وهنا تكون اضافتنا لمعلومات من هذا المصدر متضمنة، لاحتمال زيادة نسبة وزن التفاعلات الصراعية في هذه المنطقة، لمجرد أنه توافر لدينا عنها مصدر أكثر تخصصاً. ولهذا تمّ توحيد المصادر بالنسبة إلى الكل، واستخدام المصادر الأخرى لمجرد تدقيق المعلومات، وليس الاضافة إليها، وبديهي أنه يمكن التخلي عن هذا المعيار في حالة غياب بعض التفاعلات بالغة الأهمية من المصدرين الرئيسيين للدراسة، وهي حالة لم نصادفها أبداً في عملية جمع وتدقيق المعلومات.

ونتيجة لكل ما سبق، تمّ في النهاية تكوين ثبت للأحداث التي تشير إلى التفاعلات الصراعية العربية في فترة الدراسة. ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الأحداث لا تشير بالضرورة إلى حقائق، وإنما إلى وقائع منسوبة إلى أطراف عربية، بمعنى أن هذه الأحداث مثلاً يمكن أن تتضمن اتهاماً من الدولة أ للدولة ب بالتدخل في شؤونها. وذكر هذا الاتهام، في ثبت الأحداث التي استندت إليه الدراسة، لا يعني صحته، ولكنه يعني أنه، من الناحية الواقعية، صدر هذا الاتهام من الدولة أ ووجه إلى الدولة ب، وهذا يعبّر على الأقل عن فعل صراعي معين من أ تجاه ب بغض النظر عن صحة الاتهام أو عدمه.

ثانياً: تسكين المعلومات في شرائح المقياس

اقتضت هذه العملية اعداد ما يقرب من مائتي جدول، يتم فيها تسكين المعلومات في شرائح المقياس، وكل جدول يكون خاصاً بالتفاعلات الثنائية بين دولتين اثنتين لمدة تتراوح بين ٣٧ سنة كحد أقصى (إذا كانت كلتا الدولتين من الدول المؤسسة للجامعة العربية في ١٩٤٥) و٦ سنوات كحد أدنى (إذا كان أحد الطرفين هو فلسطين التي دخلت الجامعة العربية عضواً كامل العضوية في ١٩٧٦)، وقد مثلت السنوات على المحور الأفقي للجدول، بينما مثلت شرائح المقياس على المحور الرأسي على النحو التالي الذي يبينه نموذج رقم (١).

نموذج رقم (١)
التفاعلات الصراعية بين الدولتين أ، ب
(١٩٥٨ - ١٩٨١)

العام / الشريحة	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	... إلى ١٩٨١
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
... إلى ٥٠					

وقد سجل أمام كل شريحة، في كل سنة، عدد المرات التي وقع فيها حدث ينتمي إلى الشريحة في تلك السنة، وهكذا تكوّن لدينا في النهاية إحصاء كامل لتكرار وقوع أحداث تنتمي إلى كل الشرائح بالنسبة إلى جميع سنوات الدراسة في كل حالات العلاقات الثنائية بين البلدان العربية. وقد روعيت في هذه العملية الاعتبارات التالية:

أ ـ من الواضح أولاً أن عملية التسكين تتم على أساس ثنائي، كما سبقت الإشارة أكثر من مرة، فأساس قياس الصراع، في هذه الدراسة، ثنائي، والجداول التي أعدت تم إعدادها على أساس ثنائي، وفي الحالات التي وجدت فيها أفعال صراعية جماعية، تم تفريغ هذه الأحداث أيضاً على أساس ثنائي، ولنفرض مثلاً أن بياناً مشتركاً صدر عن الدولتين أ، ب يهاجم معاهدة عسكرية عقدتها الدول ج، د، هـ في هذه الحالة تم تسجيل الحدث الصراعي مرة بين أ، ج ومرة بين أ، د ومرة بين أ، هـ وكذلك بالنسبة إلى الدولة ب. ومن الملاحظ أن هذه الحالات كانت قليلة عموماً.

ب ـ وحدة التسكين في الجداول كانت السنة، ولا يعني هذا أن الحدث يسجل مرة

واحدة في السنة، بغضّ النظر عن مرات تكراره، فهو يسجل كلما تكرّر، ولكنه يعني أن قراءة الجدول لا تفيد في تحديد اليوم أو الشهر الذي وقعت فيه الأحداث المسجلة أمام شريحة معينة في سنة معينة، ومع ذلك فإن ثبت الأحداث الخاص بالدراسة يحدّد ذلك، فضلاً عن أننا احتفظنا في سجلات خاصة بجميع البيانات التفصيلية عن عملية تسكين الأحداث في شرائح المقياس.

ج ـ تمّ تسكين المعلومة الواحدة أحياناً، باعتبار أنها تتضمن أكثر من حدث صراعي. فطرد سفير نتيجة اتهامه بالتورط في أعمال تخريب، سجّل مرة في الشريحة الخاصة بطرد السفراء (رقم ١٤) ومرة في الشريحة الخاصة بالاتهام بأعمال تخريب محدودة (رقم ١٥) وهكذا. كذلك، فإن بعض المعلومات الواردة في ثبت الأحداث الخاص بالدراسة لم تسكن في أية شريحة، لأنها وردت فقط لإعطاء خلفيته عن الأحداث، أو عن كيفية تسوية صراع ما... الخ.

د ـ لم نميّز في عملية تسكين المعلومات في شرائح المقياس بين الفاعل والهدف، كما هو الحال، في منهج تحليل الأحداث، وفقاً لما سبقت الإشارة إليه، وصحيح أن هذا يمكن أن يكون أمراً مرغوباً فيه لتجنب الحساسية، بخاصة وأن توجّه الدراسة جماعي وليس ثنائياً، غير أن السبب الرئيسي لذلك كان استحالة تحديد الفاعل بدقة في كثير من الأحيان، ولنفرض مثلاً أن لدينا حدثاً يشير إلى قطع دولة أ علاقاتها الدبلوماسية مع الدولة ب نتيجة اتهام أ لـ ب بالتورط في أعمال تخريب مهمة. هنا، لا شك في أن الدولة أ قد قامت تجاه الدولة ب بفعل صراعي معين هو قطع العلاقات الدبلوماسية، لكننا لا نملك أي وسيلة للتأكد من صحة الاتهام الموجّه إلى الدولة ب. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة قد حلت جزئياً في عملية تسكين الأحداث الصراعية في شرائح المقياس، عندما ضمّنا صنيعة الاتهام في محتوى الشريحة ذاتها، غير أنها بقيت بلا حلّ بالنسبة إلى تحديد الفاعل والهدف. فلو كانت الدولة أ صادقة في اتهامها، لأصبحت ب هي الأخرى فاعلاً و أ هدفاً في الشق الثاني من الحدث، ولو لم تكن صادقة لكان معنى ذلك أن صفة الفاعل تحتجز لها وحدها، وتبقى للدولة ب صفة الهدف فقط. كذلك تبرز المشكلة نفسها إذا افترضنا أن الدولة أ أعلنت أنها تحشد قواتها على الحدود، رداً على حشود مماثلة من الدولة ب. هنا، فإن الحدث يتم تسكينه من دون مشاكل في الشريحة رقم ١٧، لكن المشكلة تبقى في تحديد الفاعل. فمن المؤكد أن أقامت بفعل صراعي، لأنها أعلنت رسمياً أنها حشدت قواتها، لكن ماذا يكون الأمر لو أن الدوائر المسؤولة في الدولة أ كانت تكذب، بمعنى عدم وجود حشود مماثلة من الدولة ب وهكذا، وقد بلغت هذه الحالات الغامضة، من زاوية تحديد الفاعل والهدف في التفاعلات الصراعية، نسبة عالية، وصلت في بعض السنوات إلى ما يقرب من ٧٥ بالمائة. ولم يكن هناك حلّ سوى التخلي عن تحديد الفاعل والهدف في كل فعل صراعي. وعلى الرغم من أن

هذا القرار قد جنّبنا حساسية معينة على نحو مرغوب فيه، وعلى الرغم من أنـه لم يؤثر تـأثيراً محسوساً على سير الدراسة، إلاّ أنـه خلّف لنا مشكلة تتعلق بتحـديد درجـة الفعل الصراعي لكـل دولة عـلى حدة، وهي مشكلة كـانت واجبة الحـل لتلبية مقتضيـات التحليل في الجـزء الخاص بتحليل مصادر الصراع بين البلدان العربية. وقد أوجدنا لهذه المشكلة حلاً ناقصـاً على نحو ما سنرى في الفصل القادم.

هـ ـ يتم تسكين المظهر الصراعي مرة واحدة، طالما لم يحدث سوى مرة واحدة، بغض النظر عن الزمن الذي استغرقه حدوث هذا المظهـر. وقد يبـدو هذا بـديهياً، لكنـه يمكن أن يؤدي إلى تحريفٍ ما في النتائج إلاّ أنه يبقى مشكلة بلا حـل، أو على الأقـل بلا حـل سهل، لأن ما سبق يعني أن الصدام العسكري الذي يستغرق يومين يتساوى مع الصدام العسكري الذي يستغرق أسبوعاً، وقطع العلاقـات الدبلومـاسية الـذي يدوم شهـراً يتساوى مـع الذي يدوم سنة أو أكثر. والحل الممكن لهذه المشكلة، يتمثّل في إيجاد وحدة زمنيـة صغيرة لتسجيـل الأحداث، ولتكن شهراً، يتكرر بعدها تسجيل الحدث، طالمـا أن الفعل الصراعي مستمـر، بمعنى أنـه لنفرض أن قـطع العلاقـات الدبلومـاسيـة بـين أ، ب قـد وقـع يـوم ١٥ كـانـون الثاني/يناير ١٩٦٧، فإنه يسجل في الشهر نفسه من عام١٩٦٧ مرة، فإذا استمر ذلك القطع بعـد نهاية الشهـر، سجّل مـرة ثانيـة في شباط/فـبراير ١٩٦٧. ويبـدو هـذا الحـل مستحيـل التنفيذ، بالنسبة إلى كل الأحداث الصراعية التي لا تتوافر عنهـا معلومات كـافية، إلاّ عنـدما تحـدث. لكن هذه المعلومـات تختفي بعد ذلك بمجرد حـدوثها أو تكـون مشوشـة، وإذا كان حدث كقطع العلاقات الدبلوماسية من الوضوح بمكان، بحيث يمكن أن نتابع بدايته ونهايتـه بدقة، فإن معظم الأحداث ليست كذلك، بما في ذلك أحداث الصدامات العسكرية ذاتها.

و ـ ادخل نوع من المرونة المحسوبة في عملية تسكين الأحـداث، حتى لا تأخـذ بعض الأحداث أكثر من وزنها الحقيقي عقلاً ومنطقاً: فعندما تتهم الدولـة أ القوات المسلحـة للدولة ب بـأن دورية تـابعة لها اجتازت الحـدود فقتلت مواطنـاً وأصابت حيـوانـاً مثـلاً، لا يكـون مستسـاغاً أن يـوضع ذلـك في الشريحة رقم ٥ لمجـرد أن القـوات المسلحـة هي أداة الفعـل الصراعي، ولكننا وضعناه في الشريحة رقم ١٥ على أساس أننا صنفنا العملية عمليـة تخريب سيـاسي، وليست من قبل أعـمال العدوان المسلح، وعنـدما يهـدد قائـد الدولـة أ الدولـة ب بالحرب، مـع علم الجميع بـأنه لا يملك القـدرة اللوجستية أصـلاً على تنفيـذ تهديـده، نظراً لآلاف الأميـال التي تفصل بينـه وبين الـدولة ب، فـإننا عـلى الرغم من أن الحـدث صراحة ينتمي إلى شريحة رقم ٧ (التهديـد بالحـرب) وضعناه في الشريحة رقم ١٣ باعتبـاره نوعـاً من أنواع الهجوم السياسي وليس التهديد الحقيقي وهكذا، وقد استخدمت هذه المرونة في أضيق نطاق ممكن بالنسبة إلى بعض الأمثلة الصارخة محدودة العدد على أي حال.

ز ـ كان هناك وضع خاص بالنسبة إلى بعض الأفعال الصراعية الموجهة إلى فلسطين بالذات. وقد صنفت الأعمال الخاصة بحصار قواعد المقاومة، باعتبارها من قبيل أعمال الحشد العسكري (الشريحة رقم ١٧) والصدام معها باعتبارها من قبيل المناوشات العسكرية المحدودة (الشريحة رقم ٥) وهكذا.

ثالثاً: حساب درجة الصراع

بعد أن تمت عملية تسكين المعلومات في شرائح المقياس على أساس ثنائي، تمّ حساب شدة الصراع بين كل دولتين على حدة في فترة الدراسة، على أساس سنوي برقمين، الأول يعبّر عن تكرار التفاعلات الصراعية في العلاقات بين الدولتين، والثاني يعبر عن وزن هذه التفاعلات. وقد تم التوصل، إلى الرقم الأول بطبيعة الحال بمجرد إحصاء عدد مرات التفاعلات الصراعية بين الدولتين في سنة معينة، وإلى الرقم الثاني بضرب عدد مرات تكرار التفاعل الصراعي في كل شريحة × الوزن المنسوب إلى هذه الشريحة وجمع حاصل الضرب الخاص بجميع شرائح المقياس، فتكون النتيجة هي الرقم الذي يعبر عن وزن التفاعلات الصراعية بين دولتين في سنة معينة، كما في نموذج رقم (٢).

ففي المثال الموجود في نموذج رقم (٢) يكون الرقمان المعبران عن شدة الصراع بين الدولة أ، ب لعام ١٩٦٣ هما ١٢ (المعبر عن تكرار التفاعلات الصراعية) و٤١٦ المعبر عن وزن هذه التفاعلات.

وقد تم تفريغ هذه النتائج في ٣٧ جدولاً، وتغطي هذه الجداول كل سنوات الدراسة على أساس سنوي في شكل مصفوفة. وقد رصد الرقمان المعبران عن شدة الصراع المكان نفسه، بشكل الكسر الاعتيادي بحيث يكون الرقم الأعلى الممثل للبسط، هو المعبر عن تكرار التفاعلات الصراعية، والرقم الأدنى الممثل للمقام هو المعبر عن شدتها، ورصد الرقمان مرتين في جانبي المصفوفة، ليسهل على القارىء جمع التطورات على المستوى الأفقي، وجمع الأوزان على المستوى الرأسي، كما يتضمن كل جدول في نهايته الأفقية رقماً يعبر عن متوسط تكرار الفعل الصراعي بالنسبة إلى كل دولة تم حسابه بحساب مجموع تكرارات التفاعلات الصراعية للدولة في سنة معينة مع باقي الدول، ثم قسمته على عدد هذه الدول، كما يتضمن كل جدول، في نهايته الرأسية، رقماً يعبر عن متوسط وزن التفاعلات الصراعية بالنسبة إلى كل دولة أيضاً تم حسابه بجمع أوزان التفاعلات الصراعية لكل دولة مع باقي الدول في سنة معينة، ثم قسمته على عدد هذه الدول.

وهناك، إضافة إلى ذلك، في النهايتين الأفقية والرأسية لكل جدول من الناحية اليسرى أربعة أرقام، اثنان منها يعبران عن مجموع تكرار التفاعلات الصراعية ومجموع أوزان هذه

نموذج رقم (٢)
قياس شدة الصراع بين الدولتين أ، ب لعام ١٩٦٣

رقم الشريحة	تكرار التفاعلات الصراعية	وزنها
١	٢	٢ × ٥٠ = ١٠٠
٢	صفر	صفر
٣	صفر	صفر
٤	صفر	صفر
٥	٣	٣ × ٤٦ = ١٣٨
...	...	...
١١	١	١ × ٤٠ = ٤٠
...	...	...
١٣	٢	٢ × ٣٨ = ٧٦
...	...	...
٣٢	٣	٣ × ١٩ = ٥٧
...	...	...
٤٦	١	١ × ٥ = ٥
...	...	...
٥٠	صفر	صفر
المجموع	١٢	٤١٦

التفاعلات بالنسبة إلى الوطن العربي ككل (وهما الرقمان الموجودان في المثلثين) والآخران يعبران عن متوسط التكرارات، ومتوسط الأوزان بالنسبة إلى الوطن العربي ككل. وقد حسب هذان المتوسطان بقسمة الرقمين السابقين على التوالي على عدد البلدان العربية الموجودة في الجدول في هذه السنة، وهي البلدان الأعضاء في الجامعة العربية في هذه السنة بطبيعة الحال. ومعنى ذلك أنه، بينما كان التوصل إلى المتوسطات الخاصة لكل بلد في كل سنة على حدة يتم التوصل إليه بقسمة مجموع التكرارات والأوزان الخاصة بالبلد على العدد الكلي للبلدان العربية في تلك السنة (لأن البلد لا يمكن أن يتصارع مع نفسه) فإن التوصل إلى المتوسطات الخاصة بالوطن العربي، كان يتمّ بقسمة مجموع التكرارات والأوزان الصراعية التي وقعت في الوطن العربي ككل على العدد الكلي للبلدان العربية في تلك السنة. ويلاحظ أن مجموع التكرارات أو مجموع الأوزان الخاصة بالوطن العربي ككل (الرقمان

الموجودان في المثلثين من الجداول من ١ ـ ٣٧) يساويان على التوالي نصف حاصل جمع التكرارات الخاصة بجميع بلدان الوطن العربي (العمود الرأسي) ونصف حاصل جمع الأوزان الخاصة بجميع بلدان الوطن العربي (العمود الأفقي) وذلك نظراً لطريقة التسجيل في الجداول التالية، حيث ان الحدث الصراعي يسجّل مرتين في كل جدول لتسهيل عملية جمع التكرارات (أفقياً) والأوزان (رأسياً) بالنسبة إلى كل بلد، كما سبقت الإشارة.

وبديهي أن السبب في إيجاد المتوسطات، يعود إلى عدم الرغبة في التوصل إلى استنتاجات زائفة حول زيادة شدة الصراع بالنسبة لدولة معينة، أو للوطن العربي في سنة معينة، يكون السبب فيها هو مجرد انضمام دول جديدة إلى النظام الاقليمي العربي لها مشكلات وقضايا صراعية جديدة.

ونعرض فيما يلي لهذه الجداول التي سيتم، استناداً إلى محتوياتها، تحليل أبعاد ظاهرة الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة في الفصل القادم.

مُلحَق

جدول رقم (٢)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٤٥)

البلـــد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
سوريا	صفر/صفر		١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,١٦
لبنان	صفر/صفر	١/٢٠		صفر/صفر	٢/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٥
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١٧	صفر/صفر	١	٠,١٦
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٩	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٣٣
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٧	صفر/صفر		صفر/صفر	١	٠,١٦
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	٢٠	٥٩	١٧	٣٩	١٧	صفر	٤ / ٧٦	٠,٥٧
المتوسط	صفر	٣,٣٣	٩,٨٣	٢,٨٣	٦,٥	٢,٨٣	صفر	١٠,٨٥	

جدول رقم (٣)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٤٦)

البلد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
سوريا	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٨٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٦٦
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٣٣
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢/٢٨	صفر/صفر	٢	٠,٣٣
الأردن	صفر/صفر	٤/٨٨	٢/٣٠	صفر/صفر		١/١١	صفر/صفر	٧	١,١٦
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٨	١/١١		صفر/صفر	٣	٠,٥
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	٨٨	٣٠	٢٨	١٢٩	٣٩	صفر	٩/١٥٧	١,٢٨
المتوسط	صفر	١٤,٦٦	٥	٤,٦٦	٢١,٥	٦,٥	صفر	٢٢,٤٢	

جدول رقم (٤)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٤٧)

البلد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,١٦
سوريا	صفر/صفر		٣/٣٩	صفر/صفر	٩/٢٤١	صفر/صفر	صفر/صفر	١٢	٢
لبنان	صفر/صفر	٣/٣٩		صفر/صفر	٢/٤٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٨٣
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الأردن	١/١١	٩/٢٤١	٢/٤٩	صفر/صفر		٤/٥٢	صفر/صفر	١٦	٢,٦٦
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٥٢		صفر/صفر	٤	٠,٦٦
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	١١	٢٨٠	٨٨	صفر	٣٥٣	٥٢	صفر	١٩ / ٣٩٢	٢,٧١
المتوسط	١,٨٣	٤٦,٦٦	١٤,٦٦	صفر	٥٨,٨٣	٨,٦٦	صفر	٥٦	

جدول رقم (٥)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٤٨)

البلد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٧٥	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٦٦
سوريا	صفر/صفر		٢/٣٠	صفر/صفر	٣/٦٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٨٣
لبنان	صفر/صفر	٢/٣٠		صفر/صفر	٢/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٦٦
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٥/٧٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٨٣
الأردن	٤/٧٥	٣/٦٠	٢/٢٢	٥/٧٨		٢/٢٢	صفر/صفر	١٦	٢,٦٦
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٢		صفر/صفر	٢	٠,٣٣
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٧٥	٩٠	٥٢	٧٨	٢٥٧	٢٢	صفر	١٨ / ٢٨٧	٢,٥٧
المتوسط	١٢,٥	١٥	٨,٦٦	١٣	٤٢,٨٣	٣,٦٦	صفر	٤١	

جدول رقم (٦)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٤٩)

البلد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٣٣
سوريا	صفر/صفر		٧/١١٩	٥/١٥٨	١١/٢٦٣	١/٣٨	صفر/صفر	٢٤	٤
لبنان	صفر/صفر	٧/١١٩		١/١١	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	١,٥
العراق	١/١١	٥/١٥٨	١/١١		صفر/صفر	٢/٢٢	١/١١	١٠	١,٦٦
الأردن	١/١١	١١/٢٦٣	١/١١	صفر/صفر		١/١١	١/١١	١٥	٢,٥
السعودية	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	٢/٢٢	١/١١		صفر/صفر	٤	٠,٦٦
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	١/١١	صفر/صفر		٢	٠,٣٣
مجموع الأوزان	٢٢	٥٧٨	١٤١	٢١٣	٣٠٧	٧١	٢٢	٣٣ / ٦٧٧	٤,٧١
المتوسط	٣,٦٦	٩٦,٣٣	٢٣,٥	٣٥,٥	٥١,١٦	١١,٨٣	٣,٦٦	٩٦,٧١	

جدول رقم (٧)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٠)

البلـد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		٢/٣٨	صفر/صفر	٦/٧٣	٩/١٥٤	صفر/صفر	صفر/صفر	١٧	٢,٨٣
سوريا	٢/٣٨		٨/١٠٩	٢/٣٦	٨/١٥٠	١/٣٠	صفر/صفر	٢١	٣,٥
لبنان	صفر/صفر	٨/١٠٩		١/١٠	٥/٩٥	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	٢,٣٣
العراق	٦/٧٣	٢/٣٦	١/١٠		٢/٢٢	٢/١٥	١/١٠	١٤	٢,٣٣
الاردن	٩/١٥٤	٨/١٥٠	٥/٩٥	٢/٢٢		٣/٦٣	٢/٢١	٢٩	٤,٨٣
السعودية	صفر/صفر	١/٣٠	صفر/صفر	٢/١٥	٣/٦٣		صفر/صفر	٦	١
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	٢/٢١	صفر/صفر		٣	٠,٥
مجموع الأوزان	٢٦٥	٣٦٣	٢١٤	١٦٦	٥٠٥	١٠٨	٣١	٥٢ / ٨٢٦	٧,٤٢
المتوسط	٤٤,١٦	٦٠,٥	٣٥,٦٦	٢٧,٦٦	٨٤,١٦	١٨	٥,١٦	١١٨	

جدول رقم (٨)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥١)

البلـد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		٢/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٧٤	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٨٣
سوريا	٢/٢٢		٤/٥٠	٤/٨٣	٢/٤٦	١/١١	صفر/صفر	١٣	٢,١٦
لبنان	صفر/صفر	٤/٥٠		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٦٦
العراق	صفر/صفر	٤/٨٣	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٦٦
الاردن	٣/٧٤	٢/٤٦	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٨٣
السعودية	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١	٠,١٦
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٩٦	٢١٢	٥٠	٨٣	١٢٠	١١	صفر	١٦ / ٢٨٦	٢,٢٨
المتوسط	١٦	٣٥,٣٣	٨,٣٣	١٣,٨٣	٢٠	١,٨٣	صفر	٤٠,٨٥	

جدول رقم (٩)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٢)

البلد	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
مصر		١/١١	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٣٣
سوريا	١/١١		١/٣٣	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٥
لبنان	صفر/صفر	١/٣٣		صفر/صفر	١/١٦	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٣٣
العراق	١/١١	١/٢٦	صفر/صفر		٣/٥٢	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٨٣
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٦	٣/٥٢		صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٦٦
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٢٢	٧٠	٤٩	٨٩	٦٨	صفر	صفر	٨/١٤٩	١,١٤
المتوسط	٣,٦٦	١١,٦٦	٨,١٦	١٤,٨٣	١١,٣٣	صفر	صفر	٢١,٢٨	

جدول رقم (١٠)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٣)

البلـــد	ليبيا	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
ليبيا		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر	صفر
مصر	صفر / صفر		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر	صفر
سوريا	صفر / صفر	صفر / صفر		٤ / ٥٣	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٤	٠,٥٧
لبنان	صفر / صفر	صفر / صفر	٤ / ٥٣		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٤	٠,٥٧
العراق	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر	صفر
الأردن	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر	صفر
السعودية	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر		صفر / صفر	صفر	صفر
اليمن	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	صفر	٥٣	٥٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٤ / ٥٣	٠,٥
المتوسط	صفر	صفر	٧,٥٧	٧,٥٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٦,٦٢	

جدول رقم (١١)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٤)

البلد	ليبيا	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
ليبيا		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر		٢/٤٥	صفر/صفر	١/١١	١/١٣	صفر/عفر	صفر/صفر	٤	٠,٥٧
سوريا	صفر/صفر	٢/٤٥		٢/٣٤	٣/٧٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	١
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٤		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٢٨
العراق	صفر/صفر	١/١١	٣/٧٣	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٥٧
الأردن	صفر/صفر	١/١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,١٤
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	٦٩	١٥٢	٣٤	٨٤	١٣	صفر	صفر	٩ / ١٧٦	١,١٢
المتوسط	صفر	٩,٨٥	٢١,٧١	٤,٨٥	١٢	١,٨٥	صفر	صفر	٢٢	

جدول رقم (١٢)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٥)

البلــد	ليبيا	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
ليبيا		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر	صفر
مصر	صفر / صفر		صفر / صفر	صفر / صفر	٧ / ١٣٦	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٧	١
سوريا	صفر / صفر	صفر / صفر		١٠ / ١٦٣	٥ / ٩٠	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	١٥	٢,١٤
لبنان	صفر / صفر	صفر / صفر	١٠ / ١٦٣		صفر / صفر	صفر / صفر	١ / ١١	صفر / صفر	١١	١,٥٧
العراق	صفر / صفر	٧ / ١٣٦	٥ / ٩٠	صفر / صفر		صفر / صفر	٥ / ١٢٦	١ / ٢٠	١٨	٢,٥٧
الأردن	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر		صفر / صفر	صفر / صفر	صفر	صفر
السعودية	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	١ / ١١	٥ / ١٢٦	صفر / صفر		صفر / صفر	٦	٠,٨٥
اليمن	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	١ / ٢٠	صفر / صفر	صفر / صفر		١	٠,١٤
مجموع الأوزان	صفر	١٣٦	٢٥٣	١٧٤	٣٧٢	صفر	١٣٧	٢٠	٢٩ / ٥٤٦	٣,٦٢
المتوسط	صفر	١٩,٤٢	٣٦,١٤	٢٤,٨٥	٥٣,١٤	صفر	١٩,٥٧	٢,٨٥	٦٨,٢٥	

جدول رقم (١٣)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٦)

البلد	السودان	ليبيا	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
السودان		صفر/صفر	٢/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٢٥
ليبيا	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	٢/٢٠	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١١	١٣/٢٤٠	٥/٦٥	صفر/صفر	صفر/صفر	٢١	٢,٦٢
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٣/٣٨	٩/٢٣٣	٢/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	١,٧٥
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	٣/٣٨		٤/٥٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	١
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٢٤٠	٩/٢٣٣	٤/٥٣		٩/١٢٤	١/١١	صفر/صفر	٣٦	٤,٥
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/٦٥	٢/٢٢	صفر/صفر	٩/١٢٤		١/١١	صفر/صفر	١٧	٢,١٢
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	١/١١		صفر/صفر	٢	٠,٢٥
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٢٠	صفر	٣٣٦	٢٩٣	١٠٢	٦٦١	٢٢٢	٢٢	صفر	٥٠ / ٨٢٨	٥,٥٥
المتوسط	٢,٥	صفر	٤٢	٣٦,٦٢	١٢,٧٥	٨٢,٦٢	٢٧,٧٥	٢,٧٥	صفر	٩٢	

جدول رقم (١٤)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٧)

البلد	السودان	ليبيا	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
السودان		صفر/صفر	٢/٥٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٢٥
ليبيا	صفر/صفر		٥/١٠٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٦٢
مصر	٢/٥٧	٥/١٠٩		صفر/صفر	١٠/١٣١	٤/٣٢	١٨/٤٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٩	٤,٨٧
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٢٥/٤٦٠	١٢/١٨٤	٣٧/٧٦١	٦/١١٧	صفر/صفر	٨٠	١٠
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠/١٣١	٢٥/٤٦٠		صفر/صفر	٤/٣٥	١/١١	صفر/صفر	٤٠	٥
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٣٢	١٢/١٨٤	صفر/صفر		٤/٩٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠	٢,٥
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	١٨/٤٥١	٣٧/٧٦١	٤/٣٥	٤/٩٠		صفر/صفر	صفر/صفر	٦٣	٧,٨٧
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١١٧	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٧	٠,٨٧
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٥٧	١٠٩	٧٨٠	١٥٢٢	٦٣٧	٣٠٦	١٣٣٧	١٢٨	صفر	١٢٨ / ٢٤٣٨	١٤,٢٢
المتوسط	٧,١٢	١٣,٦٢	٩٧,٥	١٩٠,٢٥	٧٩,٦٢	٣٨,٢٥	١٦٧,١٢	١٦	صفر	٢٧٠,٨٨	

جدو، رقم (١٥)

شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٨)

البلد	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر(*)	سوريا(*)	ج. ع. م.(**)	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
تونس		٢/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٣٢٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٥	١,٣٦
المغرب	٢/٣٩		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٧
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٩
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٦/١٧٦	صفر/صفر	٧/١١٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	١,١٨
مصر(*)	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٧٦		صفر/صفر	-	٢/٤١	١/١٩	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠	١
سوريا(*)	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		-	٣/٥٠	٣/٥٨	٤/٦٨	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠	١
ج. ع. م.(**)	١٣/٣٢٣	١/١٩	صفر/صفر	٧/١١٨	-	-		٣٩/٧٤٤	١٤/٢٦٨	٣٠/٧٣٠	٦/١٤٤	صفر/صفر	١١٠	١٢,٢٢
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤١	٣/٥٠	٣٩/٧٤٤		١/٨	١/١١	١/١١	صفر/صفر	٤٧	٤,٢٧
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤١	صفر/صفر	١/١٩	٣/٥٨	١٤/٢٦٨	١/٨		١٢/٢٤٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٢	٢,٩
الاردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	٤/٦٨	٣٠/٧٣٠	١/١١	١٢/٢٤٨		١/١١	صفر/صفر	٤٩	٤,٤٥
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٤٤	١/١١	صفر/صفر	١/١١		صفر/صفر	٨	٠,٧٢
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٣٦٢	٥٨	٤١	٢٩٤	٢٥٥	١٧٦	٢٣٤٦	٨٦٥	٦٤٢	١٠٨٧	١٦٦	صفر	١٤٩ / ٣١٤٦	١٢,٤١
المتوسط	٣٢,٩	٥,٢٧	٣,٧٢	٢٦,٧٢	٢٥,٥	١٧,٦	٢١٠,١٦	٧٨,٦٣	٥٨,٣٦	٩٨,٨١	١٥,٠٩	صفر	٢٦٢,١٦	

(*) الأرقام المبينة أمام كل من مصر وسوريا تخص الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى ٢١ شباط/فبراير ١٩٥٨ تاريخ قيام الجمهورية العربية المتحدة.

(**) الجمهورية العربية المتحدة.

جدول رقم (١٦)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٥٩)

البلد	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	ج.ع.م	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
تونس		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٤٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٣٣
المغرب	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
ج.ع.م.	٣/٤٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٥٤/١٢٢٣	١٥/٢٦٢	صفر/صفر	صفر/صفر	٧٢	٨
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٧/٩٢	١/١٢	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٨٨
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥٤/١٢٢٣	٧/٩٢		١٠/٢٧٣	١/٢١	صفر/صفر	٧٢	٨
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٥/٢٦٢	١/١٢	١٠/٢٧٣		صفر/صفر	صفر/صفر	٢٦	٢,٨٨
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢١	صفر/صفر		صفر/صفر	١	٠,١١
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٤٢	صفر	صفر	صفر	١٥٢٧	١٠٤	١٦٠٩	٥٤٧	٢١	صفر	٩١ / ١٩٢٥	٩,١
المتوسط	٤,٦٦	صفر	صفر	صفر	١٦٩,٦٦	١١,٥٥	١٧٨,٧٧	٦٠,٧٧	٢,٣٣	صفر	١٩٢,٥	

جدول رقم (١٧)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٠)

البلد	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	ج.ع.م.	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	مجموع التكرارات	المتوسط
تونس		٢/٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٣٣
المغرب	٢/٣٦		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٣٣
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
ج.ع.م.	١/١٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/١٩	١٦/٤٥٣	٥٨/١٥١٧	صفر/صفر	صفر/صفر	٧٦	٨,٤٤
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩		٣/٦٥	٨/١٧٤	صفر/صفر	صفر/صفر	١٢	١,٣٣
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٦/٤٥٣	٣/٦٥		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٩	٢,١١
الأردن	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٥٨/١٥١٧	٨/١٧٤	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٦٧	٧,٤٤
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٥٠	٤٧	صفر	صفر	٢٠٠٣	٢٥٨	٥١٨	١٧٠٢	صفر	صفر	٩٠ / ٢٢٨٩	٩
المتوسط	٥,٥٥	٥,٢٢	صفر	صفر	٢٢٢,٥٥	٢٨,٦٦	٥٧,٥٥	١٨٩,١١	صفر	صفر	٢٢٨,٩	

جدول رقم (١٨)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦١)

البلد	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	ج. ع. م.	سوريا(*)	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	الكويت	مجموع التكرارات	المتوسط
تونس	—	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٢٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٥٤
المغرب	صفر/صفر	—	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٩
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	—	صفر/صفر	١/١٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٩
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	—	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٩
ج.ع.م.	٥/١٢٩	صفر/صفر	١/١٤	صفر/صفر	—	٨/١٣٠	٤/١٣٣	٦/٧٨	١١/٣٠٦	٥/١٢٣	٣/٩٤	صفر/صفر	٤٣	٣,٩
سوريا(*)	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨/١٣٠	—	١/١٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٨١
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/١٣٣	١/١٥	—	١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٥٤
العراق	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	٦/٧٨	صفر/صفر	١/١٠	—	١/١١	٥/٨٨	صفر/صفر	٣٢/٩٢٢	٤٧	٤,٢٧
الأردن	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	١١/٣٠٦	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	—	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	١,١٨
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٢٣	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/٨٨	صفر/صفر	—	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠	٠,٩
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	—	صفر/صفر	٣	٠,٢٧
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٢/٩٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	—	٣٢	٢,٩
مجموع الأوزان	١٤٠	١٠	١٤	١١	١٠٠٧	١٤٥	١٥٨	١١٣١	٣٢٧	٢١١	٩٤	٩٢٢	٨٦/٢٠٨٥	٧,١٦
المتوسط	١٢,٧٢	٠,٩	١,٢٧	١	٩١,٥٤	١٣,١٨	١٤,٣٦	١٠٢,٨١	٢٩,٧٢	١٩,١٨	٨,٥٤	٨٣,٨١	١٧٣,٧٥	—

(*) اعتباراً من ٢٨ أيلول/ سبتمبر.

جدول رقم (١٩)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٢)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	الكويت	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		صفر/صفر	٣/١٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٥
تونس	صفر/صفر		٢/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٥
المغرب	٣/١٣٨	٢/٣٨		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٤١
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١٢/٢٣٣	صفر/صفر	٤/٧٨	١٠/٢٢١	٤١/٦٥٧	١/٥	صفر/صفر	٦٨	٥,٦٦
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٢/٢٣٣		٣/٧٦	صفر/صفر	٢/٢٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	١٨	١,٥
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٧٦		٤/٦٦	٧/١٠١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	١,١٦
العراق	صفر/صفر	١/٣٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٧٨	صفر/صفر	٤/٦٦		٣/٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٨/٤٢٥	٤٠	٣,٣٣
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠/٢٢١	٢/٢٩	٧/١٠١	٣/٥١		صفر/صفر	٤/١٣٨	صفر/صفر	٢٦	٢,١٦
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤١/٦٥٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١٣/٤٢٩	١/١٠	٥٥	٤,٥٨
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/١٣٨	١٣/٤٢٩		صفر/صفر	١٨	١,٥
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	٢٨/٤٢٥	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر		٣٠	٢,٥
مجموع الأوزان	١٣٨	٧٥	١٧٦	صفر	صفر	١١٩٤	٣٥٨	٢٤٣	٦٥٧	٥٤٠	١٠٩٦	٥٧٢	٤٥٥	١٤٠/٢٧٥٢	١٠,٧٦
المتوسط	١١,٥	٦,٢٥	١٤,٦٦	صفر	صفر	٩٩,٥	٢٩,٨٣	٢٠,٢٥	٥٤,٧٥	٤٥	٩١,٣٣	٤٧,٦٦	٣٧,٩١	٢١١,٦٩	

جدول رقم (٢٠)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٣)

البلـد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	الكويت	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		٨/١٣٣	٢١/٦٠٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٩	٢,٤١
تونس	٨/١٣٣		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٦٦
المغرب	٢١/٦٠٠	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١٤/٢٨٧	٢/٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٧	٣,٠٨
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السـودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤/٢٨٧	صفر/صفر	صبر/صفر		١٦/٤٢٩	صفر/صفر	٨/١٥٨	١/٢٠	١٣/٤٤١	صفر/صفر	صفر/صفر	٥٢	٤,٣٣
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	١٦/٤٢٩		١٤/٣٧١	١/٢٠	١/٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٤	٢,٨٣
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤/٣٧١		٢/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٦	١,٣٣
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨/١٥٨	١/٢٠	٢/٤٠		٢/٧٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٨٩	١٧	١,٤١
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	١/٣٦	صفر/صفر	٢/٧٨		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٣٣
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٤٤١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١٧/٥٥٤	صفر/صفر	٣٠	٢,٥
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٧/٥٥٤		صفر/صفر	١٧	١,٤١
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٨٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٤	٠,٣٣
مجموع الأوزان	٧٣٣	١٣٣	٩٢٨	صفر	صفر	١٣٣٥	٩٠٧	٤١١	٣٨٥	١٣٤	٩٩٥	٥٥٤	٨٩	١٢٤ / ٣٣٠٧	٩,٥٣
المتوسط	٦١,٠٨	١١,٠٨	٧٨,١٦	صفر	صفر	١١١,٢٥	٧٥,٥٨	٣٤,٢٥	٣٢,٠٨	١١,١٦	٨٢,٩١	٤٦,١٦	٧,٤١	٢٥٤,٣٨	

جدول رقم (٢١)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٤)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	الكويت	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		صفر/صفر	٢/٨٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٥
تونس	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
المغرب	٢/٨٤	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٥
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٦/١٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٥٨
سوريا	١/٩	صفر/صفر	١/١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٥١		٧/١٧٩	١٣/٢٥٨	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	٢٩	٢,٤١
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧/١٧٩		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٥٨
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٢٥٨	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	١,٠٨
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٦	٢	٠,١٦
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٤/١٤١	صفر/صفر	٥	٠,٤١
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/١٤١		صفر/صفر	٥	٠,٤١
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر		٢	٠,١٦
مجموع الأوزان	٩٣	صفر	٩٧	صفر	صفر	١٦٠	٦١٩	١٧٩	٢٥٨	٢٦	١٥٠	١٥٠	٢٦	٣٨ / ٨٧٩	٢,٩٢
المتوسط	٧,٧٥	صفر	٨,٠٨	صفر	صفر	١٣,٣٣	٥١,٥٨	١٤,٩١	٢١,٥	٢,١٦	١٢,٥	١٢,٥	٢,١٦	٦٧,٦١	

جدول رقم (٢٢)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٥)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	الكويت	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		١/١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٥,٠٨
تونس	١/١٣		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٤	١٧/٣٨٠	١/٢٥	صفر/صفر	٢/٤٤	١/١٩	صفر/صفر	١/١٩	٣/٦٨	٢٨	٢,٣٣
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٣	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٥
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	٢/٤٤	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١٦
مصر	صفر/صفر	١٧/٣٨٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٨/١٤٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٧	٢,٢٥
سوريا	صفر/صفر	١/٢٥	٢/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	٨/١٤٦		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	٢/٥٦	١٤	١,١٦
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٨
العراق	صفر/صفر	٢/٤٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١٦
الأردن	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٨
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٣	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٢/٥٤	صفر/صفر	٥	٠,٤١
اليمن	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٤		صفر/صفر	٣	٠,٢٥
الكويت	صفر/صفر	٣/٦٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٥	٠,٤١
مجموع الأوزان	١٣	٦١٢	٨٩	صفر	٤٤	٥٨٩	٣٠١	٢٦	٤٤	١٩	١٢٨	٧٣	١٢٤	٤٦ / ١٠٣١	٣,٥٣
المتوسط	١,٠٨	٥١	٧,٤١	صفر	٣,٦٦	٤٩,٠٨	٢٥,٠٨	٢,١٦	٣,٦٦	١,٥٨	١٠,٦٦	٦,٠٨	١٠,٣٣	٧٩,٣	

جدول رقم (٢٣)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٦)

البلـد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن	الكويت	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		٥/١٣٤	١٢/٣٩٦	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٤	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠	١,٦٦
تونس	٥/١٣٤		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٣١٦	٢/٤٢	صفر/صفر	١/٢٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٧	١,٤١
المغرب	١٢/٣٩٦	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	١,١٦
ليبيا	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٨
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٣	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٣	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٥
مصر	صفر/صفر	٩/٣١٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٧/١٤٩	٢٨/٧٠٦	صفر/صفر	صفر/صفر	٤٥	٣,٧٥
سوريا	صفر/صفر	٢/٤٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩		٣/٧٧	١/٣٨	١٤/٣٩٦	٢/٥٠	صفر/صفر	١/١١	٢٤	٢
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٧٧		١/١٩	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٤١
العراق	صفر/صفر	١/٢٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	١/١٩		٤/١٢٩	٢/٣٤	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٧٥
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧/١٤٩	١٤/٣٩٦	صفر/صفر	٤/١٢٩		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٥	٢,٠٨
السعودية	٢/٣٤	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	٢/٣٣	٢٨/٧٠٦	٢/٥٠	١/٢٦	٢/٣٤	صفر/صفر		١٥/٤٣٧	١/٢٠	٥٤	٤,٥
اليمن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٥/٤٣٧		صفر/صفر	١٥	١,٢٥
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر		٢	٠,١٦
مجموع الأوزان	٥٧٥	٥١٧	٤١٩	١١	٤٦	١١٩٠	٦٣٣	١٢٢	٢٤٥	٦٧٤	١٣٥٠	٤٣٧	٣١	١١٧/٣١٢٥	٩
المتوسط	٤٧,٩١	٤٣,٠٨	٣٤,٩١	٠,٩١	٣,٨٣	٩٩,١٦	٥٢,٧٥	١٠,١٦	٢٠,٤١	٥٦,١٦	١١٢,٥	٣٦,٤١	٢,٥٨	٢٤٠,٣٨	

جدول رقم (٢٤)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٧)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		١/٣٤	٩/١٩٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٨٤
تونس	١/٣٤		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩٥	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦١	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٥٣
المغرب	٩/١٩٠	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٦٩
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	٣/٩٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١/٢٤٤	٣٤/٨٨٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤٨	٣,٦٩
سوريا	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/٣٦	صفر/صفر	١٠/٢٨٠	٣/٦٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٥	١,١٥
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٦		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١٥
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٢/٤٢	٣/٨٣	صفر/صفر	٢/٨٠	صفر/صفر	٧	٠,٥٣
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١/٢٤٤	١٠/٢٨٠	صفر/صفر	٢/٤٢		صفر/صفر	٢/٦١	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٥	١,٩٢
السعودية	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٤/٨٨٣	٣/٦٧	صفر/صفر	٣/٨٣	صفر/صفر		١٢/٣١٧	صفر/صفر	صفر/صفر	٥٣	٤,٠٧
اليمن ع.	صفر/صفر	٢/٦١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	٢/٦١	١٢/٣١٧		صفر/صفر	صفر/صفر	١٧	١,٣
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٨٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢	٠,١٥
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٢٤٣	٢١٠	١٩٠	صفر	صفر	١٢٢٢	٤٠٣	٤٥	٢٠٥	٦٢٧	١٣٦٩	٤٤٨	٨٠	صفر	٩٨ / ٢٥٢١	٧
المتوسط	١٨,٦٩	١٦,٥	١٤,١٦	صفر	صفر	٩٤	٣١	٣,٤٦	١٥,٧٦	٤٨,٢٣	١٠٥,٣	٣٤,٤٦	٦,١٥	صفر	١٨٠,٠٧	

جدول رقم (٢٥)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٨)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		٢/٤٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,٢٣
تونس	٢/٤٢		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٤٠	٤/١١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٦٩
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٢/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١٥
مصر	صفر/صفر	٣/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٢		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٣٨
سوريا	صفر/صفر	٤/١١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٣/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٦١
لبنان	١/٢١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٣٩		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٣
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٥/١٢١	صفر/صفر	٢/٨٠	٨	٠,٦١
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٢١		صفر/صفر	١/١٧	٦	٠,٤٦
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٨٠	١/١٧	صفر/صفر		٣	٠,٢٣
مجموع الأوزان	٦٣	١٩٥	صفر	صفر	٢٢	٦٢	١٥٧	٦٠	صفر	صفر	٢٠٦	١٣٨	صفر	٩٧	٢٤/٥٠٠	١,٧١
المتوسط	٤,٨٤	١٥	صفر	صفر	١,٦٩	٤,٧٦	١٢,٠٧	٤,٦١	صفر	صفر	١٥,٨٤	١٠,٦١	صفر	٧,٤٦	٣٥,٧١	

جدول رقم (٢٦)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٦٩)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
تونس	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٧
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢/١٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٥/١٠٠	٤/٧٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٦٩
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	صفر/صفر	٢/١٥	٥/١٠٠		٢/٢٢	صفر/صفر	٢/٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	١٣	١
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٧٧	٢/٢٢		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٤٦
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر		٣/١٢٩	صفر/صفر	٤/١٦٩	٩	٠,٦٩
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٢٩		صفر/صفر	٥/١٥٢	٨	٠,٦١
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/١٦٩	٥/١٥٢	صفر/صفر		١٠	٠,٧٦
مجموع الأوزان	صفر	صفر	صفر	٤٠	صفر	١٥	١٧٧	٢٥٣	٩٩	صفر	٣٣٤	٢٨١	صفر	٣٦١	٢٩/٧٨٠	٢,٠٧
المتوسط	صفر	صفر	صفر	٣,٠٧	صفر	١,١٥	١٣,٦١	١٩,٤٦	٧,٦١	صفر	٢٥,٦٩	٢١,٦١	صفر	٢٧,٧٦	٥٥,٧١	

جدول رقم (٢٧)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٠)

البلد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٧
تونس	صفر/صفر		صفر/صفر	٢/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١٥
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
ليبيا	صفر/صفر	٢/٤٠	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١١٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٣٨
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٧
مصر	١/١٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١٩/٣٣٧	٢/٦٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٢	١,٦٩
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٣/٧٦	٦/١٩٧	٣/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٢	٠,٩٢
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٩/٣٣٧	٣/٧٦	صفر/صفر		١/٤٤	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	٢٤	١,٨٤
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١١٢	١/٣٨	٢/٦٤	٦/١٩٧	صفر/صفر	١/٤٤		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	١
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٣/١٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٤٦
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٣٦		صفر/صفر	١/٤٣	٤	٠,٣
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١	٠,٠٧
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٣	صفر/صفر		١	٠,٠٧
مجموع الأوزان	١٨	٤٠	صفر	١٥٢	٣٨	٤١٩	٣٣٦	صفر	٤٦٨	٤٥٥	١٩٩	١٧٩	١١	٤٣	٤٦ / ١١٧٩	٣,٢٨
المتوسط	١,٣٨	٣,٠٧	صفر	١١,٦٩	٢,٩٢	٣٢,٢٣	٢٥,٨٤	صفر	٣٦	٣٥	١٥,٣	١٣,٧٦	٠,٨٤	٣,٣	٨٤,٢١	

جدول رقم (٢٨)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧١)

البلـد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
تونس	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر		٤/٩٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢٣
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٩٣		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٣٥	٣/٨٥	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٦٤
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	١/١٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧/١٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٤١
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٦٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٢٩
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
العراق	صفر	صفر	صفر	٣	١	صفر	صفر	صفر		١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٠,٢٩

الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٨٥	٠/١٤	٧/١٣٠	٥/١٦٩	صفر/صفر	١/١٨		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٧	١
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٦		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	صفر	٩٣	٢٢٤	٥٤	١٣٠	١٦٩	صفر	٩٣	٤١٦	٤٧	٣٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٧/٦٣١	١,٥
المتوسط	صفر	صفر	٥,٤٧	١٣,١٧	٣,١٧	٧,٦٤	٩,٩٤	صفر	٥,٤٧	٢٤,٤٧	٢,٧٦	٢,١١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٥,٠٥	

جدول رقم (٢٩)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٢)

البلـــد	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	الســودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	الســعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	مجموع التكرارات	المتوسط
الجزائر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
تونس	صفر/صفر		صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر		٢/٥٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
ليبيا	صفر/صفر	١/٣٨	٢/٥٧		١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	٢/٥٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٤١
الســودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١		٤/٧٤	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٣٥
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٧٤		صفر/صفر	١/١١	١/٢١	١٢/٢١٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٨	١,٠٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١٠	٢/٤٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٧
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر		صفر/صفر	١/٢٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
[illegible]	صفر	صفر	صفر	١	١	١	١	صفر		١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٥	٠,٢٩

الأردن	صفر/صفر	/١١	صفر/صفر	٠/٥٠	صفر/صفر	٠٠/٢١٧	٠/٤٥	٠/٢٧	٠/٣٤		صفر/صفر	صفر/صفر	٠/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠	١,١٧
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٧
اليمن ع .	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٨/٢٥٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٤٧
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
اليمن د .	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩٥	٨/٢٥٦	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٦٤
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	٤٩	٥٧	١٩٤	١٢٤	٣٢٣	٥٥	٣٨	١٤٢	٣٩٥	٩٥	٢٥٦	١١	٣٥١	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٤ / ١٠٤٥	٢,٤٤
المتوسط	صفر	٢,٨٨	٣,٣٥	١١,٤١	٧,٢٩	١٩	٣,٢٣	٢,٢٣	٨,٣٥	٢٣,٢٣	٥,٥٨	١٥,٠٥	٠,٦٤	٢٠,٦٤	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٨,٠٥	

جدول رقم (٣٠)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٣)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الجزائر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
تونس	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٦
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٢/٧٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٧٥		صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٦
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١١
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٧/١١٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٣٨
[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	١/[illegible]	٧/[illegible]		صفر/[illegible]	٢/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	[illegible]	[illegible]

العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٢٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٠٥
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٤	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٣٨
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٤/٩٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢٢
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٢٥١	٢/٤١	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٦١
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٩٨	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٠٣	صفر/صفر	٧	٠,٣٨
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٠٣	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٣	٠,١٦
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	صفر	٩٩	٧٥	١٠١	صفر	٣٧	١١٢	١٧٧	٢٥١	١٩٤	صفر	٩٨	٢٩٢	٢٠١	صفر	صفر	١٠٣	صفر	٣٤ / ٨٧٠	١,٧٨
المتوسط	صفر	صفر	٥,٥١	٤,١٦	٥,٦١	صفر	٢,٠٥	٦,٢٢	٩,٨٣	١٣,٩٤	١٠,٣٧	صفر	٥,٤٤	١٦,٢٢	١١,١٦	صفر	صفر	٥,٧٢	صفر	٤٥,٧٨	

جدول رقم (٣١)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٤)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الجزائر	صفر/صفر		٢/٢٢	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
تونس	صفر/صفر	٢/٢٢		١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢١
المغرب	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١		١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
ليبيا	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	١/١١		٤/١٢٣	١٦/٣٥٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	٢٥	١,٣١
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/١٣٢		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢١
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٦/٣٥٥	صفر/صفر		١/١١	صفر/صفر	١/١٩	١/١٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٩	١
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١		٢/٣٠	صفر/صفر	١/١٤	١/١١	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	٧	٠,٣٦
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٠		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
العراق	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	١/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]		صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	٢/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	صفر/[illegible]	٣	٠,١٥

الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٤	١/١٤	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	٢/٦٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	٦	٠,٣١
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٨٥	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٨٥	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,٠٥
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٣	٠,١٥
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	صفر	٣٣	٥٥	٢٢	٥٣٣	١٢٣	٣٩٩	٨٨	٣٠	٨٥	٥٠	٢٢	صفر	١٢٦	٨٥	صفر	١٩	٨٥	٤١	صفر	٤٤ / ٨٩٨	٢,٢
المتوسط	صفر	١,٧٣	٢,٨٩	١,١٥	٢٨,٠٥	٦,٤٧	٢١	٤,٦٣	١,٥٧	٤,٤٧	٢,٦٣	١,١٥	صفر	٦,٦٣	٤,٤٧	صفر	١	٤,٤٧	٢,١٥	صفر	٤٤,٩	

جدول رقم (٣٢)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٥)

البلـد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		٣/١٠١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
الجزائر	٣/١٠١		١/١١	١٣/٣٠١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٧	٠,٨٩
تونس	صفر/صفر	١/١١		صفر/صفر	٣/٨٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢١
المغرب	صفر/صفر	١٣/٣٠١	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٥	١٥	٠,٧٨
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٨٥	صفر/صفر		١/٣٩	٢٧/٦٥٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٤	١,٧٨
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٩		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٧/٦٥٩	صفر/صفر		٢٢/٢٨٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٩	٢,٠٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٢/٢٨٧		صفر/صفر	٢٢/٦٢٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٤	١,٧٨
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٢/[illegible]	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٢	١,١٥

الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٥	٢	٠,١
اليمن ع	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١/٤٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٦	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١٠/١٠٧	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٥٧
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/٤٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٣		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠/١٠٧	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١٢	٠,٦٣
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٤	٠,٢١
مجموع الأوزان	١٠١	٤١٣	٩٦	٣٢٦	٨٥٠	٣٩	٩٤٦	٩١٦	صفر	٦٢٩	٩	٢٥	٤٦	صفر	١٥٣	٤٣	٤٣	١٦٥	صفر	٥٠	١٠١ / ٢٤٢٥	٥,٠٥
المتوسط	٥,٣١	٢١,٧٣	٥,٠٥	١٧,١٥	٤٤,٧٣	٢,٠٥	٤٩,٧٨	٤٨,٢١	صفر	٣٣,١	٠,٤٧	١,٣١	٢,٤٢	صفر	٨,٠٥	٢,٢٦	٢,٢٦	٨,٦٨	صفر	٢,٦٣	١٢١,٢٥	

جدول رقم (٣٣)

شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٦)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		٣/٩٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
الجزائر	٣/٩٧		١/٣٨	١٨/٦٠٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٤	١,٢
تونس	صفر/صفر	١/٣٨		صفر/صفر	٢٠/٤٢٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢١	١,٠٥
المغرب	صفر/صفر	١٨/٦٠٧	صفر/صفر		٢/٦٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠	١
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠/٤٢٣	٢/٦٤		١٣/٤٢٥	٣١/٦٩٧	١/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦٨	٣,٤
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٤٢٥		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	٠,٦٥
مصر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣١/٦٩٧	صفر/صفر		١/٣٨	١١/٢٨٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤٥	٢,٢٥
فلسطين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٠	صفر/صفر	١/٣٨		١٧/٥٦٧	٢/٩٢	صفر/صفر	٤/٩٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٥	١,٢٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١/٢٨٩	١٧/٥٦٧		١/٤٣	٩/٢٩٩	صفر/صفر	١/٣٠	صفر/صفر	٢/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤١	٢,٠٥
لبنان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢	١		صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٠,١٥

العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٢٩٩	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٢	٠,٦
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٠	٤/٩٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٣
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الكويت	صفر/صفر	٢/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٠	صفر/صفر	٣/١١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٤
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٩٧	٧٧٢	٤٦١	٦٧١	١٦٤٨	٤٢٥	١٠٦٤	٨٢٢	١٢٥٨	١٣٥	٤١٠	١٣٥	٣٠	صفر	١٨٠	٩	١٠	١٠	٩	صفر	صفر	١٤٧٠ / ٤٠٧٣	٧
المتوسط	٤,٨٥	٣٨,٦	٢٣,٠٥	٣٣,٥٥	٨٢,٤	٢١,٢٥	٥٣,٢	٤١,١	٦٢,٩	٦,٧٥	٢٠,٥	٦,٧٥	١,٥	صفر	٩	٠,٤٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤٥	صفر	صفر	١٩٣,٩٥	

جدول رقم (٣٤)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٧)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		٩/٢٤٥	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠	٠,٥
الجزائر	٩/٢٤٥		صفر/صفر	٧/٢٤٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢١	١,٠٥
تونس	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٧/٢١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٣٥
المغرب	صفر/صفر	٧/٢٤٩	صفر/صفر		١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٤
ليبيا	١/١١	صفر/صفر	٧/٢١٣	١/١١		١٣/٣٣٢	٤٥/٩٢٤	١/٣٨	٧/٧٠	١/٢	١/٢	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٦٩	٨١	٤,٠٥
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٣٣٢		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	٠,٦٥
مصر	صفر/صفر	٥/١١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٤٥/٩٢٤	صفر/صفر		٣/٦٩	١٢/٢٣٥	صفر/صفر	١٠/١٧٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧٨	٣,٩
فلسطين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	٣/٦٩		صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	٢/٤٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٣٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧/٧٠	صفر/صفر	١٢/٢٣٥	صفر/صفر		صفر/صفر	١٠/٣٣٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٩	١,٤٥
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١

العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢	صفر/صفر	١٠/١٧٨	صفر/صفر	١٠/٣٣٧	صفر/صفر		٢/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٣	١,١٥
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٤	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٩		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢
السعودية	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١٠	٢/٥٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢
اليمن ع .	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٩١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٢	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٠	٦	٠,٣
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٦٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٤	٠,٢
مجموع الأوزان	٢٥٦	٦٠٤	٢١٣	٢٦٠	١٦٨١	٣٣٢	١٦٠٧	١٦١	٦٤٢	١٢	٥٢٦	٥٣	٧١	صفر	١٠	١٧٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٩٩	١٤٩/٣٣٥٠	٧,٠٩
المتوسط	١٢,٨	٣٠,٢	١٠,٦٥	١٣	٨٤,٠٥	١٦,٦	٨٠,٣٥	٨,٠٥	٣٢,١	٠,٦	٢٦,٣	٢,٦٥	٣,٥٥	صفر	٠,٥	٨,٦٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٤,٩٥	١٥٩,٥٢	

جدول رقم (٣٥)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٨)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
الجزائر	١/٩		صفر/صفر	١١/٣٠٧	١/١١	صفر/صفر	٥/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	١/١٩	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢١	١,٠٥
تونس	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢/٥٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
المغرب	صفر/صفر	١١/٣٠٧	صفر/صفر		٣/٦٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	٠,٧
ليبيا	صفر/صفر	١/١١	٢/٥٥	٣/٦٦		صفر/صفر	٣/١٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٥٥
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	٥/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٣	صفر/صفر		٢/٧٦	٦/١١٢	صفر/صفر	٤/٥١	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٤	١,٢
فلسطين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٧٦		صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٢٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٥٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١١٢	صفر/صفر		صفر/صفر	١١/٢٢٢	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٨	٠,٩
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر

العراق	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٩	صفر/صفر	٤/٥١	٩/٢٥١	١١/٢١٢	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٧	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٨	١,٤
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
السعودية	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
اليمن ع.	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١٢/٤٠٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	٠,٧
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/١٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٦	١٢/٤٠٥	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٦	٠,٨
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر	صفر
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٩	١٣٨	٥٥	٣٧٣	١٩٣	صفر	٣٤٤	٣٢٧	٣٣٥	صفر	٥٦٩	٢٢	٦٥	٤٦٤	١٠	٤٦٩	صفر	صفر	٢٧	صفر	صفر	٨٣ / ١٨٥٠	٣,٩٥
المتوسط	٠,٤٥	٢١,٩	٢,٧٥	١٨,٦٥	٩,٦٥	صفر	١٧,٢	١٦,٣٥	١٦,٧٥	صفر	٢٨,٤٥	١,١	٣,٢٥	٢٣,٢	٠,٥	٢٣,٤٥	صفر	صفر	١,٣٥	صفر	صفر	٨٨,٠٩	

جدول رقم (٣٦)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٧٩)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
الجزائر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢١/٦١٢	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٠١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٨	١,٤
تونس	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	٤/١١٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٢٥
المغرب	١/٣٠	٢١/٦١٢	صفر/صفر		٦/١٧٣	صفر/صفر	٦/١٧٤	صفر/صفر	٢/٤٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٦	١,٨
ليبيا	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١٩	٦/١٧٣		صفر/صفر	٩/٢٦٤	١٣/٢٦٨	صفر/صفر	٣/٣٩	٢/٣٠	صفر/صفر	٢/٢٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٦	١,٨
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١/٤٠	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	٩/٢١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٥٥
مصر	٢/٥٤	٥/١٠١	٤/١١٦	٦/١٧٤	٩/٢٦٤	١/٤٠		٥/١٥٣	٩/٢٦٠	١/٤٠	١١/٣١٣	٣/٦٠	١٠/٣١٧	١/٤٠	٢/٤٩	صفر/صفر	١/٤٠	٣/٧٨	صفر/صفر	٣/٧٨	صفر/صفر	٧٦	٣,٨
فلسطين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣/٢٦٨	صفر/صفر	٥/١٥٣		١/٣٦	٢/٢٩	٢/٥٦	٢/٣٠	٣/٥٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٨	١,٤
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٥	صفر/صفر	١/٢٠	٩/٢٦٠	١/٣٦		١/٢٠	٢/٧٧	صفر/صفر	١/١٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	١٨	٠,٩
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٣٩	صفر/صفر	١/٤٠	٢/٢٩	١/٢٠		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٨	٠,٤

العراق	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٣٠	٩/٢١٠	١١/٣١٣	٢/٥٦	٢/٧٧	صفر/صفر		صفر/صفر	٣/٤٩	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٧	١,٨٥
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٦٠	٢/٣٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٢٥
السعودية	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٢	صفر/صفر	١٠/٣١٧	٣/٥٧	١/١٩	صفر/صفر	٣/٤٩	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠	١
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٩/٣١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٠	٠,٥
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٩	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٤	٠,٢
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٣١٠	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٧	صفر/صفر	صفر/صفر	١٧	٠,٨٥
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٤٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٧٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	٢/٤٧	١/١١	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٣
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٧٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٣	٠,١٥
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر	صفر
مجموع الأوزان	٨٤	٧٣٥	١٣٥	١٠٣٤	٨١٥	٢٧٠	٢١٧٧	٦٢٩	٤٩٧	١٣٩	٨٩٥	٩٠	٤٧٥	٣٥٠	٧١	٤٩٥	٥١	٧٨	١٠٠	٧٨	صفر	١٧٨ / ٤٥٩٩	٨,٤٧
المتوسط	٤,٢	٣٦,٧٥	٦,٧٥	٥١,٧	٤٠,٧٥	١٣,٥	١٠٨,٨٥	٣١,٤٥	٢٤,٨٥	٦,٩٥	٤٤,٧٥	٤,٥	٢٣,٧٥	١٧,٥	٣,٥٥	٢٤,٧٥	٢,٥٥	٣,٩	٥	٣,٩	صفر	٢١٩	

جدول رقم (٣٧)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٨٠)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		صفر/صفر	صفر/صفر	٤/١٣٢	٣/٨٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٧	٠,٣٥
الجزائر	صفر/صفر		١/٣٦	٢/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٤/٦٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩	٠,٤٥
تونس	صفر/صفر	١/٣٦		صفر/صفر	٢١/٥٧٠	صفر/صفر	١/٢	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٤	١,٢
المغرب	٤/١٣٢	٢/٣٨	صفر/صفر		٦/١٥٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٣	٠,٦٥
ليبيا	٣/٨٧	صفر/صفر	٢١/٥٧٠	٦/١٥٦		صفر/صفر	١٢/٢٧٨	٩/٢١٧	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٤٨	١/٣٨	٤/١٠٨	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦٤	٣,٢
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
مصر	صفر/صفر	٤/٦٣	١/٢	صفر/صفر	١٢/٢٧٨	صفر/صفر		٣/٩١	٣/٧٧	١/٣٣	٢/٧١	١/٣٣	١/٣٨	صفر/صفر	١/٣٣	٢/٥٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٨	صفر/صفر	٣٢	١,٦
فلسطين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٢١٧	صفر/صفر	٣/٩١		صفر/صفر	١/١٨	١/٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٢٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٦	٠,٨
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٧٧	صفر/صفر		١/٣٦	٢٠/٥٣٤	١٩/٥٢٦	٤/٥١	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤٩	٢,٤٥
لبنان	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١	١	١		صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣	٠,١٥

العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦/١٤٨	صفر/صفر	٢/٧١	١/٣٦	٢٠/٥٣٤	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٦٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٢	١,٦
الأردن	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	١/٣٣	صفر/صفر	١٩/٥٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٢	١,١
السعودية	صفر/صفر	١/١١	١/٢٠	صفر/صفر	٤/١٠٨	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	٤/٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٣/٨٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	٠,٧
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٨٥		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣	٠,١٥
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	١/٣٣	٢/٢٤	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥	٠,٢٥
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣/٦٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٥	صفر/صفر	١/١١	٨	٠,٤
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١	٠,٠٥
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤٥	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	١	٠,٠٥
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/١١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		١	٠,٠٥
مجموع الأوزان	٢١٩	١٨٦	٦٢٨	٣٥٢	١٦٣٩	صفر	٧٨٥	٣٨٦	١٢٦١	٨٧	٨٤٩	٦٣٥	٣١٣	٨٥	٧٩	١٧٤	صفر	٢٦	٤٥	٨	١١	١٥٣ / ٣٨٨٤	٧,٢٨
المتوسط	١٠,٩٥	٩,٣	٣١,٤	١٧,٦	١٨,٩٥	صفر	٣٩,٢٥	١٩,٣	٦٣,٠٥	٤,٣٥	٤٢,٤٥	٣١,٧٥	١٥,٦٥	٤,٢٥	٣,٩٥	٨,٧	صفر	١,٣	٢,٢٥	٠,٤	٠,٥٥	١٨٤,٩٥	

جدول رقم (٣٨)
شدة الصراع في الوطن العربي (١٩٨١)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال	مجموع التكرارات	المتوسط
موريتانيا		صفر/صفر	صفر/صفر	٦/٢٠٧	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٦	٠,٣
الجزائر	صفر/صفر		صفر/صفر	٦/١٩٤	١/١١	صفر/صفر	٣/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٥٥
تونس	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
المغرب	٦/٢٠٧	٦/١٩٤	صفر/صفر		٦/١٧٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٨	٠,٩
ليبيا	صفر/صفر	١/١١	٢/٣٨	٦/١٧٦		٣٨/١٣٣٦	٩/٢٦٥	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٦	١/٣٨	٨/١٩٣	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٠	٦٨	٣,٤
السودان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٨/١٣٣٦		صفر/صفر	٥/١٤١	٥/١٣٦	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٤٨	٢,٤
مصر	صفر/صفر	٣/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٩/٢٦٥	صفر/صفر		١/٢٠	٤/١٤٨	٢/٤	٣/٩	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	٢/٤	٢/٤	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	٣٢	١,٦
فلسطين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٤١	١/٢٠		١/١٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٥	٢/٣٩	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١١	٠,٥٥
سوريا	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٥/١٣٦	٤/١٤٨	١/١٠		صفر/صفر	٧/٢٠٠	١٩/٥٠٣	٢/٣١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٣٨	١,٩
لبنان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/[illegible]	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١

العراق	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٦	صفر/صفر	٣/٩	صفر/صفر	٧/٢٠٠	صفر/صفر		صفر/صفر	٣/٥١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١٤	٠,٧
الأردن	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٣٨	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٥٥	٢٩/٥٠٣	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٢	١,١
السعودية	صفر/صفر	١/٢٠	صفر/صفر	صفر/صفر	٨/١٩٣	صفر/صفر	٢/٤	٢/٣٩	٢/٣١	صفر/صفر	٣/٥١	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢٠	١
اليمن ع.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر	صفر
الكويت	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
اليمن د.	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦١	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٨	صفر/صفر	١/٢١	٥	٠,٢٥
البحرين	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
قطر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
عمان	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٨	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	صفر/صفر	٢	٠,١
الامارات	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٤	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		صفر/صفر	٢	٠,١
الصومال	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	٢/٦٠	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	١/٢١	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر	صفر/صفر		٣	٠,١٥
مجموع الأوزان	٢٠٧	٢٦٣	٣٨	٥٧٧	٢١٥٣	١٦١٣	٥٠٤	٢٦٥	١٠٢٨	٤	٢٩٦	٥٩٦	٣٩٩	صفر	٤	١٥٠	٤	٤	٦٨	٤	٨١	١٥٥/٤١٢٩	٧,٣٨
المتوسط	١٠,٣٥	١٣,١٥	١,٩	٢٨,٨٥	١٠٧,٦٥	٨٠,٦٥	٢٥,٢	١٣,٢٥	٥١,٤	٠,٢	١٤,٨	٢٩,٨	١٩,٩٥	صفر	٠,٢	٧,٥	٠,٢	٠,٢	٣,٤	٠,٢	٤,٠٥	١٩٦,٦١	

القِسْمُ الثَانى

أبعَادظَاهِرَة الصِّرَاع بَين البُلدانِ العَربيَّة ١٩٤٥- ١٩٨١

في هذا القسم، تستخدم النتائج الأولية التي تمّ التوصل إليها، بتطبيق المقياس الذي تبنته الدراسة للتفاعلات الصراعية العربية، والتي تم عرضها من خلال سبعة وثلاثين جدولاً لكل سنة من سنوات النطاق الزمني للدراسة. ويضم كل جدول منها تعبيراً كمياً عن تكرار ووزن التفاعلات الصراعية بين كل بلدين عربيين على حدة. وستستخدم هذه النتائج الأولية، بغرض رصد وتحليل أبعاد ظاهرة الصراع بين البلدان العربية في الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٨١.

وفي حين كان أسلوب التوصل إلى هذه النتائج ثنائياً، أي ينسحب على التفاعلات الصراعية بين كل بلدين عربيين على حدة فإننا من الآن فصاعداً سنسعى الى التوصل من خلال هذه النتائج إلى مؤشرات عربية عامة، فلم يكن توجّه الدراسة منصباً على الحديث عن علاقات صراعية ثنائية بالذات، وإنما على دراسة الظاهرة الصراعية في اطارها وأبعادها العربية العامة. ويستطيع، بطبيعة الحال، كل من يريد أن يستخدم هذه البيانات لأغراض تحليل التفاعلات الصراعية بين دولتين أو أكثر.

ونعرض، في الفصول الخمسة التالية، لأبعاد خمسة لظاهرة الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، رأينا أنها تمثل أهمّ الأبعاد التي أمكن رصدها وتحليلها من خلال النتائج الأولية للتحليل الكمي للتفاعلات الصراعية بين البلدان العربية، وهي: درجة الصراع - قضايا الصراع - مصادر الصراع - أدوات الصراع - تسوية الصراع.

الفصل الخامس
درجة الصّراع

يحاول هذا الفصل استخدام النتائج الموجودة في الجداول من ٢ الى ٣٨ في التوصل الى تحديد درجة للصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة. ونشير إلى ذلك، من الآن فصاعداً، بتعبير درجة الصراع في الوطن العربي. ونقصد بذلك أن ما سيعنينا، كما سبقت الاشارة، سيكون هو الأرقام التجميعية الخاصة بالوطن العربي ككل، وليست بلدانه: وعلى سبيل المثال، فإن الرقم الذي يمثل متوسط وزن الصراع في الوطن العربي ككل، في كل سنة، هو الذي سيعنينا دون أي شيء آخر.

وينقسم هذا الفصل الى جزءين، يناقش أولهما تطور شدة الصراع في الوطن العربي عبر الزمن للتعرف على اتجاهاته العامة، ثم ندخل المتغير الجغرافي في عملنا بمعنى أن نحاول قياس تطور شدة الصراع في الأقاليم المختلفة التي ينقسم إليها الوطن العربي عبر الزمن. أما الجزء الثاني، فيحاول قياس تطور انتشار الصراع في الوطن العربي عبر الزمن، وكذلك قياس التطور نفسه في الأقاليم العربية المختلفة.

أولاً: شدة الصراع

سنحاول، بطبيعة الحال، أن نقيس تطور شدة الصراع في الوطن العربي، من خلال الأوزان التي أعطيت للتفاعلات الصراعية بين البلدان العربية، على أساس ثنائي في سنوات الدراسة، والتي استخدمت بعد ذلك في التوصل الى رقم متوسط يعبر عن هذه الشدة في الوطن العربي في كل سنة على حدة، بقسمة نصف مجموع الأوزان الصراعية المنسوبة الى كل البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية في تلك السنة على عدد هذه البلدان، وقد سبقت الاشارة الى السبب في أننا نقسم نصف المجموع، وذلك لأن وزن التفاعل الصراعي يدخل

مـرتين في التسجيـل حسب تصميم الجداول في هـذه الدراسـة. ومن ناحيـة أخرى، فـإننـا سنحاول أن ندخـل في التحليل مفهـوم الاقليم، فنقيس شدة الصراع أيضـاً داخل الأقـاليم المختلفة التي يتكوّن منها الوطن العربي.

١ ـ شدة الصراع في الوطن العربي

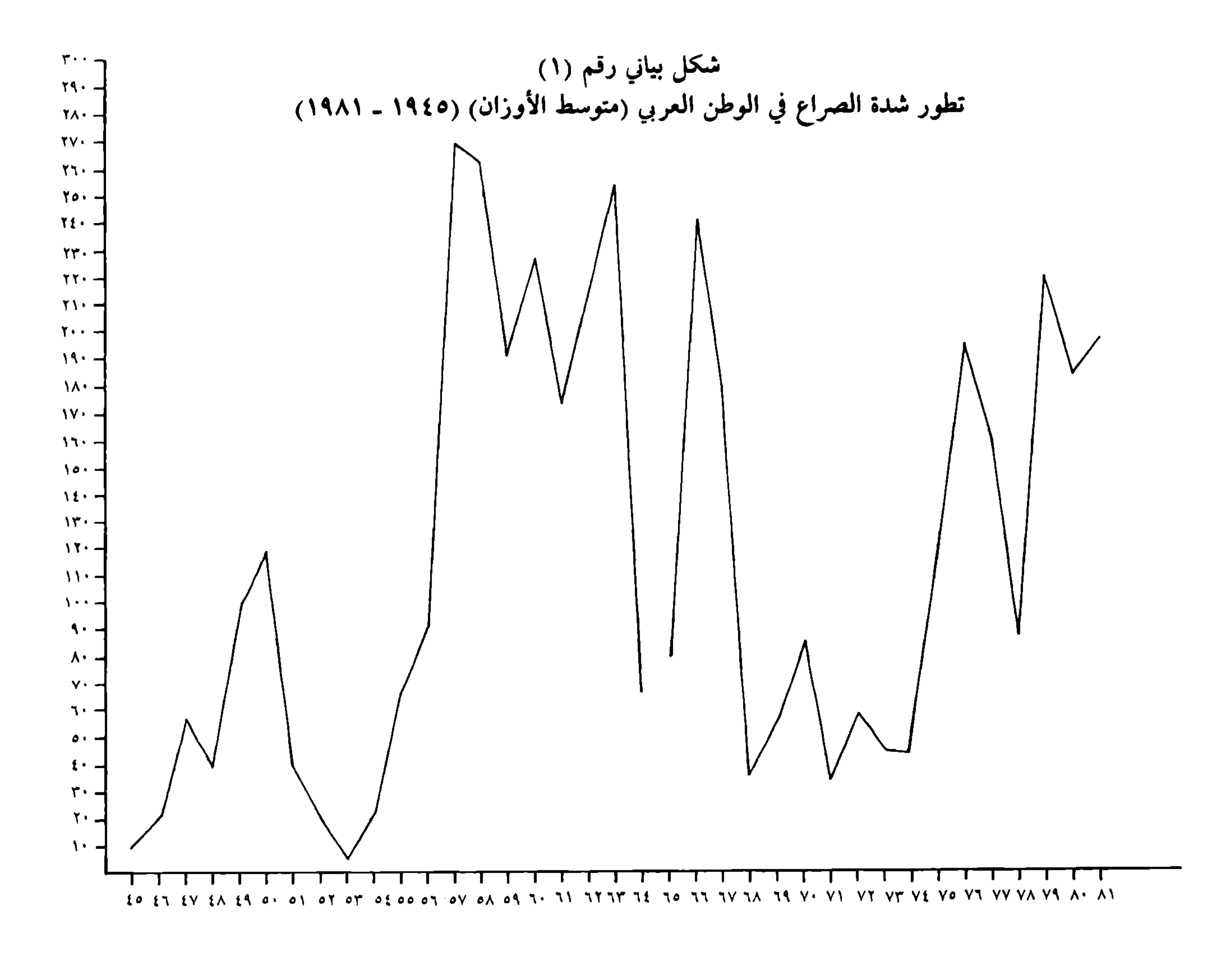
يبيّن الجدول رقم (٣٩) متوسطات التكرارات والأوزان الصراعية لكل البلدان العربية والوطن العربي في جميع سنوات الدراسة، بالطريقة نفسها التي اتبعت في الجـداول من ٢ الى ٣٨، أي أن الرقم الموجود في مكان البسط يعبّر عن متوسط التكـرارات، وذلك المـوجود في مكان المقام يعبر عن متوسط الأوزان، علماً بأننا سنستخـدم فقط المتوسـطات الخاصـة بأوزان التفاعلات الصراعية في الوطن العربي في التحليل، باعتبارها أكثر تعبيراً عن شدة التفاعلات الصراعية المطلوب قياسها.

وقد تمّ تمثيل تطور شدة الصراع في الوطن العربي عبر الزمن بيانياً (الشكل البياني رقم ١) من خلال المتوسطات السنوية للوطن العربي ككل الموجودة في الجدول (٣٩) واستناداً إلى هذا كله يمكن تقديم التحليل التالي.

من الـواضح، سـواء من مراجعـة الأرقام المعبّرة عن متـوسـطات الأوزان الصراعيـة وتطورها عبر الزمن، أم من خلال مراجعة الشكل البياني رقم (١) أن شدة الصراع لا تتجـه إلى التزايد باستمرار، وإنما هي تأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الـزمن، بل إن أعـلى قمة موجودة في التمثيل البياني لمتـوسط الأوزان الصراعية في الـوطن العربي في سنـوات الدراسـة، ليست مـوجودة في المـرحلة الراهنـة، وإنما في عـام ١٩٥٧ في فترة الصراع في المشرق العـربي حول التوجهات القومية لسوريا، والتي افضت الى الوحـدة المصرية ـ السـورية لعـام ١٩٥٨ التي كانت علامة على مـدّ قومي جعـل دولة الـوحدة تنغمس بنشـاط في محاولـة تغيير الـواقع العـربي إلى الأفضل، وقـد أدى هذا إلى سـلاسل من التفـاعلات الصراعيـة الشديـدة. وفي الواقع أنـه لولا الالـتزام الصارم في الـوصول الى المتـوسطات الصراعيـة بالقسمـة على عـدد الدول، مهما كـانت فترة وجـودها الفعـلي كل سنـة، لكان عـام ١٩٥٨ هو أكـثر الأعوام من حيث شدة الصـراع في فترة الدراسة، لأن عدد الدول زاد في هـذه السنة زيـادة مصطنعـة، حيث اضيفت الجمهورية العربية المتحدة، فيما اضطررنا الى إضافة وجود دولتي مصر وسوريا قبل الوحدة في العدد الكلي للبلدان العربية في تلك السنة، نظراً لوجود تفاعـلات خاصـة في كل منهما في المدة التي سبقت الإعلان الرسمي للوحدة (حوالى الشهرين).

ويعني هذا، ومن البدايـة، أننا يجب أن لا ننـظر إلى الصراع نظرة قيميـة، وإنما نـظرة وظيفية، بمعنى أن الصراع ليس مرفوضاً لذاته، وإنما يجب أن يكون مرفوضاً أو مقبولاً حسب

شكل بياني رقم (١)
تطور شدة الصراع في الوطن العربي (متوسط الأوزان) (١٩٤٥ ـ ١٩٨١)



جدول رقم (٣٩) شـــدة الصراع

البلد / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
موريتانيا																	
الجزائر																	
تونس														١,٣٦ / ٣٢,٩	٠,٢٢ / ٤,٦٦	٠,٣٣ / ٥,٥٥	٠,٥٤ / ٢,٧٢
المغرب														٠,٢٧ / ٥,٢٧	صفر / صفر	٠,٣٣ / ٥,٢٢	٠,٠٩ / ٠,٩
ليبيا									صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,١٢ / ١٣,١٢	٠,٠٩ / ٣,٧٢	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٩ / ١,٣٧
السودان												٠,٢٥ / ٢,٥	٠,٢٥ / ٧,١٢	١,١٨ / ٢٦,٧٢	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٩ / ١
مصر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,١٦ / ١,٨٣	٠,٦٦ / ١٢,٥	٠,٣٣ / ٢,٦٦	٢,٨٣ / ٤٤,١٦	٠,٨٣ / ١٦	٠,٣٣ / ٣,٦٦	صفر / صفر	٠,٥٧ / ٩,٨٥	٩ / ١٩,٤٢	٢,١٢ / ٤٤	٤,٨٧ / ٩٧,٥	١٢ / ٢٦٠,١	٨ / ١٦٦,٦٦	٨,٤٤ / ٢٢٢,٥٥	٢,٩ / ١١,٥٤
فلسطين																	
سوريا	٠,١٦ / ٢,٣٣	٠,٦٦ / ١٤,٦٦	٢ / ٤٦,٦٦	٠,٨٣ / ١٥	٤ / ٦٦,٣٣	٣,٥ / ٦٠,٥	٢,١٦ / ٢٥,٣٣	٠,٥ / ١١,٦٦	٠,٥٧ / ٧,٥٧	١ / ٢١,٧١	٢,١٤ / ٣٦,١٤	١,٧٥ / ٣١,٦٢	١٠ / ١٩٠,٢٥	١٢ / ٢٥٣,٢	٨ / ١٦٦,٦٦	٨,٤٤ / ٢٢٢,٥٥	٠,٨١ / ١٣,١٨
لبنان	٠,٥ / ٩,٨٣	٠,٣٣ / ٥	٠,٨٣ / ١٤,٦٦	٠,١٦ / ٨,٦٦	١,٥ / ٢٣,٥	٢,٣٣ / ٣٥,٦٦	٠,١٦ / ٨,٣٣	٠,٣٣ / ٨,١٦	٠,٥٧ / ٧,٥٧	٠,٢٨ / ٤,٨٥	١,٥٧ / ٢٤,٨٥	١ / ١٢,٧٥	٥ / ٧٩,٦٢	٤,٣٧ / ٧٨,١٢	٠,٨٨ / ١١,٥٥	١,٣٣ / ٢٨,٢٢	٠,٥٤ / ١٤,٣٦
العراق	٠,١١ / ٢,٨٣	٠,٣٣ / ٤,٦٦	صفر / صفر	٠,٨٣ / ١٣	١,١٦ / ٣٥,٥	٢,٣٣ / ٢٧,٦٦	٠,١٦ / ١٣,٨٣	٠,٨٣ / ١٤,٨٣	صفر / صفر	٠,٥٧ / ١٢	٢,٥٧ / ٥٣,١٤	٤,٥ / ٨٢,٦٢	٢,٥ / ٢٨,٢٥	٢,٩ / ٥٨,٣٦	٨ / ١٧٨,٧٧	٢,١١ / ٥٧,٥٥	٤,٣٧ / ٥٢,٨١
الأردن	٠,٣٣ / ٦,٥	١,١٦ / ٢١,٥	٢,٦٦ / ٥٨,٨٣	٢,٦٦ / ٤٢,٨٣	٢,٥ / ٥١,١٦	٤,٨٣ / ٨٤,١٠	٠,٨٣ / ٢٠	٠,٦٦ / ١١,٣٣	صفر / صفر	٠,١٤ / ١,٨٥	صفر / صفر	٢,١٢ / ٣٧,٧٥	٢,٨٧ / ١١٧,١٢	٤,٤٥ / ٩٨,٨١	٢,٨٨ / ٦٠,٧٧	٧,٤٤ / ١٨٩,١١	١,١٨ / ٢٩,٧٢
السعودية	٠,١٢ / ٢,٨٣	٠,٥ / ٦,٥	٠,١٦ / ٨,٦٦	٠,٣٣ / ٣,٦٦	٠,٦٦ / ١١,٨٣	١ / ١٨	٠,١٦ / ١,٨٣	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٨٥ / ١٩,٥٧	٠,٢٥ / ٢,٧٥	٠,٨٧ / ١١	٠,٧٢ / ١٥,٠٩	٠,١١ / ٢,٣٣	صفر / صفر	٠,٩ / ١٩,١٨
اليمن ع.	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٣٣ / ٣,٦٦	٠,٥ / ٥,١١	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,١٤ / ٢,٨٥	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٣٢ / ٨,٥٤
الكويت																	٢,٩ / ٨٣,٨١
اليمن د.																	
البحرين																	
قطر																	
عمان																	
الامارات																	
الصومال																	
الوطن العربي	٠,٥٧	١,٢٨	٢,٧١	٢,٥٧	٤,٧١	٧,٤٢	٢,٢٨	١,١٤	٠,٥	١,١٢	٣,١٢	٥٥,٥	١٤,٢٣	١٣,٤١	٩,١	٩	٧,١١
	١٠,٨٥	٢٢,٤٢	٥٦	٤١	٩٦,٧١	١١٨	٤٠,٨٥	٢١,٢٨	٩,٦٢	٢٢	٦٨,٢٥	٩٢	٢٧٠,٨٨	٢٦٢,١١	١٩٢,٥	٢٢٨,٩	[illegible],٧٥

متوسطات البلدان والوطن العربي (١٩٤٥ - ١٩٨١)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢
٠,٣ / ١٠,٢٥	٠,٣٥ / ١٠,٩٥	٠,١٥ / ٤,٢	٠,٠٥ / ٠,١٥	٠,٥ / ١٢,٨	٠,١٥ / ٤,٨٥	٠,١٥ / ٥,٣١	صفر / صفر	صفر / صفر											
٠,٥٥ / ١٣,١٥	٠,٤٥ / ٩,٣	١,٤ / ٣٦,٧٥	١,٠٥ / ٢١,٩	١,٠٥ / ٣٠,٢	١,٢ / ٢٨,١	٠,٨١ / ٢١,٧٣	٠,١٥ / ١,٧٣	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٧ / ١,٣٨	صفر / صفر	٠,٣٣ / ٤,٨٤	٠,٨٤ / ١٨,٦٩	١,١٩ / ١٧,٩١	٠,٠٨ / ١,٠٨	٠,٢٥ / ٧,٧٥	٢,٤١ / ١١,٠٨	٠,٢٥ / ١١,٤
٠,١ / ١,٩	١,٢ / ٣١,٤	٠,٢٥ / ١,٧٥	٠,١ / ٢,٧٥	٠,٣٥ / ١٠,١٥	١,٠٥ / ٣٣,٠٥	٠,٢١ / ٥,٠٥	٠,٢١ / ٢,٨٩	٠,١٦ / ٥,٥	٠,١١ / ٢,٨٨	صفر / صفر	٠,١٥ / ٣,٠٧	صفر / صفر	٠,١٩ / ١٥	٠,٥٣ / ١٦,٥	١,٤١ / ١٣,٠٨	٢,٣٣ / ٥١	صفر / صفر	٠,١٦ / ١١,٠٨	٠,١٥ / ٦,١٥
٠,٩ / ٢٨,٨٥	٠,١٥ / ١٧,٦	١,٨ / ٥١,٧	٠,٧ / ١٨,٦٥	٠,٤ / ١٣	١ / ٣٣,٥٥	٠,٧٨ / ١٧,١٥	٠,١ / ١,١٥	٠,١١ / ٤,١٦	٠,١١ / ٣,٢٤	٠,٣٣ / ٥,٤٧	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٩٩ / ١٤,١٢	١,١٦ / ٣٤,٩١	٠,٢٥ / ٧,٤١	٠,٢٥ / ٨,٠٨	٣,٠٨ / ٧٨,١٦	٠,١١ / ١١,١٦
٣,٤ / ١٠٧,٦٥	٢,٢ / ٨١,٩٥	١,٨ / ٤٠,٧٥	٠,٥٥ / ٩,١٥	١,٠٥ / ٨٤,٠٥	٣,١ / ٨٢,١	١,٧٨ / ٤٤,٧٣	١,٣١ / ٢٨,٠٥	٠,١٦ / ٥,٦١	٠,١١ / ١١,٤١	٠,١٤ / ١٣,١٧	٠,٣٨ / ١١,٩٩	٠,٠٧ / ٣,٠٧	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٨ / ٠,٩١	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر
٢,٤ / ٨٠,٦٥	صفر / صفر	٠,٥٥ / ١٣,٥	صفر / صفر	٠,٢٥ / ١٦,٦	٠,١٥ / ١٩,٢٥	٠,٠٥ / ٤,٠٥	٠,٢١ / ٦,١٧	صفر / صفر	٠,٢٥ / ٧,٢٩	٠,١١ / ٣,١٧	٠,٠٧ / ٢,٩٢	صفر / صفر	٠,١٥ / ١,٦٩	صفر / صفر	٠,٢٥ / ٣,٨٣	٠,١٩ / ٣,١١	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر
١,٦ / ٢٥,٢	١,٦٠ / ٣٩,٢٥	٣,٨ / ١٠٨,٨٥	١,٢ / ١٧,٢	٣,٩ / ٨٠,٢٥	٢,٢٥ / ٥٣,٢	٢,٠٥ / ١٩,٢٨	١ / ٢٩	٠,١١ / ٢,٠٥	١,٠٥ / ١٩	٠,٤١ / ٧,٦٤	١,٦٩ / ٣٢,٣٣	٠,١٥ / ١,١٤	٠,٣٨ / ٤,٧٦	٣,٦٩ / ٩٤	٢,٧٥ / ٩٩,١٦	٢,٢٥ / ٤٩,٠٨	٠,٥٨ / ١٣,٣٣	٤,٣٣ / ١١١,٢٥	٥,١١ / ٩٩,٥
٠,٥٥ / ١٣,٢٥	٠,٨ / ١٩,٣	١,٤ / ٣١,٤٥	٠,٤٥ / ١١,٢٥	٠,٣٥ / ٨,٠٥	١,٢٥ / ٤١,١														
١,٩ / ٥١,٤	٢,٤٥ / ١٣,٠٥	٠,٩ / ٢٤,٨٥	٠,٩ / ١٦,٧٥	١,٤٥ / ٣٢,١	٢,٠٥ / ٩٢,٩	١,٧٨ / ١٨,٢٩	٠,٣١ / ٤,٩٣	٠,٢٨ / ١,٢٢	٠,١٧ / ٣,٢٣	٠,٢٩ / ٩,٩٤	٠,٩٢ / ٢٥,٨٤	٠,٩٩ / ١٣,١١	٠,١١ / ١٢,٠٧	١,١٥ / ٣١	٢ / ٥٢,٧٥	١,١٩ / ٢٥,٠٨	٢,٤١ / ٥١,٥٨	٢,٨٣ / ٧٥,٥٨	١,٥ / ٣٩,٨٣
٠,١ / ٠,٢	٠,١٥ / ٤,٢٥	٠,٤ / ١,٩٥	صفر / صفر	٠,١ / ٠,٦	٠,١٥ / ٦,٢٥	صفر / صفر	٠,١ / ١,٥٣	٠,٤٥ / ١,٨٣	٠,١١ / ٢,٢٣	صفر / صفر	صفر / صفر	١ / ١٩,٤٢	٠,٣ / ٤,٦١	٠,١٥ / ٣,٤٢	٠,٤١ / ١٠,١٢	٠,٠٨ / ٢,١٦	٠,٥٨ / ١٤,٩١	١,٣٣ / ٢١,٢٥	١,١٢ / ٢٠,٢٥
٠,٧ / ١١,٨	١,٦ / ٤٢,٤٥	١,٨٥ / ٤٤,٧٥	١,٤ / ٢٨,٤٥	١,١٥ / ٢٦,٢	٠,٦ / ٢٠,٥	١,١٥ / ٣٣,١	٠,١٥ / ١,٤٧	٠,٥ / ١٣,٩٤	٠,٢٩ / ٨,٢٥	٠,٢٩ / ٥,٤٧	١,٨٤ / ٣١	٠,٤١ / ٧,٦١	صفر / صفر	٠,٥٣ / ١٥,٧٦	٠,٧٥ / ٢٠,٤١	٠,١٦ / ٣,٦٦	١,٠٨ / ٢١,٥	١,٤١ / ٣٢,٠٨	٣,٣٣ / ٥١,٧٥
١,١ / ٢٩,٨	١,١ / ٣١,٧٥	٠,٢٥ / ٤,٥	٠,١ / ١,١	٠,٢ / ٢,٦٥	٠,٣ / ٦,٧٥	٠,٠٥ / ٠,٤٧	٠,١٥ / ١,٦٢	٠,٢٨ / ١٠,٢٧	١,١٧ / ٢٣,٢٣	١ / ٢٤,٤٧	١ / ٢٥	صفر / صفر	صفر / صفر	١,٩٢ / ١٨,٢٣	٢,٠٨ / ٥١,١٦	٠,٠٨ / ١,٥٨	٠,١٦ / ٢,١٦	٠,٣٣ / ١١,١٦	٢,١٦ / ١٥
١ / ١٩,٩٥	٠,٧ / ١٥,٦٥	١ / ٢٣,٧٥	٠,١ / ٣,٢٥	٠,٢ / ٣,٥٥	٠,٠٥ / ١,٥	٠,١ / ١,٣١	٠,١ / ١,١٥	صفر / صفر	٠,١٧ / ٥,٥٨	٠,١١ / ٢,٧٦	٠,١٦ / ١٥,٣	٠,١٩ / ٢٥,١٩	٠,٢١ / ١٥,٨٤	٤,٠٧ / ١٠٠,٣	١,٥ / ١١٢,٥	٠,٤١ / ١٠,٦٢	٠,٤١ / ١٢,٥	٢,٥ / ٨٢,٩١	١,٥٨ / ٩١,٣٣
صفر / صفر	٠,١٥ / ٤,٢٥	٠,٥ / ١٧,٥	٠,٧ / ٣٣,٢	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٥ / ٢,٤٢	صفر / صفر	٠,٢٢ / ٥,٤٤	٠,٤٧ / ١٥,٠٥	٠,٠٥ / ٢,١١	٠,٣ / ١٣,٧٦	٠,١١ / ٢١,١٩	٠,٤٦ / ١٠,٩١	١,٣ / ٣١,٤٦	١,٢٥ / ٣٦,٤١	٠,٢٥ / ٦,٠٨	٠,٤١ / ١٢,٥	١,٤١ / ٤١,١٦	١,٥ / ١٧,٢١
٠,١ / ٠,٢	٠,٢٥ / ٣,٩٥	٠,٢ / ٣,٥٥	٠,٠٥ / ٠,٥	٠,٠٥ / ٠,٥	٠,١ / ٩	صفر / صفر	٠,٣١ / ٦,١٣	٠,١١ / ١٦,٢٢	٠,٠٥ / ٠,٦٤	صفر / صفر	٠,٠٧ / ٠,٨٤	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,١٥ / ٦,١٥	٠,١٢ / ٢,٥٨	٠,٤٤ / ١٠,٣٣	٠,١٦ / ٢,١٦	٠,٣٣ / ٧,٤١	٢,٥ / ٢٧,٩١
٠,٢٥ / ٧,٥	٠,٤ / ٨,٧	٠,٨٥ / ٢٤,٧٥	٠,٨ / ٣٣,٤٥	٠,٣ / ٨,١٥	٠,٠٥ / ٠,٤٥	٠,٥٧ / ٨,٠٥	٠,١ / ٤,٤٧	٠,٣٨ / ١١,٦٦	٠,٦٤ / ٢٠,٦٤	صفر / صفر	٠,٠٧ / ٢,٣	٠,٧٦ / ٣٧,٣٩	٠,٣٣ / ٧,٤٦	صفر / صفر					
٠,١ / ٠,٢	صفر / صفر	٠,١ / ٢,٥٥	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٥ / ٠,٥	٠,٠٥ / ٢,٣٦	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر									
٠,١ / ٠,٢	٠,٠٥ / ١,٣	٠,١٥ / ٣,١	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٠٥ / ٠,٥	٠,٠٥ / ٢,٣٦	٠,٠٥ / ١	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر									
٠,١ / ٣,٤	٠,١ / ٢,٢٥	٠,٣ / ٥	٠,٠٥ / ١,٢٥	صفر / صفر	٠,٠٥ / ٠,٤٥	٠,١٣ / ٨,٦٤	٠,٠٥ / ٤,٤٧	٠,١١ / ٥,٧٢	صفر / صفر	صفر / صفر									
٠,١ / ٠,٢	٠,٠٥ / ٠,٤	٠,١٥ / ٣,١	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,١٥ / ٢,١٥	صفر / صفر	صفر / صفر	صفر / صفر									
٠,١٥ / ٤,٠٥	٠,٠٥ / ٠,٥٥	صفر / صفر	صفر / صفر	٠,٢ / ٤,٩٥	صفر / صفر	٠,٢١ / ٢,٦٣	صفر / صفر												
٧,٣٨	٧,٢٨	٨,٤٧	٣,٩٥	٧,٠٩	٢	٥,٠٥	٢,٢	١,٧٨	٢,٤٤	١,٥	٣,٢٨	٢,٠٧	١,٧١	٧	٩	٣,٥٣	٢,٩٢	٩,٥٣	١٠,٣٠
١٩٦,٦١	١٨٤,٩٥	٢١٩	٨٨,٠٩	١٥٤,٥٢	١٩٢,٩٥	١٢١,٢٥	٤٤,٩	٤٥,٧٨	٥٨,٠٥	٣٥,٠٥	٨٤,٢١	٥٥,٧١	٣٥,٧١	١٨٠,٠٧	٢٤٠,٣٨	٧٩,٣	٢٧,٦١	٢٥٤,٣٨	٢١١,١١

الوظيفة التي يؤديها في الوطن العربي. وأعتقد أن قوميين عربيين اثنين لـن يختلفا، على سبيل المثال، حول أن فترة المدّ القومي الواقعة بين منتصف الخمسينات وهزيمـة ١٩٦٧ كانت أكـثر فترات التطور العـربي المعاصر ازدهـاراً من حيث الروح القـومية، والانجـازات التي تمّت في مجالات التحرر من الاستعمار، وصدّ محاولاته للعودة من ثوب الأحـلاف العسكريـة المرتبـطة بـه، وتغيير خـارطة النـظم السياسيـة العربيـة إلى الأفضل، ومحـاولـة بثّ مفـاهيم العـدالـة الاجتماعية في النضال القومي العربي، وربط الجماهير العربية لهذا النضـال على نحـو لم يسبق له مثيل، وهي في الوقت نفسه ـ أي مـرحلة المد القـومي ـ أكثر مـراحل هـذا التطور العـربي المعاصر صراعاً، وإذا شئنـا اتساقـاً مع منهج الدراسـة ان نعبر عن هـذا الحكم كمياً، فـإن متـوسط وزن التفـاعـلات الصراعيـة في المـراحـل المختلفـة لتـطور النـظام الاقليمي العـربي المعـاصر، جاء عـلى النحو الذي يبينه الجدول رقم (٤٠)[1]، وقد حسبت هـذه المتوسـطات بقسمة مجموع متوسطات السنـوات في كل مرحلة، على عدد هذه السنوات.

جدول رقم (٤٠)

متوسط شدة التفاعلات الصراعية في مراحل تطور النظام الاقليمي العربي (١٩٤٥ ـ ١٩٨١)

المرحلة	المتوسط
النشأة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤)	٤٣,٥٧
المد القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧)	١٧٨,٦
الانحسار القومي (١٩٦٧ ـ ١٩٨١)	١٠٨,٧٧
النطاق الزمني للدراسة (١٩٤٥ ـ ١٩٨١)	١١٥,٦٨

ويظهر من الجدول (٤٠) أن أعلى متـوسط صراعي كان في مـرحلة المد القـومي بما في ذلك المتوسط الصراعي العام في فترة الدراسة كلها، ويوضح هذا الفكرة التي بدأنـا بها هـذه

(١) انظر في تقسيم هذه المراحل: جميل مطر وعلي الدين هـلال، **النظام الاقليمي العـربي: دراسة في العـلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٨ ـ ٦١. وعلى الرغم من اتفاقنا مع الكاتبين في حـدود التقسيم الزمني للمـراحل الا اننـا رأينا أن التـوقف في مرحلة المـد القومي عنـد عام ١٩٦٧ منـاسب للدراسة الحالية فضلاً عن أننا بسبب النطاق الزمني للدراسة فقد وسعنا النطاق الزمني لمرحلة الانحسار القومي حتى عام ١٩٨١ وهو أمر لا اعتقد ـ للأسف ـ ان هناك خلافاً عليه.

الملاحظة. فالصراع ليس مرفوضاً في ذاته، وإنما يمكن أن يكون مقبولاً بل مطلوباً، عندما يكون أداة التخلص من سيطرة أجنبية أو صدّ محاولات الاختراق الخارجي أو التطوير الى الأفضل. وسيكون مرفوضاً، عندما يكون مجرد تعبير عن التفكك وفقدان القدرة على التحرك الجماعي من أجل تحقيق الأهداف القومية العامة.

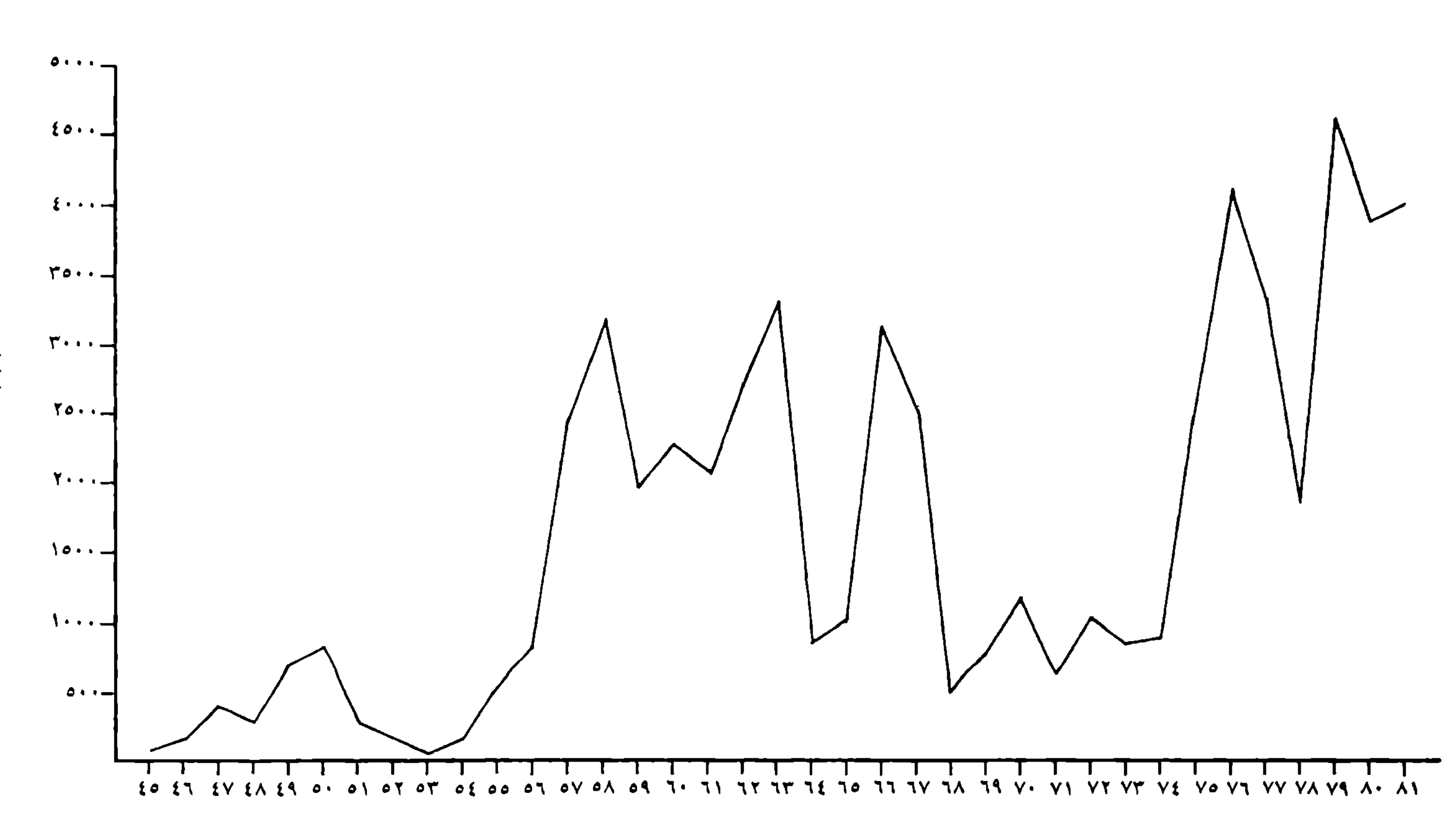
ويلاحظ أن النتائج التي يوضحها الجدول (٣٩) والشكل البياني رقم (١) والجدول رقم (٤٠) يمكن أن تتغير جزئياً، إذا اعتبرنا مجموع الأوزان المطلقة أساساً لقياس تطور شدة الصراع في الوطن العربي عبر الزمن، وليس المتوسطات كما يوضح ذلك الشكل البياني رقم (٢)، ففي هذه الحالة ستكون أكثر السنوات صراعاً هي عام ١٩٧٩ (عام المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية) يليها عام ١٩٨١ (أساساً بسبب اشتداد الصراع في إقليم الوسط بين كل من ليبيا والسودان بالذات، بعد اعادة الأخيرة علاقتها الدبلوماسية مع مصر، وبين مصر وليبيا لأسباب معروفة، وربما أيضاً بسبب بدء تأثير الحرب العراقية ـ الايرانية على النظام الاقليمي العربي) كما أننا إذا حسبنا متوسط الصراع في المراحل المختلفة لتطور النظام الاقليمي العربي، بقسمة مجموع الأوزان (وليس المتوسطات) على عدد سنوات كل مرحلة، سنجد أن مرحلة الانحسار القومي تتقدم هذه المراحل كلها، بمتوسط مقداره ٢١٥٨,٠٧، وإن يكن بفارق ضئيل عن مرحلة المد القومي التي بلغ متوسطها بهذه الطريقة ٢٠٦٧,٠٧، ويزيد كل من هذين المتوسطين على المتوسط العام للوطن العربي، طيلة فترة الدراسة، حيث يساوي بهذه الطريقة ١٦٢٦,٠٥ بينما تبقى مرحلة النشأة في المؤخرة أيضاً، بمتوسط قدره ٣٠٧,٩.

والسبب في هذا الاختلاف طبعاً، يعود الى أننا حسبنا متوسطات الصراع في كل مرحلة وفي الوطن العربي، بقسمة مجموع متوسطات سنوات كل مرحلة على عدد سنواتها، ومن المعروف أن هذه المتوسطات أصلاً عبارة عن حاصل قسمة نصف مجموع الأوزان الصراعية لجميع البلدان على العدد الكلي لهذه البلدان في سنة من السنوات، وقد اتبعت هذه الطريقة لتجنب تسجيل زيادة نعتبرها زائفة في الصراعات لمجرد زيادة البلدان، وما زلنا نعتبرها الطريقة الأدق في قياس شدة الصراع في الوطن العربي، في سنة من السنوات.

وإذا أخذنا لتوضيح وجهة النظر هذه، مثال قطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد المعاهدة مع اسرائيل في عام ١٩٧٩، فإننا لو عبّرنا عن شدة الصراع في هذه الحالة بالأوزان المطلقة، وبافتراض أن لدينا عشرة بلدان مثلاً ستقطع علاقاتها مع مصر، سنجد أن الشدة سوف تساوي ٤٠ (الوزن المنسوب لشريحة قطع العلاقات الدبلوماسية في شريحة الدراسة) × ١٠ = ٤٠٠. بينما لو اتّبعنا الطريقة الثانية، لكان متوسط شدة الصراع $\frac{٤٠٠}{١١}$ = ٣٦ و٣٦ ونعتقد، كما سبقت الاشارة، أن هذه الطريقة أكثر دقة، لأنها تجنبنا اعطاء وزن أكبر بكثير لفعل صراعي معين، لمجرد أنه تكرر من عدد كبير من البلدان، أو لنقل أننا نشير بهذا الى نصيب افتراضي لكل بلد من وزن التفاعلات الصراعية، كل سنة من السنوات.

شكل بياني رقم (٢)

تطور شدة الصراع في الوطن العربي (مجموع الأوزان) (١٩٤٥ - ١٩٨١)



وعلى أي حال، فإن المسألة يمكن أن تبقى خلافية من دون شك. وهذا هو السبب في أننا عرضنا للنتائج بالطريقتين، حتى يتبنى كل باحث الطريقة التي يراها أدق. ولحسن الحظ فإن فرق النتائج بين الطريقتين طفيف، فبدلاً من تقدم مرحلة المد القومي على مرحلة الانحسار القومي من حيث شدة الصراع فيها، أصبحت ـ أي مرحلة المدّ القومي ـ تأتي خلفها مباشرة، وبفارق ضئيل للغاية. ويعني هذا ان ملاحظتنا السابقة نفسها على ضرورة انتفاء النظرة القيمية للصراع، تبقى صحيحة.

ومن ناحية أخرى، فإن الشكل البياني رقم (٢) يوضح أن الاتجاه العام لشدة الصراع في الوطن العربي عبر الزمن، يبقى واحداً في الطريقتين، بمعنى وجود اتجاهات صاعدة وهابطة، وإن كان حساب تطور شدة الصراع بمجموع الأوزان وليس المتوسطات يعني أن القمة الصراعية، في كل مرحلة، تكون أعلى من المرحلة السابقة عليها (لاحظ عام ١٩٧٩ مقارناً بعام ١٩٧٦ وعام ١٩٧٦ مقارناً بعام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٣ مقارناً بعام ١٩٥٧ وعام ١٩٥٧ مقارناً بعام ١٩٥٠). ويبدو من الشكل أن الاستثناء الوحيد كان في حالة تصاعد الصراع من جديد في عام ١٩٦٦ ربما لأن حرب عام ١٩٦٧ لم تتح لتطور التفاعلات الصراعية في ذلك العام، أن يأخذ مجراه الذي كان متوقعاً له بعد ذلك.

ويعني ما سبق أنه، سواء حسبنا تطور شدة الصراع في الوطن العربي بالطريقة الواردة في الشكل البياني رقم (١) (متوسط الأوزان) أو بتلك الواردة في الشكل البياني رقم (٢) (مجموع الأوزان)، فإننا في حاجة الى تفسير هذا الصعود والهبوط الدوري. وتفسيرنا الأول لهذه الظاهرة، أن الصراعات العربية في أية مرحلة من المراحل، لا تحلّ وإنما تتم تهدئتها، أو على أحسن الفروض تسويتها تحت تأثير عامل أو آخر، بما يفيد أن محتوى الصراع ذاته يبقى كامناً كالبركان، يستعدّ للانفجار في أي لحظة. ولذلك، فمجرد ضعف أو اختفاء تأثير العوامل التي أدت الى التهدئة أو التسوية، أو ظهور عوامل جديدة تدفع الى الصراع، تبدأ الصراعات في التصاعد من جديد حتى نصل الى عامل تهدئة أو تسوية جديد أو أكثر، وهكذا.

فقد هدأت ردود الفعل ذات الطبيعة الصراعية التي ترتّبت على ضم الأردن للأجزاء غير المحتلة من فلسطين العربية عام ١٩٥٠ كنوع من القبول بالأمر الواقع، وليس انطلاقاً من حل جذري للمشكلة. ولذلك، فقد أطلت في ما بعد مشكلة كمشكلة الكيان والتمثيل الفلسطينيين برأسها كموضوع ارتبط بنسبة لا يستهان بها من التفاعلات الصراعية العربية ابتداء من منتصف الستينات وحتى الآن. وهدأت موجة الصراع من أجل التغيير في عام ١٩٥٨ بانتصار جزئي في لبنان، ولكن الأهم من ذلك أن الصراع الذي اشتعل بعد اسابيع

قليلة من وقوع أهم حدث يرمز الى نجاح قوى التغيير العربية ـ ألا وهو الثورة ضد النظام الملكي العراقي في عام ١٩٥٨ ـ بين الدولة القائدة لموجة التغيير (الجمهورية العربية المتحدة) وبين النظام الثوري الوليد في العراق، أوجد ظروفاً دفعت القيادة في الجمهورية العربية المتحدة الى التهدئة، بعد أن لم يعد مؤكداً أن الاسراع بخطى التغيير يعني بالضرورة تحقيق الأهداف المطلوبة(٢)، وهدأت درجة الصراع من أجل التغيير أيضاً حول ثورة اليمن، ودفاعاً عن ثورة الجزائر في ١٩٦٣ في مواجهة الخطر الاسرائيلي، فضلاً عن تشتت طاقات الدولة القائدة في مساندة الثورتين(٣). وهدأت درجة الصراع من أجل التغيير أيضاً، استمراراً لحماية ثورة اليمن والهجوم على النظام السعودي، ومطاردة للاستعمار البريطاني في جنوب اليمن عام ١٩٦٦ تحت وطأة حرب ١٩٦٧ وهزيمتها. وأحياناً، يبدو أن الصراعات تهدأ، لمجرد مرور الوقت وخفة حدة ردود الفعل الأولى، كما يبدو في أعقاب عام ١٩٧٩ على سبيل المثال، أو ظهور عوامل جديدة في الموقف كالحرب العراقية ـ الايرانية واغتيال الرئيس المصري أنور السادات، وتأثيرهما على شدة التفاعلات الصراعية العربية ـ المصرية.

ومن المثير للانتباه، في ختام هذا التحليل، أن نلاحظ البصمة المصرية الواضحة على تعرجات منحنى الصراعات العربية عبر الزمن إن سلباً أو إيجاباً، إذ انه باستثناء أحداث ضم الأردن للأجزاء غير الخاضعة للاحتلال الصهيوني من فلسطين في عام ١٩٥٠ نجد هذه البصمة اشارة إلى تأثير الدور المصري عربياً. فقد كان تصاعد الصراع من أجل التغيير في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ بقيادة مصرية التحمت بالقوة السورية، وكانت التهدئة أيضاً في ١٩٥٩ بفعل متعمد من جانب الجمهورية العربية المتحدة سبقت الاشارة الى مبرراته. وكان تصاعد الصراع نفسه من أجل التغيير والدفاع عن منجزاته في اليمن والجزائر في عام ١٩٦٣ بمشاركة مصرية واضحة وحاسمة في بعض الأحيان. وكان الانفراج في عام ١٩٦٤ بمبادرة مصرية. ثم كان التصعيد في عام ١٩٦٦ بمبادرة مصرية أيضاً، بعد أن فهمت القوى المحافظة سياسات الانفراج على أنها بداية للتراجع من قبل القوى الثورية.

وابتداء من عام ١٩٦٧ بدأت السمات السلبية للبصمة المصرية تدخل ساحة التأثير،

---

(٢) من المفيد في هذا السياق أن نشير الى التفسير الذي ساقه محمد حسنين هيكل لتلك التهدئة ويدور حول ما سمي بنكسة الثورة في العراق. ويقول هيكل بهذا الصدد انه «لم يعد كافياً انهيار النظام بانقلاب وإنما لا بد أن تكون الأرض ممهدة لاستقبال الجديد». وهكذا لم تعد القيادة في القاهرة في ذلك الوقت، على الرغم من ايمانها بالثورة، ترى أنه من المصلحة العربية ان تحاصر النظام السعودي مثلاً حتى تسقطه، وإنما لا بد قبل ذلك أن توجد القوى القادرة على قيادة النضال الوطني إلى غاياته القومية. انظر: محمد حسنين هيكل، «وداعاً يا صاحب الجلالة،» **الاهرام**، ١٩٦٢/١١/٢٠.

(٣) انظر: احمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١)، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٨.

فكانت التهدئة في النصف الثاني من عام ١٩٦٧ نتيجة لهزيمة عربية ومصرية بالدرجة الأولى، وكـان التصعيد في كـل من عامي ١٩٧٦ و١٩٧٩ نتيجـة للسياسـات المصرية الجـديدة تجاه الصراع العـربي ـ الاسرائيلي، وعمـوماً فـإنه في مـرحلة الانحسار القـومي، وبالـذات بعـد حرب ١٩٧٣ فقدت السياسة المصرية قدرتها بالكامل على تهدئـة الصراعات العـربية، سـواء نتيجة لغياب الزعامة المقبولة عربياً، أم لاتباع سياسات تلقى معـارضة عـربية واضحـة تصل الى حـد الاجماع في بعض الأحيـان. واحتفظت هـذه السيـاسـة فقط بقـدرتهـا عـلى تصعيـد الصراعات في النصف الثاني من السبعينات، لا من أجل التغيير، كما كـان الحال في مـرحلة المد القومي، وإنما نتيجة لاتباع سياسـات تخرج، جـزئياً أو كليـاً، عن القيم المستقرّة للنـظام الاقليمي العربي.

٢ ـ شدة الصراع في أقاليم الوطن العربي

بعد النظرة العامة السابقة الى تطور شدة الصراع عبر الزمن على مستوى الوطن العربي ككل، وجدنا أنه قد يكون من المناسب أن نرصد الظاهـرة نفسها عـلى مستوى الأقـاليم التي يتكوّن منها الوطن العربي، وذلك بافتراض أن التقارب الجغرافي يمكن أن يكون له أثر ما على شدة الصراعات داخل هذه الأقاليم، ولمحاولـة استخلاص الـدلالات من المقارنـة بين شـدة الصراعـات داخل الأقـاليم المختلفة، وعـلاقة تـطور شدة الصراع عـبر الزمن عـلى المستوى العربي ككل بمثيلتها على مستوى الأقاليم. ولهذا الغرض تمّ تقسيم الـوطن العربي الى أربعـة أقاليم على النحو التالي:

أولاً: اقليم المغـرب: ويتكـوّن من المغــرب وتـونس في الفـترة من ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ والمغرب وتونس والجزائر في الفترة من ١٩٦٢ ـ ١٩٧٢ والمغرب وتونس والجزائر وموريتانيا في الفترة من ١٩٧٣ وحتى نهاية فترة الدراسة.

ثـانياً: اقليم الـوسط: ويتكوّن من مصر وليبيـا في الفترة من ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥، ومصر وليبيا والسودان في الفترة من ١٩٥٦ وحتى نهاية الدراسة.

ثالثاً: اقليم المشرق: ويتكوّن من الأردن وسوريا والعراق ولبنـان في الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٥، ثم من هـذه الـدول إضـافـة الى فلسـطين في الفـترة من ١٩٧٦ وحتى نهايـة الدراسة.

رابعـاً: اقليم الجزيـرة: ويتكـوّن من السعـوديـة واليمن في الفـترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٦٠ ثم من السعـودية واليمن والكـويت في الفترة من ١٩٦١ ـ ١٩٦٦ ثم من السعـوديـة واليمن والكويت وجنـوب اليمن في الفـترة من ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠، ثم من السعـوديـة واليمن

العربية والكويت واليمن الديمقراطية والبحرين وقطر وعمان والامارات في الفترة من ١٩٧١ وحتى نهاية فترة الدراسة.

أما الصومال، فلم تدخل في أي اقليم، نتيجة انقطاعها عن الرقعة الأرضية للوطن العربي.

وقد نُظر إلى كل من هذه الأقاليم كنظم فرعية للصراع، وحسبت أوزان الصراع بين الدول المكوّنة لها في كل سنة، من خلال الجداول أرقام (٢ ـ ٣٨). وحسبت بعد ذلك متوسطات الأوزان الصراعية لكل اقليم في كل سنة اعتباراً من عام ١٩٥٨ بالنسبة الى اقليم المغرب، وعام١٩٥٣ بالنسبة إلى اقليم الوسط، عام ١٩٤٥ بالنسبة إلى اقليمي المشرق والجزيرة، بالطريقة نفسها المتبعة في حساب متوسطات الوطن العربي ،أي بقسمة نصف مجموع الأوزان الصراعية للدول أعضاء الاقليم في سنة معينة على عدد هذه الدول في تلك السنة. ولم نشأ أن نعرض لهذا في جداول مستقلة، لأنها لن تتضمن بيانات جديدة عن تلك الموجودة في الجداول أرقام (٢ ـ ٣٨)، بخاصة وأننا راعينا في ترتيب الدول في هذه الجداول أن تكون الدول الأعضاء في كل إقليم متجاورة. وهكذا، يستطيع القارىء أن يعيد قراءة هذه الجداول من «منظور إقليمي» ليتعرف على تكرارات وأوزان التفاعلات الصراعية في كل إقليم طيلة فترة الدراسة، ويوضح النموذج رقم (٣) هذه العملية.

ويبيّن الجدول رقم (٤١) متوسطات الأوزان الصراعية للأقاليم المختلفة في فترة الدراسة، مضافاً اليها المتوسط العام للأوزان الصراعية في الوطن العربي في الفترة نفسها، لكي يتمكن القارىء من مقارنة هذه المتوسطات.

وقد تمّ حساب المتوسط العام للأوزان الصراعية للأقاليم في فترة وجودها المستقل (٢٤ عاماً بالنسبة الى اقليم المغرب و٢٩ عاماً بالنسبة الى اقليم الوسط و٣٧ عاماً بالنسبة الى كل من اقليمي المشرق والجزيرة) بقسمة مجموع المتوسطات لكل إقليم في سنوات وجوده المستقل على عدد هذه السنوات، اضافة إلى حساب المتوسط العام للأوزان الصراعية في الوطن العربي في النطاق الزمني للدراسة بالطريقة نفسها. وقد جاءت النتائج على النحو الذي يوضحه جدول رقم (٤٢) والذي تمّ تمثيله بيانياً في الشكل رقم (٣).

ومن الواضح أن أشدّ الأقاليم صراعاً هو اقليم المشرق العربي. وقد زاد المتوسط العام لشدة الصراع فيه على المتوسط العام للوطن العربي ككل. وهذا يمكن استنتاجه بسهولة من أن أهم التفاعلات الصراعية التي دارت في الوطن العربي، كان مسرحها إقليم المشرق. فباستثناء قضايا الحدود في إقليم المغرب في الستينات والسبعينات، والخلاف المصري ـ السوداني المحدود حول مياه النيل في ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، والخلافات المصرية ـ الليبية والسودانية ـ الليبية ابتداء من النصف الثاني من السبعينات، والصراع حول الثورة اليمنية في

جدول رقم (٤١)

متوسط شدة الصراع في اقاليم الوطن العربي سنوياً (١٩٤٥ - ١٩٨١)

الاقليم / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
المغرب														١٩,٥	صفر	١٨	صفر	٥٨,٦٦	٢٤٤,٣٣
الوسط									صفر	صفر	صفر	٦,٦٦	٥٥,٣٣	٩٨	صفر	صفر	٤,٦٦	صفر	صفر
المشرق	١٤,٧٥	٢٩,٥	٨٢,٢٥	٤٧,٥	١٤٠,٥	١٠٥,٥	٤٤,٧٥	٣١,٧٥	١٣,٢٥	٢٦,٧٥	٦٣,٢٥	١١٧,٥	٣٨٢,٥	٥٤٦,٢٥	١٦٥,٥	٥٥٧	٧٢,٥	٨٠,٧٥	١٣٦,٢٥
الجزيرة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤٦,٣٣	١٨٤,٦٦
الوطن العربي	١٠,٨٥	٢٢,٤٢	٥٦	٤١	٩٦,٧١	١١٨	٤٠,٨٥	٢١,٢٨	٦,٦٢	٢٢	٦٨,٢٥	٩٢	٣٧٠,٨٨	٢٦٢,١٦	١٩٢,٥	٢٢٨,٩	١٧٣,٧٥	٢١١,٩٩	٢٥٤,٣٨

تابع جدول رقم (٤١)

الاقليم / السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المغرب	٢٨	٤,٣٣	١٧٦,٦٦	٧٦,٦٦	١٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨,٢٥	١٠٣,٢٥	١٨٥,٥	١٢٣,٥	٧٩	١٦٠,٥	٥١,٥	١٠٠,٢٥
الوسط	صفر	صفر	صفر	صفر	٧,٣٣	صفر	صفر	صفر	٢٨,٣٣	٨,٦٦	١٥٢,٦٦	٣٣٢,٦٦	٣٧٤	٤١٨,٦٦	٤,٣٣	١٠١,٣٣	٩٢,٦٦	٥٣٣,٦٦
المشرق	١٠٩,٢٥	صفر	١٦٤,٧٥	٨٩,٥	٩,٧٥	٤٩,٧٥	٧٩,٢٥	١٦,٧٥	٢٩	٤١,٥	١١	١٥٧,٢٥	٢١٩,٢	٦٠	١١٤,٦	٤٩,٦	٢٣٠	١٥٣,٦
الجزيرة	٤٧	١٨	١٥٢,٣٣	٧٩,٢٥	٥٤,٥	١١٢,٥	٤٤,٧٥	٤,٥	٤٣,٨٧	٢٥,١٢	١٥,٣٧	٢٤,٥	٢,٣٧	٧,٧٥	٥٦,٣٧	٤٧,٣٧	١٦,٢٥	١٦,١٢
الوطن العربي	٦٧,٦١	٧٩,٣	٢٤٠,٣٨	١٨٠,٠٧	٣٥,٧١	٥٥,٧١	٨٤,٢١	٣٥,٠٥	٥٨,٠٥	٤٥,٧٨	٤٤,٩	١٢١,٢٥	١٩٣,٩٤	١٥٩,٥٢	٨٨,٠٩	٢١٩	١٨٤,٩٥	١٩٦,٦٦

نموذج رقم (٣)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا
موريتانيا		النظام	الفرعي	للصراع		النظـــام			
الجزائر	النظام			اقليم		الفـــرعـــي			
تونس	الفرعي	للصراع		المغرب		للصـــــراع			
المغرب	في	اقليم	المغرب			فــــي			
ليبيا			النظـــــــام			اقليم			
السودان		الفرعي	للصراع				الوسط		
مصر	في	اقليم	الــوســــــط						
فلسطين					النظـــــام				
سوريا					الــفـــــرعـي				
لبنان					لــلصـــــراع				
الأردن					فــي اقـليـــم				
العراق					المـشـــــرق				
السعودية									
اليمن ع .					الــنـــظـــــام				
الكويت					الفــرعـي				
اليمن د.					لـلصـــــراع				
البحرين					فــــي				
قطر					اقـليــــم				
عمان					الجـزيـــــرة				
الامارات									
الصومال						خـــارج		التقســـيمات	

كيفية قراءة الجداول أرقام (٢ ـ ٣٨) من منظور إقليمي

لبنان	الأردن	العراق	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال

النظام الفرعي للصراع في اقليم المشرق

النظام الفرعي للصراع في اقليم الجزيرة

خارج القطاعات الإقليمية

الإقليمية

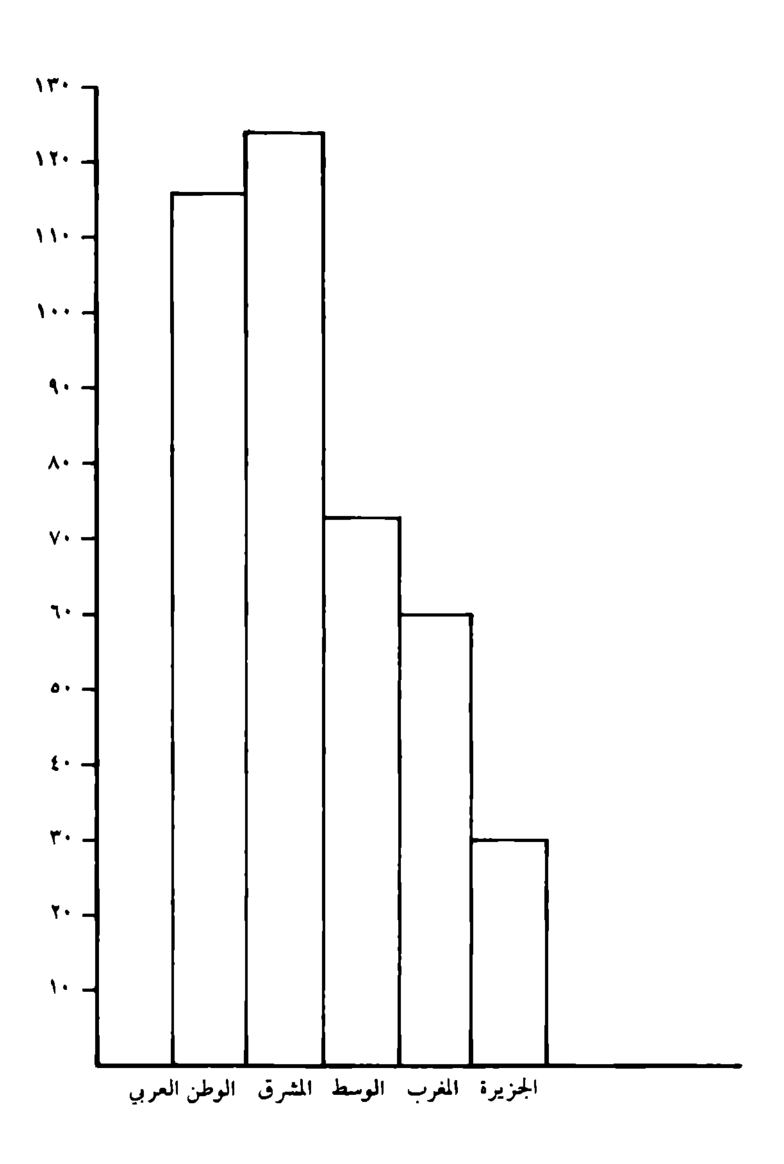
جدول رقم (٤٢)
متوسط شدة الصراع في الوطن العربي وأقاليمه في مجمل فترة الدراسة
(١٩٤٥ - ١٩٨١)

الاقليم	المتوسط
المغرب	٦٠,٤٩
الوسط	٧٣,٠٦
المشرق	١٢٣,٥٨
الجزيرة	٢٩,٧
الوطن العربي	١١٥,٦٨

الستينات، والصراعات الناجمة عن ظهور نظام ماركسي في جنوب اليمن، كان مسرح باقي الصراعات المهمة هو إقليم المشرق العربي: ضمّ الأجزاء غير المحتلة من فلسطين في ١٩٥٠، معركة الأحلاف في منتصف الخمسينات، الصراع حول سوريا عام ١٩٥٧، الصراع الأهلي في لبنان في ١٩٥٨، الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق أواخر الخمسينات وأوائل الستينات - الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والأردن في الفترة نفسها، الصدام بين الكيان الفلسطيني وأقطار المشرق العربي كافة في فترات مختلفة اعتباراً من عام ١٩٦٩ وحتى نهاية فترة الدراسة، الخلاف السوري - العراقي وبالذات اعتباراً من النصف الثاني من السبعينات، وهكذا فإنه، بينما كانت لكل اقليم قضية صراعية واحدة تقريباً، أو اثنتان على الأكثر، كانت لاقليم المشرق العربي كل هذه القضايا السابقة الاشارة إليها.

ويمكن ان نحاول إيجاد تفسير لذلك بأكثر من طريقة. فلا شك، أولاً، أن الموقع الاستراتيجي لاقليم المشرق العربي قد جعله هدفاً رئيسياً لأهم محاولات الاختراق الخارجي للوطن العربي (معركة الأحلاف في الخمسينات على سبيل المثال)، وحتّم على الدولة العربية القائدة، في النصف الثاني من الخمسينات، وطيلة الستينات، عدم تجاهل أي تقدم تحرزه القوى المعادية لها في هذا الاقليم. ومن هنا، ألقت مصر بثقلها الكامل في المعارك التي دارت في هذا الاقليم، ثم كان التحام مصر وسوريا عاملاً مضافاً زاد من حدّة الصراع من أجل

شكل بياني رقم (٣)
متوسط شدة الصراع في الوطن العربي وأقاليمه (١٩٤٥ - ١٩٨١)



التغيير في هذا الاقليم، طيلة سنوات الوحدة بين ١٩٥٨ و١٩٦١.

ومن ناحية أخرى، فإن الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين جعل اقليم المشرق العربي بالذات ـ باعتبار ان ثلاثة من أعضائه تتاخم الكيان الصهيوني جغرافياً، إضافة الى الوضع الخاص لفلسطين ـ أكبر مساحة للخلاف حول قضايا المواجهة مع اسرائيل، والكيان الفلسطيني، والوجود الفلسطيني البشري على أراضي الأقطار العربية، وحرية العمل الفلسطيني المسلح ضد اسرائيل.

كذلك فإنه، باستثناء مصر، حقّقت أقطار المشرق العربي سبقاً نسبياً في مجال الاستقلال السياسي والتطور السياسي عموماً، مما جعل حركات التغيير داخل هذا الاقليم تسبق غيره من الأقاليم. وهكذا وصل الصراع من أجل التغيير ذروته في عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨ في هذا الاقليم، بينما لم تستقل الجزائر إلا في عام ١٩٦٢، ولم تحدث الثورة في ليبيا إلا في ١٩٦٩. وباستثناء السعودية واليمن والكويت التي استقلت في١٩٦١،لم تستقل باقي أقطار إقليم الجزيرة إلا في أواخر الستينات وأوائل السبعينات، فضلاً عن أن أول ثورة من أجل التغيير في الجزيرة وقعت في عام ١٩٦٢.

غير ان حركات التغيير في المشرق، لم تكن قد حققت أهدافها بالكامل عندما بدأت تعرف ـ ولأول مرة في الوطن العربي ـ ظاهرة الانقسام بين قوى التغيير ذاتها، وهو الأمر الذي بلغ ذروته في الصدام بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، أثناء حكم عبد الكريم قاسم. وهكذا تبعثرت الجهود، وبدأ نظام الأولويات يختلف، أو حتى يختلّ، واستمرت هذه الظاهرة حتى الآن في اقليم المشرق، ولعبت من دون شك دوراً مضافاً في زيادة حدة الصراع فيه.

وأخيراً، فإنه لا شك أن التركيبة المعقدة للسكان في بعض أقطار الاقليم، وبالذات في لبنان، لعبت دوراً في ظهور بعض الصراعات وشدتها في الاقليم.

أما إقليم الوسط ـ الثاني في الترتيب من حيث المتوسط العام للأوزان الصراعية في فترة الدراسة ـ فقد ظل فترة طويلة بعيداً عن أي صراعات ذات شأن، إذ انه باستثناء الفترة القصيرة (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨) لتصاعد الخلاف المصري ـ السوداني في شأن مياه النيل، لم تحدث في هذا الاقليم صراعات تذكر، إلا بعد أن بدأ الخلاف بين سياسات النظامين الليبي والمصري يشتدّ بالذات، وفي أعقاب التوجهات المصرية الجديدة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اعتباراً من اتفاقية فك الاشتباك الثانية في ١٩٧٥ خصوصاً. وقد لعب الموقف السوداني الذي بدأ يتكيّف مع السياسة المصرية شيئاً فشيئاً، في الوقت الذي كان الموقف العربي العام معارضاً لهذه السياسة، دوراً واضحاً من دون شك في زيادة شدة الصراع في

الاقليم في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، بعد أن أدى ذلك الى فتح جبهة الصدام بين النظامين الليبي والسوداني على مصراعيها.

وواضح أن السياسة المصرية هي التي حدّدت ايقاع الصراع في اقليم الوسط في فترات خفت حدة التفاعلات الصراعية وشدتها معاً، فعندما كانت مصر تقوم بدور قيادي عربي مع قوى التغيير حتى عام ١٩٧٠ عموماً لم تظهر أي بوادر صراعية تذكر في الاقليم، باستثناء الخلاف المصري ـ السوداني في شأن مياه النيل (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨) كما سبقت الاشارة، بل إن ظهور قوة ثورية جديدة هي ليبيا بعد عام ١٩٦٩ لم يؤد الى أي نتائج صراعية تذكر في الاقليم، نتيجة أن هذه القوة في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ اعتبرت إضافة يعتد بها الدور المصري، وظلت الأمور تسير على هذا المنوال عموماً، حتى بدأ التحوّل في السياسة المصرية كما سبق أن بينا، وإن كان الانصاف يقتضي الاشارة الى ان سرعة ايقاع السياسات الليبية وإلحاحها على دفع السياسة المصرية في الاتجاه الذي تريده (كما اتضح في قضية الوحدة بين مصر وليبيا مثلاً) كانا مسؤولين، ولو جزئياً، عن تصاعد حدة الصراع في هذا الاقليم.

ومن ناحية أخرى، فإنه لا شك أن اختلال ميزان القوى في الاقليم لمصلحة مصر بوضوح، منذ السنة الأولى في حياة الاقليم (١٩٥٣) وحتى عام ١٩٧٠ قد ثبط من دون شك عملية التفاعلات الصراعية فيه، غير أنه مع نهاية الستينات بدأت آثار الهزيمة في ١٩٦٧ تظهر، ثم اختفت قيادة عبد الناصر في ١٩٧٠، وزادت حدة المشكلات الاقتصادية في مصر، في الوقت الذي ظهرت قيادة حركية في ليبيا تستند الى امكانات مادية ضخمة نسبياً من عائدات النفط، استغلّت في عمليات متعددة، منها عمليات لبناء القوة العسكرية الليبية، فضلاً عن دورها المحتمل كمصدر للمساعدات الخارجية. وأدى هذا كله الى بداية تغيير في ميزان القوى في الاقليم لغير مصلحة مصر، وتسبّبت محاولة كل من مصر وليبيا التحكم في عملية التغيير هذه لمصلحتها في تفاعلات صراعية عدة.

وبالنسبة الى اقليم المغرب، فقد كان من الواضح أنه يمتلك من البداية العناصر الذاتية المطلوبة لإيجاد تفاعلات صراعية. وقد تمثلت هذه العناصر في خلافات الحدود والخلافات الاقليمية خصوصاً. ففي إقليم الوسط، لم تكن هناك أبداً قضية ثنائية مباشرة بين مصر وليبيا، أو ليبيا والسودان، والقضية الثنائية الوحيدة التي لعبت دوراً ما في التفاعلات الصراعية كانت قضية مياه النيل بين مصر والسودان، واحتاج الأمر أن تغيّر مصر سياستها العربية حتى تبدأ التفاعلات الصراعية في التصاعد. أما في اقليم المغرب، فقد كانت قضايا الصراع موجودة ثنائياً بين الأطراف، وقد أدت الطبيعة الجغرافية لهذه القضايا، فضلاً عن القدرة النسبية للأطراف على أحداث الصراع نتيجة الحدّ المعقول من عدد السكان والبناء العسكري والموارد الاقتصادية، إلى تكرار الصدامات المسلحة واسعة النطاق بصدد هذه الصراعات، وهو أمر لم يشهده اقليم الوسط على الاطلاق، باستثناء الصدام

المصري ـ الليبي المحدود في ١٩٧٧، بل إن اقليم المشرق لم يشهده، على الرغم من شدة الصراع فيه، باستثناء المصادمات العسكرية المتعلقة بالوجود الفلسطيني في الأقطار العربية وربما كانت الصدامات المسلحة بين شمال اليمن وجنوبه التي تكررت منذ أواخر الستينات وفي السبعينات، هي الوحيدة التي تقارن بهذه الحالة التي نعرض لها في إقليم المغرب، وإن كانت الملابسات مختلفة الى حد كبير.

ويثير الانتباه أن القمم الأربع لتصاعد التفاعلات الصراعية في إقليم المغرب، ترتبط بقمم مماثلة في الوطن العربي (انظر الجدول ٤١، سنوات ٦٣، ٦٦، ٧٦، ٧٩) وهو وضع لا نجده على هذا النحو في أي اقليم آخر (انظر الجدول) ويثير هذا السؤال على الفور عن علاقة الارتباط التي يمكن أن توجد بين الصراع على مستوى الوطن العربي ككل، وداخل إقليم من أقاليمه، بخاصة وأنه في الحالات الأربع كان تصاعد الصراع في الوطن العربي ككل، هو الأسبق زمنياً عموماً.

ولا شك أنه يمكن أن يكون هناك افتراض بأن مناخ الصراع العام في الوطن العربي، يمكن أن يعمل كمحفّز للصراع في الأقاليم. فعندما تصاعد الصراع في شأن الثورة اليمنية، مثلاً، في عامي ١٩٦٢ و١٩٦٣، وشاركت فيه الدولة العربية القائدة، واكسبته بذلك طابعه العربي العام، وتمّ اللجوء فيه الى القوة المسلحة، لا شك أننا يمكن ان نفترض أن ذلك قد شجّع اللجوء الى العنف في الصراع المغربي ـ الجزائري. وعندما بدأ مناخ المواجهة يسود بين القوى العربية المحافظة والتقدمية في الوطن العربي منذ أواخر ١٩٦٥ وأوائل١٩٦٦، لا شك أننا يمكن أن نفترض أن يؤدي هذا الى تشجيع المناخ نفسه بين الجزائر والمغرب. كذلك لا يفوتنا أن نشير إلى التأثر الواضح لشدة الصراع في الإقليم بمناخ الانفراج العربي الذي ساد في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، غير أن التحقق العلمي الدقيق من صحة هذه الفروض، يتطلب من دون شك دراسات أكثر تعمقاً.

ولقد أظهر إقليم الجزيرة قدرة عالية على تجنب الصراع في فترة الدراسة، إذ اختفت التفاعلات الصراعية تماماً منه، طيلة الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦١، ومن الواضح أن ذلك كان يرجع عموماً إلى تجانس النظام السياسي في الدولتين اللتين تكون منهما الاقليم في الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٠. وعندما انضمت الكويت في عام ١٩٦١ كان نظامها وراثياً مثلهما، وذلك فضلاً عن الدور الذي لعبه النظام السعودي في مساعدة نظام الامامة في اليمن على مواجهة التحديات التي واجهها عامي ١٩٤٨ و١٩٥٥ خصوصاً.

وعندما وقع التحدي الكامل للقيم السائدة في النظام، بنجاح الثورة اليمنية ضد نظام الامامة في ١٩٦٢ تفجر الصدام عنيفاً، وزاد عنفه بسبب أن الثوار كانوا أكثر من عانى من التحالف السابق بين النظامين الامامي والسعودي، ولأنهم قرروا الاستعانة بمصر الدولة

العربية القائدة في ذلك الوقت، ومن هنا اكتسب الصراع طابعه العربي العام، وحشدت له موارد أضخم بكثير من موارد طرفيه المباشرين. ولهذا فإن حدته قد خفت كثيراً عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ مع مناخ الانفراج العربي، لتعود الى التصاعد من جديد بعد تبدّد هذا المناخ، غير أن هذا كما هو واضح من التحليل السابق، لا يعني أن الصراع كان فاقداً لعناصره الذاتية، بدليل أنه استمر بعد انسحاب مصر منه في أعقاب هزيمتها في عام ١٩٦٧.

واعتباراً من أواخر الستينات، بدأت بؤرة جديدة للصراع تتكوّن بظهور النظام الماركسي في جنوب اليمن، وقد أدى هذا الى نوعين من الصراعات، أولهما صراعات بين شطري اليمن، وهذه يمكن تشبيهها مع الفارق بالصراعات الأهلية، نظراً لحقيقة وجود يمن واحد جغرافياً وسكانياً على الأقل، ولذلك فإن تلك الصراعات، بغض النظر عن الخلافات في التفاصيل، كانت في التحليل الأخير صراعاً حول صياغة مستقبل اليمن الموحد، وثانيهما صراعات بين النظام الجديد والقوى المحافظة في المنطقة، وبالذات السعودية وعُمان. وهذه الصراعات سرعان ما بدأت حدتها تخفّ، نتيجة الموارد المحدودة للغاية للنظام في اليمن الديمقراطية، وعدم استعداد السياسة السوفياتية لدعمه في هذا الاطار في تصعيد الصراعات، في منطقة أشدّ ما تكون حساسية بالنسبة الى المصالح الغربية، فضلاً عن وجود رغبة سوفياتية واضحة في التعامل الدبلوماسي الطبيعي مع دول المنطقة.

ولقد كان دخول أربعة بلدان محافظة مرة واحدة إلى اقليم الجزيرة في عام ١٩٧١، فضلاً عن أنها جميعاً تنتمي الى فئة الدول الصغيرة، ذات القدرة المحدودة للغاية على أحداث الصراع، أثره الواضح على زيادة التجانس داخل الاقليم، وتقليل شدة الصراع فيه. وفي الواقع، أن زيادة شدة التفاعلات الصراعية في أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩ (راجع الجدول ٤١) تعود إلى التفاعلات بين شطري اليمن أساساً، وقد لعب الوزن السعودي داخل مجموعة البلدان المحافظة في اقليم الجزيرة، دوراً ي تجنّب الصراع بين هذه البلدان ودفعها فيما بعد إلى مرحلة أولى من مراحل الاندماج، كما انعكس في تجربة مجلس التعاون الخليجي.

وأخيراً، فإن النتائج السابقة تشير الى أن النظم الاقليمية الفرعية، باستثناء اقليم المشرق، لم تعمل في النظام الاقليمي العربي كنظم أشد صراعاً، وهذا يعني أن التفاعلات الصراعية في الوطن العربي، كان لها بعدها العربي العام عموماً، بخاصة وأن وقوع اقليم المشرق في قلب التفاعلات العربية، وانغماس مصر في تفاعلاته الى حد بعيد، يمكن من الافتراض بأن الشدة العالية للصراع في هذا الاقليم، لم تكن راجعة أساساً الى وجود صراعات اقليمية شديدة، وإنما الى أن الاقليم ذاته كان مسرحاً لأهم الصراعات العربية.

ثانياً: انتشار الصراع

لا شك أن قياس شدة الصراع في الوطن العربي، وأقاليمه المختلفة، عبر فترة الدراسة، من خلال المتوسطات السنوية العامة للأوزان الصراعية، أفاد كثيراً في اعطاء مؤشرات بدرجة أو أخرى من الدقة عن تطور ظاهرة الصراع بين البلدان العربية في هذه الفترة، وفي هذا الجزء، نحاول أن ندعم تحليل الدراسة لهذا التطور، بمحاولة قياس ما نسميه انتشار الصراع بين البلدان العربية في النطاق الزمني للدراسة، ونقصد بانتشار الصراع هنا تحديد النسبة المئوية لحالات الصراع الثنائية التي وقعت بين البلدان العربية، الى العدد الأقصى الممكن لهذه الحالات.

ولنحاول أن نقدم مثالاً على ذلك، ولنفترض تبسيطاً أن النظام الذي نبحث التفاعلات الصراعية فيه يتكون من ثلاثة بلدان هي أ، ب، ج. هنا، سيكون الحد الأدنى الممكن للحالات الصراعية الثنائية في هذه النظام صفراً، بمعنى ألا يوجد تفاعل صراعي واحد داخل هذا النظام، وفي هذه الحالة يكون الانتشار صفراً، أما الحد الأقصى الممكن للحالات الصراعية فهو ثلاثة على النحو التالي:

أ × ب
أ × ج
ب × ج

وهذه الحالة إذاً هي حالة «حرب الجميع ضد الجميع» إذا استعرنا تعبير توماس هوبز، ونقلنا نطاقه إلى العلاقات الدولية، فإذا تحققت هذه الحالة في الواقع أصبحت درجة انتشار الصراع هي ١٠٠ بالمائة، أما إذا وقعت حالة صراعية واحدة فستكون درجة الانتشار هي $\frac{١}{٣}$ بالمائة (٣٣ و٣٣ بالمائة) وإذا وقعت حالتان تكون درجة الانتشار هي $\frac{٢}{٣}$ بالمائة (٦٦ و٦٦ بالمائة) وهكذا.

ولما كان العدد الأقصى لحالات الصراع في أي نظام، يمكن أن يحسب من خلال المعادلة التالية:

$$ص = \frac{س\,(س - ١)}{٢}$$

(حيث ص هي العدد الأقصى لحالات الصراع في النظام وس هي عدد الدول فيه)
فإن انتشار الصراع في النظام، في سنة معينة، يمكن أن يحسب وفق المعادلة التالية:
$ش = \frac{ف}{ص}$ بالمائة.

حيث ش هي درجة انتشار الصراع في النظام، وف تمّثل العدد الفعلي للحالات الصراعية الثنائية، بينما تمثل ص كما سبقت الاشارة العدد الأقصى الممكن لحالات الصراع في النظام.

ولعله من الواضح الآن، أن انتشار الصراع يعني شيئاً مختلفاً عن شدته. فقد يزيد الانتشار في سنة من السنوات الى درجة كبيرة عن السنة السابقة عليها، بينما تقل الشدة، ويرجع ذلك إلى أن حالتين من الحالات الصراعية الثنائية في النظام، أو ثلاث مثلاً كانت من الشدة (صدامات عسكرية واسعة مثلاً) بحيث فاقت عشر حالات ثنائية مثلاً اقتصرت على تفاعلات صراعية قليلة الحدة (رفض منح تأشيرات دخول لمواطنين أو طردهم مثلاً). وقد رأينا أن انتشار الصراع مع ذلك، يمكن ان يكون مفيداً في بيان المدى والظروف التي أمكن فيها تجنب التفاعلات الصراعية تماماً بين دول معينة، أو في أقاليم معينة.

وكما في الجزء السابق، سنحاول قياس درجة انتشار الصراع على مستوى الوطن العربي ككل أولاً ثم داخل الأقاليم التي يتكون منها ثانياً.

١ ـ انتشار الصراع في الوطن العربي

يعرض هذا الجزء لمحاولة قياس درجة انتشار الصراع في الوطن العربي ككل. ولهذا الغرض، تمّ حساب هذه الدرجة وفقاً للمعادلة المشار إليها في المقدمة (ش = $\frac{ف}{ص}$ بالمائة) في الوطن العربي ككل، في كل سنة من سنوات الدراسة. غير أنه، إضافة الى ذلك، وجد أنه قد يكون من المفيد للقارىء والباحث أن تضيف محاولة لقياس درجة انتشار الصراع بالنسبة لكل دولة، على الرغم من أن هذه الدراسة لا تهتم بسلوك كل بلد على حدة. ويتم هذا القياس بطريقة أبسط للغاية، إذ ان ص (العدد الأقصى الممكن لحالات الصراع) بالنسبة لدولة معينة لن يكون $\frac{س(س-١)}{٢}$ كما هو الحال بالنسبة الى النظام ككل، وإنما سيكون هو س ـ ١، حيث س أيضاً هي عدد الدول في النظام، وهذا واضح للغاية، فإذا كان عدد الدول في نظام معين هو سبعة مثلاً، فإن العدد الأقصى لحالات الصراع لأي من هذه الدول هو ستة، وهكذا. ويلخص الجدول رقم (٤٣) نتائج هذه العملية.

وقد تم تمثيل درجة انتشار الصراع في الوطن العربي ككل المتضمنة في هذا الجدول بيانياً في الشكل البياني رقم (٤).

ومن الواضح، سواء من مراجعة الأرقام الخاصة بدرجة انتشار الصراع في الوطن العربي وتطورها عبر الزمن، أم من خلال مراجعة الشكل البياني رقم (٤)، ان انتشار الصراع لا يتجه الى التزايد باستمرار، وإنما يأخذ اتجاهات صاعدة وهابطة عبر الزمن، مثله في هذا مثل شدة الصراع، كما سبق أن رأينا. مع فارق مهم بين تطور شدة الصراع وانتشاره، وهو أنه

جدول

انتشار الصراع في الوطن

(نسب)

البلد / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
موريتانيا																	
الجزائر																	
تونس														١٨,١٨	١١,١١	٢٢,٢٢	١٨,١٨
المغرب														١٨,١٨	صفر	٢٢,٢٢	٩,٠٩
ليبيا									صفر	صفر	صفر	صفر	١٢,٥	٩,٠٩	صفر	صفر	٩,٠٩
السودان												١٢,٥	١٢,٥	١٨,١٨	صفر	صفر	٩,٠٩
مصر	صفر	صفر	١٦,٦١	١٦,٦٦	٣٣,٣٣	٥٠	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	صفر	٤٢,٨٥	١٤,٢٨	٥٠	٦٢,٥	٧٧,٧٧	٣٣,٣٣	٤٤,٤٤	٧٢,٧٢
فلسطين																	
سوريا	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٥٠	١٤,٢٨	٤٢,٨٥	٢٨,٥٧	٣٧,٥	٥٠	٧٧,٧٧	٣٣,٣٣	٤٤,٤٤	١٨,١٨
لبنان	٣٣,٣٣	١٦,٦٦	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٥٠	٥٠	١٦,٦٦	٣٣,٣٣	١٤,٢٨	١٤,٢٨	٢٨,٥٧	٣٧,٥	٥٠	٥٤,٥٤	٢٢,٢٢	٣٣,٣٣	٢٧,٢٧
العراق	١٦,٦٦	١٦,٦٦	صفر	١٦,٦٦	٨٣,٣٣	١٠٠	١٦,٦٦	٥٠	صفر	٢٨,٥٧	٥٧,١٤	٦٢,٥	٣٧,٥	٥٤,٥٤	٤٤,٤٤	٢٢,٢٢	٦٣,٦٣
الأردن	١٦,٦٦	٥٠	٦٦,٦٦	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	١٠٠	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	صفر	١٤,٢٨	صفر	٥٠	٥٠	٥٤,٥٤	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٢٧,٢٧
السعودية	١٦,٦٦	٣٣,٣٣	١٦,٦٦	١٦,١٦	٥٠	٥٠	١٦,٦٦	صفر	صفر	صفر	٢٨,٥٧	٢٥	٢٥	٢٧,٢٧	١١,١١	صفر	١٨,١٨
اليمن ع.	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	صفر	صفر	صفر	صفر	١٤,٢٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩,٠٩
الكويت																	٩,٠٩
اليمن د.																	
البحرين																	
قطر																	
عمان																	
الامارات																	
الصومال																	
الوطن العربي	١٤,٢٨	١٩,٠٤	٢٣,٨	٢٨,٥٧	٥٧,١٤	٦٦,٦٦	٢٨,٥٧	٢٨,٥٧	٣,٥٧	١٧,٨٥	٢١,٤٢	٣٠,٥٥	٣٣,٣٣	٣٢,٨١	١٥,٥٥	١٧,٧٧	٢٤,٢٤

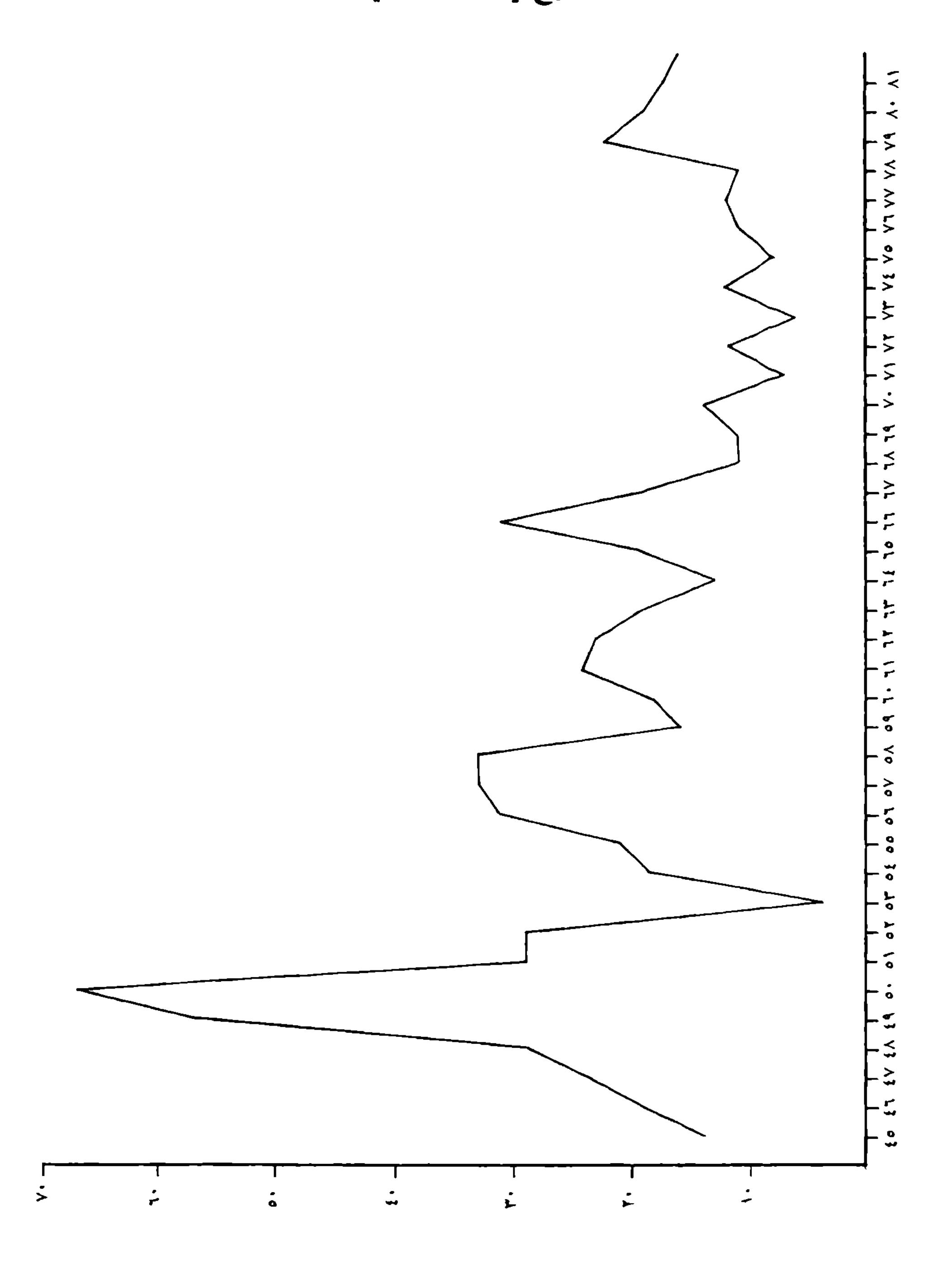
رقم (٤٣)

العربي (١٩٤٥ - ١٩٨١)

مئوية)

١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢
٥	١٠	١٠	٥	١٠	٥	٥,٢٦	صفر	صفر											
٢٠	٢٥	٢٠	٣٥	١٥	٢٠	١٥,٧٨	١٠,٥٢	صفر	صفر	صفر	٧,٦٩	صفر	١٥,٣٨	٢٣,٠٧	٣٣,٣٣	٨,٣٣	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٨,٣٣
٥	٢٠	١٠	٥	٥	١٠	١٠,٥٢	١٥,٧٨	٥,٥٥	١١,٧٦	صفر	٧,٦٩	صفر	٢٣,٠٧	٣٠,٧٦	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	صفر	٨,٣٣	١٦,٦٦
١٥	٢٠	٢٥	١٠	١٠	١٠	١٠,٥٢	١٠,٥٢	٥,٥٥	٥,٨٨	٥,٨٨	صفر	صفر	صفر	٧,٦٩	٢٥	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٢٥	١٦,٦٦
٤٥	٥٠	٣٥	٣٠	٥٥	٣٠	٢٦,٣١	٣٦,٨٤	١١,١١	٢٩,٤١	٢٣,٥٢	١٥,٣٨	٧,٦٩	صفر	صفر	٨,٣٣	صفر	صفر	صفر	صفر
١٥	صفر	١٥	صفر	٥	٥	٥,٢٦	٥,٢٦	صفر	١٧,٦٤	١١,٧٦	٧,٦٩	صفر	٧,٦٩	صفر	١٦,٦٦	٨,٣٣	صفر	صفر	صفر
٥٥	٦٠	٨٥	٣٥	٣٠	٢٠	١٠,٥٢	٢١,٠٥	١١,١١	٢٣,٥٢	٥,٨٨	٢٣,٠٧	٧,٦٩	١٥,٣٨	٢٣,٠٧	٣٣,٣٣	٢٥	١٦,٦٦	٤١,٦	٤١,٦٦
٢٥	٢٥	٣٥	١٠	٢٠	٢٥														
٣٠	٣٥	٤٠	١٥	١٥	٣٠	١٠,٥٢	٣١,٥٧	٥,٥٥	١١,٧٦	٥,٨٨	٢٣,٠٧	١٥,٣٨	٢٣,٠٧	٣٠,٧٦	٥٨,٣٣	٤١,٦٦	٥٠	٤١,٦٦	٣٣,٣٣
٥	١٥	٢٥	صفر	١٠	١٠	صفر	٥,٢٦	١٦,٦٦	١١,٧٦	صفر	صفر	٤٦,١٥	١٥,٣٨	١٥,٣٨	٢٥	٨,٣٣	٨,٣٣	١٦,٦٦	٢٥
٢٠	٢٥	٤٥	٣٥	٢٠	١٠	٥,٢٦	١٠,٥٢	٥,٥٥	٢٩,٤١	١٧,٦٤	٣٠,٧٦	١٥,٣٨	صفر	٢٣,٠٧	٤١,٦٦	٨,٣٣	٨,٣٣	٤١,٦٦	٤١,٦٦
١٥	٢٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٥,٢٦	١٥,٧٨	١٦,٦٦	٤١,١٧	٢٩,٤١	٣٨,٤٦	صفر	صفر	٣٠,٧٦	٢٥	٨,٣٣	٨,٣٣	٢٥	٤١,٦٦
٣٥	٣٠	٣٠	١٠	١٥	٥	٥,٢٦	١٠,٥٢	صفر	٥,٨٨	١١,٧٦	١٥,٣٨	٢٣,٠٧	٢٣,٠٧	٣٨,٤٦	٧٥	٢٥	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٢٥
صفر	٥	١٠	١٥	صفر	صفر	٥,٢٦	صفر	٥,٥٥	٥,٨٨	٥,٨٨	١٥,٣٨	١٥,٣٨	١٥,٣٨	٣٠,٧٦	٨,٣٣	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٨,٣٣	٢٥
٥	٢٠	١٥	٥	٥	٢٠	صفر	٢٦,٣١	١١,١١	٥,٨٨	صفر	٧,٦٩	صفر	صفر	٧,٦٩	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٨,٣٣	٨,٣٣	٢٥
١٥	٢٠	١٥	١٥	١٥	٥	١٠,٥٢	٥,٢٦	١١,١١	١١,٧٦	صفر	٧,٦٩	٢٣,٠٧	١٥,٣٨	صفر					
٥	٢٠	١٠	صفر	صفر	٥	٥,٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر									
٥	٥	٥	صفر	صفر	٥	٥,٢٦	٥,٢٦	صفر	صفر	صفر									
٥	٥	٢٥	٥	صفر	٥	١٠,٥٢	٥,٢٦	٥,٥٥	صفر	صفر									
٥	٥	٥	صفر	صفر	صفر	صفر	١٥,٧٨	صفر	صفر	صفر									
١٠	٥	صفر	صفر	١٠	صفر	١٠,٥٢	صفر												
١٦,١٩	١٩,٠٤	٢,٣٨	١١,٤٢	١١,٩	١٠,٩٥	٧,٨٩	١١,٥٧	٥,٨٤	١١,٧٦	٦,٥٣	١٤,٢٨	١٠,٩٨	١٠,٩٨	١٨,٦٨	٣٠,٧٦	١٩,٢٣	١٢,٨٢	١٩,٢٣	٢٣,٠٧

شكل بياني رقم (٤)
تطور انتشار الصراع في الوطن العربي (١٩٤٥ - ١٩٨١)



بـالنسبـة الى شـدة الصراع يـوجـد تقـارب نسبي بـين القمم الصراعيـة في المنحنى لسنـوات ١٩٥٧، ١٩٦٠، ١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٧٦، ١٩٧٩، بـل إننا عنـدمـا استخـدمنـا مجمـوع الأوزان وليس المتوسطات (راجع الشكل البياني رقم ٢) وجدنا أنه مع اتجاه المنحنى للصعـود والهبوط، إلا أنه بهذه الطريقة في قياس شـدة الصراع وصل الى مستـويات صراعيـة أعلى في سنتي ١٩٧٦، ١٩٧٩ عـلى التوالي، أمـا في حالـة تـطور انتشـار الصراع، فـإن قمم المنحنى آخـذه في التناقص مـع الزمن في إطـار الصعود والهبـوط. فهي، بصفة عـامة، تهبط في كـل مرحلة جديدة الى مستوى أقل (قارن سنوات ١٩٥٠، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨، ١٩٦٦، ١٩٧٩ في الشكل البياني رقم ٤).

والتفسـير الواضـح لذلـك، هو أن زيـادة عـدد الـدول الأعضـاء في الـنظام الاقليمي العربي، لم تؤد الى زيادة انتشار الصراع فيه.

والواقع أن أثر عدد الفاعلين في نظام دولي مـا، على احتـمال حدوث الصراع فيـه، قـد شغل عدداً من محللي العـلاقات الـدولية، وقـد ركّزت بعض هـذه النظريـات على أن زيـادة العـدد المرتبـطة بعدم التجـانس، نتيجة تـزايد دخـول دول العالم الثـالث حديثـة الاستقلال بالذات الى النظام الدولي، تشكّل أخطر المصادر التي تتولد عنها الصراعات الدوليـة المعاصرة لأسباب عدة، من أهمهـا التأثـير السلبي على تجـانس قيم الـنظام الـدولي ومعتقـداتـه، وهـو التجانس الذي أكسب هذا النظام قدراً كبيراً من الانضباط والتماسك عبر الزمن[٤].

ومن الـواضح أن هـذه النظريـة لا تنطبق الى حـد كبير عـلى الواقع العربي، حيث أنها وضعت لتفسـير حدوث الصراع في الـنظام الـدولي ككـل، بينـما نتحـدث نحن عن الـنظام الاقليمي العربي بالذات مما يقلّل إن لم يكن يلغي فكـرة عدم التجـانس في القيم بين الـدول القديمة والدول الجديدة في نظام دولي ما، وأثرها على حدوث الصراع.

غير أن بعض التحليلات اتجه مباشرة الى تأثير عـدد فاعـلي نظام دولي مـا على احتـمال حدوث الصراع فيه، وهناك بهذا العدد أكثر من طريقة للنظر الى المسألة، فثمة اتجاه يرى أنه كلما قلّ عدد الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي، قلّ احتمال الحرب وزادت درجـة الاستقرار في النظام، وذلك على أساس أن وجود عدد محـدود من الفاعلين الـدوليين يجعـل من الميسور تحديد نقاط الاتفاق والخلاف بينهم، وبالعكس، كلما زاد عـدد الفاعلين الـدوليين زادت حـدة التفاعلات وتعدّدت المشكلات، وأصبح من العسير التوصل الى اتفاق. وهناك اتجاه ثان يرى أن زيادة عدد الفاعلين الدوليـين تزيـد من استقرار الـنظام الدولي، لأن هـذه الزيـادة تزيـد حجم التفاعل العـام الذي يـدخل فيـه الفاعـل الدولي، وبـذلك يقـلّ حجم الانتباه الـذي

(٤) انـظر عرض هـذه النظريـة في: اسماعيـل صبري مقلد، نـظريات السيـاسة الدولية: دراسـة تحليلية مقـارنة (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

يوجهه كل فاعل دولي إلى أي فاعل آخر، ويفترض هذا الاتجاه أن هناك علاقة طردية بين زيادة حجم الانتباه من فاعل دولي ما تجاه الآخر، وبين تصاعد الصراع بينهما، وكذلك فإن ازدياد عدد الفاعلين الدوليين يزيد فرصة تكوين تحالفات دفاعية موقتة، وبالتالي تقلّ الحاجة الى الدخول في سباق للتسلح قد يؤدي الى اندلاع الحرب(٥).

وقد انتقد د. محمد السيد سليم الذي نقلنا عنه عرضه للاتجاهين السابقين، فكرة حجم الانتباه، وارتباطها طردياً بالصراع، على أساس أن زيادة حجم الانتباه قد تزيد التعاون أيضاً، وذلك وفقاً للخبرة التاريخية لكل من الدولتين، كذلك فإن الدولة عادة ما توجه قدراً معيناً من الانتباه لعدد محدود من الدول، بصرف النظر عن العدد الكلي للفاعلين الدوليين، وأخيراً فإن حجم الانتباه يرتبط بقدرة الدولة على تطوير أجهزة سياسية بيروقراطية قادرة على تتبع كل المشكلات ذات الصلة(٦).

وقد سبق أن أشرنا الى أنه، من حيث الواقع، فإن زيادة عدد الفاعلين في النظام الاقليمي العربي، ارتبطت عبر الزمن بقلة درجة انتشار الصراع فيه، وفي حالتنا هذه، فإن التفسير يبدو بسيطاً الى حد كبير، فقد كان أهم الفاعلين في النظام الاقليمي العربي عموماً، هم الذين سبقوا بالاستقلال وتكوين هذا النظام من الناحية المؤسسية. وباستثناء الجزائر التي انضمت رسمياً الى النظام في عام ١٩٦٢ فإن كل البلدان التي انضمت اليه اعتباراً من الستينات كانت بلداناً تتميز بالقلة الشديدة في السكان (الكويت ـ اليمن الديمقراطية ـ قطر ـ البحرين ـ عمان ـ الامارات ـ موريتانيا ـ الصومال)، وبأنها، عموماً، تقع في الأطراف الجغرافية للنظام، ومن ثم فإن قدرتها على احداث الصراع كانت محدودة للغاية، على الرغم من أن بعضها (الكويت ـ الامارات ـ قطر على الأقل) كان ينتمي الى فئة الأغنياء في الوطن العربي، وإن كان الغنى وحده لا يساوي القدرة على صنع الصراع، بخاصة في اطار التدني الشديد لعدد السكان فيها. كما أن هذه البلدان الغنية كانت كلها بلداناً محافظة، ومن ثم لم تكن راغبة في احداث صراع يمكن ان يؤثر، أول ما يؤثر، على بنيتها السياسية والاجتماعية، وأخيراً، فإن بقية هذه البلدان انتمت بوضوح الى فئة الفقراء في الوطن العربي (اليمن الديمقراطية ـ موريتانيا ـ الصومال)(٧) وبالتالي فلم تكن قدرتها على احداث الصراع في اطار ذلك العامل الاقتصادي، إضافة الى قلة عدد السكان، قدرة ذات شأن. وهكذا، فحتى

---

(٥) انظر عرض محمد السيد سليم لهذه الاتجاهات في: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٣)، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٧) انظر أوضاع هذه الدول جميعها من حيث الناتج القومي الاجمالي وعدد السكان في: سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢)، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

جدول رقم (٤٤)
انتشار الصراع في أقاليم الوطن العربي (١٩٤٥ - ١٩٨١)
(نسب مئوية)

الاقليم / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣
المغرب														١٠٠	صفر	١٠٠	صفر	٦٦,٦٦	٦٦,٦٦
الوسط									صفر	صفر	صفر	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	صفر	صفر	٣٣,٣٣	صفر	صفر
المشرق	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٥٠	٦٦,٦٦	٨٣,٣٣	١٠٠	٥٠	٦٦,٦٦	١٦,٦٦	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	١٠٠	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣	٨٣,٣٣
الجزيرة	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣
الوطن العربي	١٤,٢٨	١٩,٠٤	٢٣,٨	٢٨,٥٧	٥٧,١٤	٦٦,٦٦	٢٨,٥٧	٢٨,٥٧	٣,٥٧	١٧,٨٥	٢١,٤٢	٣٠,٥٥	٣٣,٣٣	٣٢,٨١	١٥,٥٥	١٧,٧٧	٢٤,٢٤	٢٣,٠٧	١٩,٢٣

تابع جدول رقم (٤٤)

الاقليم / السنة	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
المغرب	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	١٦,٦٦	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٣,٣٣	٥٠	٥٠	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٥٠	٣٣,٣٣
الوسط	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٣,٣٣	صفر	صفر	صفر	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٦٦,٦٦	٦٦,٦٦	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦
المشرق	٣٣,٣٣	صفر	٨٣,٣٣	٥٠	١٦,٦٦	٥٠	٥٠	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	١٦,٦٦	٥٠	٤٠	٣٠	٦٠	٥٠	٤٠
الجزيرة	٣٣,٣٣	٣٣,٣٣	٦٦,٦٦	١٦,٦٦	٥٠	٥٠	٣٣,٣٣	٣,٥٧	٧,١٤	٧,١٤	١٠,٧١	١٠,٧١	٧,١٤	٧,١٤	٧,١٤	١٤,٢٨	٧,١٤	٧,١٤
الوطن العربي	١٢,٨٣	١٩,٢٣	٣٠,٧٦	١٨,٦٨	١٠,٩٨	١٠,٩٨	١٤,٢٨	٦,٥٣	١١,٧٦	٥,٨٤	١١,٥٧	٧,٨٩	١٠,٩٥	١١,٩	١١,٤٢	٢٢,٣٨	١٩,٠٤	١٦,١٩

عندما وجدت أيديولوجيات ثورية لدى بلد أو اثنين من هذه البلدان، كان أثرها على حدوث الصراع عربياً، محدوداً للغاية أو منعدماً.

٢ ـ انتشار الصراع في أقاليم الوطن العربي

تناولنا، في الجزء السابق من هذا الفصل، موضوع شدة الصراع في أقاليم الوطن العربي، للتحقّق مما إذا كان التقارب الجغرافي يمكن أن يكون له أثر على شدة الصراعات داخل الأقاليم. ولهذا الغرض تمّ تقسيم الوطن العربي إلى أربعة أقاليم (المغرب ـ الوسط ـ المشرق ـ الجزيرة)، ووجد في النهاية أنه باستثناء اقليم المشرق، فإن متوسط الأوزان الصراعية داخل الأقاليم الثلاثة الأخرى كان أقل من المتوسط العام في الوطن العربي.

وقد تم حساب درجة انتشار الصراع في الأقاليم المختلفة عبر الزمن، بالطريقة نفسها التي اتبعت في حساب درجة الانتشار بالنسبة الى الوطن العربي ككل، ويعرض الجدول (٤٤) للنتائج التي تمّ التوصل إليها بهذا الصدد، مضافاً إليها درجة انتشار الصراع في الوطن العربي ككل لتسهل المقارنة. كما تمّ حساب المتوسط العام لدرجة انتشار الصراع في الأقاليم والوطن العربي بالطريقة نفسها التي اتبعت في حساب المتوسط العام للأوزان الصراعية في الأقاليم والوطن العربي ككل في الجزء السابق، وجاءت النتائج على النحو الذي يبنيه الجدول رقم (٤٥) والذي تمّ تمثيل نتائجه بيانياً في الشكل رقم (٥).

جدول رقم (٤٥)
متوسط انتشار الصراع في الوطن العربي وأقاليمه
(١٩٤٥ ـ ١٩٨١) (نسب مئوية)

الاقليم	المتوسط
المغرب	٣٦,٨
الوسط	٢٦,٤٣
المشرق	٥٣,٦٩
الجزيرة	١٢,٧٧
الوطن العربي	٢٠,٥١

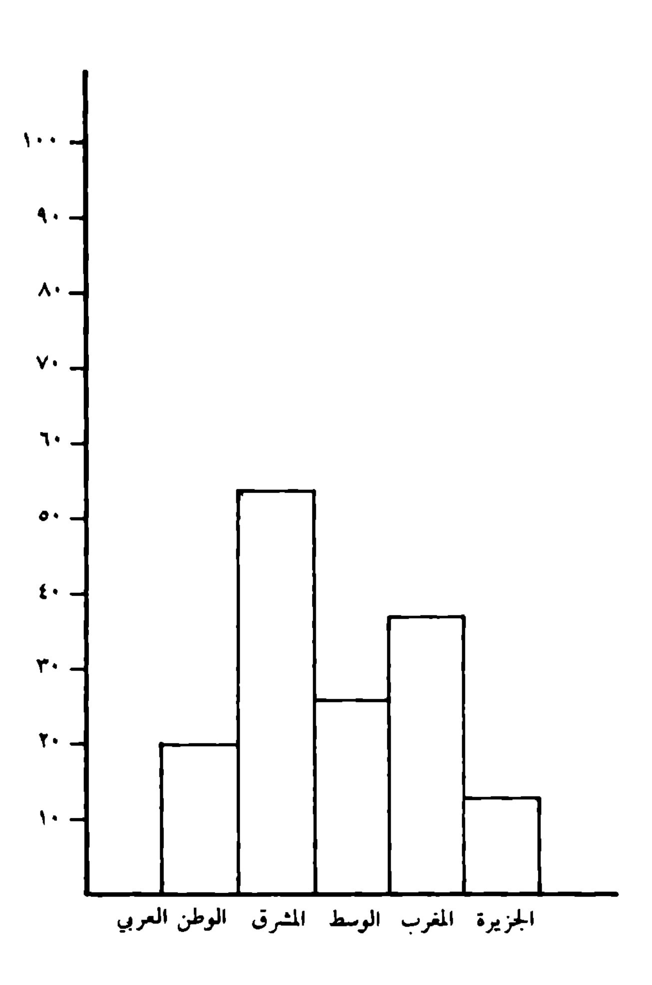
ومن الواضح أن اقليم المشرق احتفظ بالمكانة الأولى من حيث درجة انتشار الصراع داخله، كما كانت له المكانة الأولى أيضاً من حيث شدة الصراع، وبمتوسط عام أكبر من الوطن العربي. غير أن اقليمي المغرب والوسط تبادلا مكانيهما من شدة الصراع إلى انتشاره، فأصبح اقليم المغرب في المرتبة الثانية من حيث انتشار الصراع، يليه اقليم الوسط في المرتبة الثالثة، ويرجع ذلك أساساً إلى أن سنوات التجنب الكامل للصراع في اقليم الوسط قد بلغت ١٤ سنة من ٢٩ سنة هي كل عمر الاقليم بالنسبة الى فترة الدراسة (بنسبة مئوية قدرها ٤٨,٢٧)، بينما بلغت السنوات نفسها في اقليم المغرب ٧ سنوات فقط من عمر الاقليم في فترة الدراسة البالغة ٢٤ سنة (بنسبة مئوية قدرها ٢٩,١٦). ويلاحظ أن متوسط انتشار الصراع في الأقاليم الثلاثة، قد زاد عن متوسطه بالنسبة الى الوطن العربي ككل، بينما ظلّ اقليم الجزيرة محتفظاً بالمرتبة الأخيرة من حيث انتشار الصراع، كما كان محتفظاً بها من ناحية شدته.

وفي الواقع أن اقليم الجزيرة ظل متجنباً للصراع تجنباً كاملاً، حتى نشبت الثورة اليمنية في عام ١٩٦٢ كما سبقت الاشارة، وبمجرد انتهاء الصراع حول الثورة اليمنية في عام ١٩٧٠، تدنت درجة انتشار الصراع في الاقليم بصورة واضحة، بحيث اصبحت أقل دائماً من مثيلتها بالنسبة الى الوطن العربي، باستثناء عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ بسبب وجود تفاعلات صراعية بين اليمن الديمقراطية وكل من اليمن العربية وعمان في عام ١٩٧٣، إضافة الى تفاعلات صراعية بين البحرين وقطر في عام ١٩٧٥.

ويلاحظ أن انتهاء الصراع حول الثورة اليمنية في عام ١٩٧٠ تبعه في العام التالي دخول اربعة بلدان صغيرة مرة واحدة الى الاقليم، سبقت الاشارة الى ضعف قدرتها على احداث الصراع، وكذلك ضعفت رغبتها فيه، فضلاً عن تجانس نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع السعودية ذات الوزن القيادي في الاقليم.

وتعطي النتائج السابقة ـ أي زيادة متوسط انتشار الصراع في الأقاليم عنه في الوطن العربي باستثناء اقليم الجزيرة ـ أهمية للافتراض بأن العامل الجغرافي يمكن أن يكون مصدراً وسيطاً للصراع، وهو ما سنتناوله في الفصل السابع الخاص بمصادر الصراع.

شكل بياني رقم (٥)
متوسط انتشار الصراع في الوطن العربي وأقاليمه (١٩٤٥ ـ ١٩٨١)



الفصل السّادس
قضايا الصِّراع

يناقش هذا الفصل قضايا الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، فإذا كان الفصل السابق حاول أن يرصد ويحلّل الاتجاهات العامة لدرجة الصراع بين البلدان العربية: شدته وانتشاره في فترة الدراسة، فإن هذا الفصل يحاول أن يجيب عن سؤال: على أي شيء كانت تتصارع؟

وللوصول الى هذا الغرض، تمّ تصنيف شامل لقضايا الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، من خلال البيانات الأساسية المسجّلة لدينا، والتي تكوّنت أثناء تسكين مظاهر التفاعلات الصراعية على شرائح المقياس المستخدم في الدراسة، وكانت هذه البيانات تشمل: تاريخ الحدث الصراعي، وطرفيه، وموضوعه، والأداة المستخدمة فيه، وتاريخ انتهائه إن وجد، وطريقة تهدئته أو تسويته إن وجدت.

ومن هذه البيانات سجّلنا بالنسبة الى هذا الفصل، تاريخ الحدث الصراعي وموضوعه، وصنّفنا هذه الموضوعات في القضايا الصراعية التالية: النظم السياسية العربية ـ أمن الأقطار العربية ـ الحدود والمطالب الاقليمية ـ فلسطين ـ الوحدة العربية ـ الارتباطات الأجنبية ـ القضايا الاقتصادية.

وقد ضمّنا في قضايا النظم السياسية، هجوم بلد عربي ما على نظام بلد آخر دعائياً أو عمله على تقويضه بأي وسيلة. وقصدنا بأمن الأقطار العربية المخاطر التي تتولّد على أمن بلد عربي من بلدعربي آخر عادة ما يكون مجاوراً، شريطة ألا تكون هذه المخاطر داخلة في قضية صراعية أخرى، بمعنى أننا لم نعتبر تهديد النظام السياسي للخصم تهديداً لأمن البلد العربي ككل، والأمر نفسه بالنسبة الى التفاعلات الصراعية في شأن قضايا الحدود والمطالب الاقليمية، على الرغم من أنها بطبيعة الحال تمسّ أمن أطرافها، إلا أنها مصنفة في شريحة

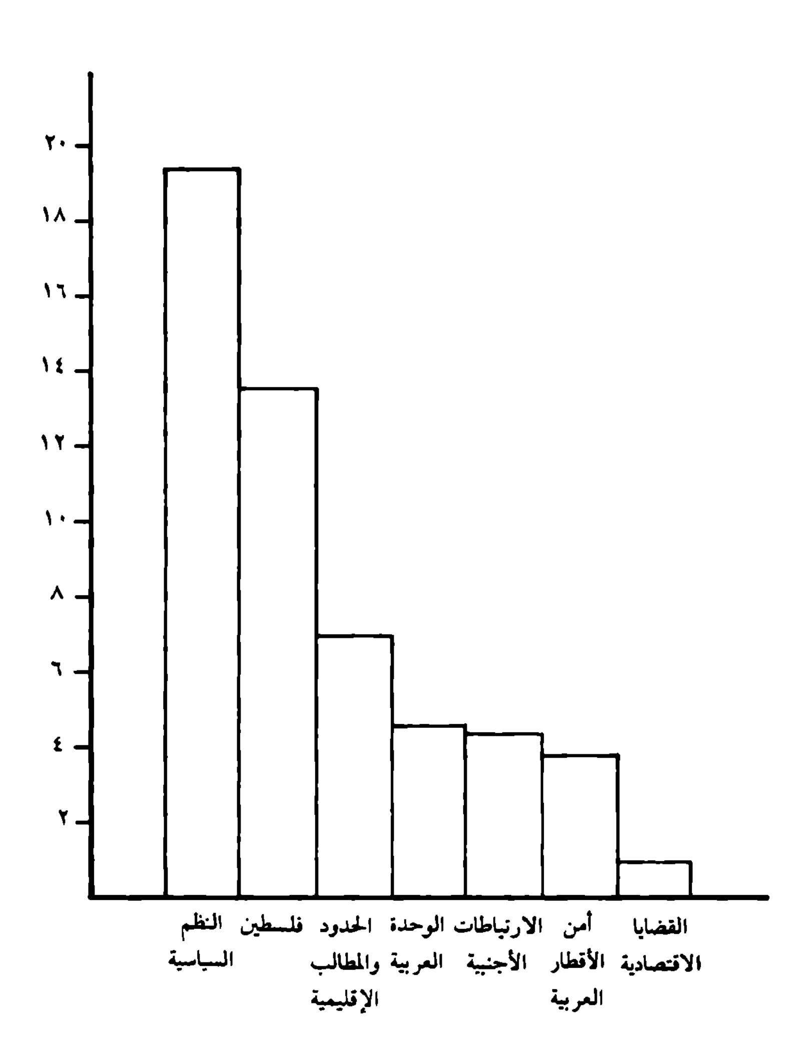
خاصة بها، وهكذا. أما الحدود والمطالب الاقليمية، فهي قضية واضحة تشير إما الى نزاعات الحدود المحدودة، أو إلى مطالب الضم بصفة عامة، وهي أوسع نطاقاً بكثير من الأولى، وقد تصل الى المطالبة بضم اقليم بلد بأكمله. وبالنسبة الى قضية فلسطين، فقد ضمّنا فيها كل التفاعلات الصراعية العربية حول هذه القضية دون استثناء، وقصدنا بالوحدة العربية كقضية صراعية الخلافات التي ثارت حول مشروعات لتجارب وحدوية عربية، وكذلك حول ما تحقق منها فعلاً، وقصدنا بقضية الارتباطات الأجنبية الخلافات العربية حول العلاقة مع الدول العظمى الكبرى والدول الاقليمية المهمة غير العربية المتاخمة للنظام الاقليمي العربي، وأخيراً فإن القضايا الاقتصادية شملت كل التفاعلات الصراعية العربية في شأن تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية.

وقد استطعنا تسكين كل التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية في القضايا السابقة، باستثناء نسبة منها لم يكن موضوعها واضحاً. وعلى الرغم من أن جزءاً من هذه النسبة، كان يمكن بالمنطق أن نربط وجوده بقضية صراعية مهمة كانت موجودة بين الطرفين نفسهما في الوقت نفسه تقريباً، إلا أننا اعتمدنا دائماً على الوضوح الكامل للحدث في تسكينه في قضية معينة، وبالتالي أدخلنا كل الأحداث الصراعية غير الواضحة من حيث موضوعها، في شريحة خاصة أسميناها القضايا غير المحدّدة.

وقد كانت وحدة التسجيل، بالنسبة الى قضايا الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، هي السنة، وذلك حتى يستطيع القارىء والمحلّل ان يكوّن فكرة واضحة عن تطور هذه القضايا عبر الزمن. كذلك استخدمنا، في حساب الأهمية النسبية لهذه القضايا، الأوزان الصراعية (وليس التكرارات) الخاصة بالتفاعلات الصراعية المنسوبة الى هذه القضايا، وعندما كان التفاعل الصراعي يرتبط بقضيتين، مثلاً (هجوم على النظام السياسي للدولة أ وارتباطاته بالغرب) كان الوزن الصراعي يحسب مرة بالنسبة الى النظام السياسي للدولة أ ومرة بالنسبة الى الارتباطات بالغرب، وهكذا.

ويبين الجدول رقم (٤٦) نتائج هذه العملية التي تمّ تمثيلها بيانياً في الشكل رقم (٦)، وقد أشارت النتائج، كما سنرى، الى نوع من اللامعقولية في محتوى الصراعات العربية ـ العربية، وسنعلق في ما يلي على هذه النتائج في جزءين، الأول يتضمن القضايا الصراعية المهمة، والتي اعتبرنا أنها تلك التي تجاوزت أهميتها ما نسبته ١٠ بالمائة من مجمل أوزان القضايا الصراعية طيلة فترة الدراسة، والثاني يتضمن القضايا التي قلّت أهميتها عن ذلك، وقد انطبق المعيار الأول على قضايا النظم السياسية والقضية الفلسطينية فقط.

شكل بياني رقم (٦)
قضايا الصراع في الوطن العربي (١٩٤٥ - ١٩٨١) (نسب مئوية)



جد…

تطور قضايا الصراع في الو…

القضية / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	…٩٦١
النظم السياسية																	
محافظة	١٧	١٧				٤٠	٨٩	١٦			٦٦	٢٨٩	٣٧٠	٢٩٨	٤٠	٥٤٢	…٩٣
وسط					١٥٧	١٠٢	١١٤	٢٦		١٥٥	١٣٢	١٠٣	٤٣٧	١١٤٩		١٩	…٧٦
تقدمية												١١	٤٥٨	٢٢٤	١٠٦٤	٣٩٦	١١٥
المجموع	١٧	١٧			١٥٧	١٤٢	٢٠٣	٤٢		١٥٥	١٩٨	٤٠٣	١٢٦٥	١٦٧١	١١٠٤	٩٥٧	…٠٤
أمن الأقطار العربية													١٠٦	١٠	٦		
الحدود والمطالب الإقليمية														١٩٤		٣٦	…٠٥٦
فلسطين																	
عام				٣٨	٤٠	٤٠		٤٠					٩٩			١٩	
الوجود الفلسطيني في في الأقطار العربية																	
الكيان الفلسطيني				٤١		١١	٢١							٣٦	١١	٢٢	
طرق التسوية				١٤٧	٩٩	٢٧٥						١٠٦					
المجموع				٢٢٦	١٣٩	٣٢٦	٢١	٤٠				١٠٦	٩٩	٣٦	١١	٤١	
الوحدة العربية	٥٩	٦٤	٢٨٥		٢٦٣	١٠٦	٣٣					٩٨	٥٦	٥٢٦	٢٣٨	٥٣٨	٣٩١
الارتباطات الأجنبية																	
الكتلة الغربية		٣٨		٦٧			١١	٤٥		١١	٣٦٣	٣٣٣	١٢٧	١٩٣		٣٠٣	١٣٤
الكتلة الشرقية															٣٨	٧٦	
الدولة الاقليمية			١١													١٩	
المجموع		٣٨	١١	٦٧			١١	٤٥		١١	٣٦٣	٣٣٣	١٢٧	١٩٣	٣٨	٣٩٨	١٣٤
القضايا الاقتصادية																	
عام			٣٩	٣٠	١٢	٧١	٣٠		١٠	١٠	٣١	١٠	٢٢		٦٥	١٠	٦٧
مياه الأنهار												٢١		٨٧			
النفط															١٨		
المجموع			٣٩	٣٠	١٢	٧١	٣٠		١٠	١٠	٣١	٣١	٢٢	٨٧	٨٣	١٠	٦٧
غير محدد			٣٠	١٧	١٤٦	٢١٢	١٠	٥٦	٤٣		٢٠	١٣	١٠١٩	٦٠٦	٣٩٨	٤٦٨	٢٦٤

رقم (٤٦)

العربي (١٩٤٥ - ١٩٨١)

١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع	النسبة المئوية
٣٤٩	٣٠٦	٤٩	٨٩	١٨٣	٧٦٠			٢٦	١٣١	١٣٣	٧٥	٣٩				٢٧	٣٦	١٠٦	٢٦١	٤٣٥٧	٣,٩٣
٢٦٩	٣٩	١١٢	١٩	٢٠٨	٣٨	٢٢١	١٢٩	١٣٦	٤٠	٣٩	٧٠	٣٢١	١٩٧	٨٤٤	٢٨٣	٣٢٩	١٦٥	٦٧١	٦١٣	٧٢١٣	٦,٥١
٨٩٠	١٥٢٠	٦٤٦	٢٦٢	٩٣٣	٧٩٠	١١٦	٥٨	٢٠٨	٣٦	١٥٢			١٦٦	٢١٠	٤٨٢	٣٧٣	٧٨	٦٦٣	١٦٨	١٠٠١٩	٩,٠٤
٥٠٨	١٨٦٥	٨٠٧	٣٧٠	١٣٢٤	١٥٨٨	٣٣٧	١٨٧	٣٧٠	٢٠٧	٢١٤	١٤٥	٣٦٠	٣٦٣	١٠٥٤	٧٦٥	٧٢٩	٢٧٩	١١٤٠	١٠٤٢	٢١٥٨٩	١٩,٤٩
				١٠٩			٢٨٢			٢١٩	١٩	٤٦	٢٩٤	٣٠٦	٢٣٦	٢٣٦	٣٦٧	٨١٨	٨١٣	٤١١٧	٣,٧١
٧٤٢	٨٣٨	٤٨		٥٢٥	١٨١			٤٣			١٣٩	٦٦	٤٩٥	٨٨٩	٧١٨	٢٩١	٧٢٥	٢٩٣	٢٨٤	٧٦٦٣	٦,٩١
٥٨			٣٩	١٠٣	٢٧٣	٤٠	٢٠			٩٥		٧٧	٧٧	١٣٠		٢١٢	٣٢٨	١٤١	٣٢٥	٢١٩٤	١,٩٨
							٥١١	١٣٢٧	١٢٨٩	١٣١	٤٧١			٦٤٦	١٦	١١	٦٨			٤٥٧٠	٤,١٢
				٤٦١	٢٨٧					٣٠	١١١	١٢٧		١٢٢			١٣٢	١٥٦		١٥٧٣	١,٤٢
			٤٩٨	٢٥	٥٨	٢٠		٢١٠		١٣٥			٥٤٦	١٤٠	٩٤٣	٣٣٨	٢١٠٩	٥٧١	٤٩٣	٦٨١٣	٦,١٥
٥٨			٥٣٧	٥٨٩	٦١٨	٦٠	٥٣١	٥٣٧	١٢٨٩	٥٩١	٥٨٧	٢٠٤	٦٢٣	١٠٣٨	٩٥٩	٥٦١	٢٦٣٧	٨٩٨	٨١٨	١٥١٥٠	١٣,٦٨
٢٨٩	٢١٨	٥١	٧٦	٩٥	١٩	٢٢		٣٠		١٨	٢٨	٥٥	٢٣٩	٣٠٢	١٠٧	٥٧	١٦٦	٣٠٠	٢٧٤	٥٠٣٣	٤,٥٤
٣٩			٥١٧	٦٦٦	٣٨٢			٣٨		٣٩	٩٢	٨٨	١٩	٤٠	٥٨		٩٦	٤١	٢٠	٣٧٦١	٣,٣٩
										٣٨			٣٨		١١٤		٤٨	٤٨	١٧٦	٥٧٦	٠,٥٢
											٣٤		١٦٥	٩	١٣٦				٢٠٢	٥٧٦	٠,٥٢
٣٩			٥١٧	٦٦٦	٣٨٣			٣٨		٧٧	١٣٦	٨٨	٢٢٢	٤٩	٣٠٨		١٤٤	٨٩	٣٩٨	٤١١٣	٤,٤٣
					١٠٥	٣٩	٣١	١٢			١٢		١٢			١٢				١٣٥	٠,٥٧
													٩٣							٢٠١	٠,١٨
				١١				٥١		١٠		٥٧			١٠		٥٥	٢٢	٤٠	٢٧٤	٠,٢٤
				١١	١٠٥	٣٩	٣١	٦٣		١٠	١٢	٥٧	١٠٥		١٠	١٢	٥٥	٢٢	٤٠	١١١٠	١
٢٦٥	٥٤٣	٨٧		٤٣٤	٢٠٩	٧٨	١٢١	٤٨	١٩٧	٢٠١	٢٣٤	١٦٨	٢٤٩	٥١٣	٥١٨	٤٩	٣٣٩	٣١٩	٥٣٠	٨٤٠٤	٧,٥٨

أولاً: القضايا المهمة

كما أشرنا، حالاً، انطبق معيار الأهمية الذي وضعناه على قضيتين صراعيتين فقط، هما الصراع حول النظم السياسية العربية وفلسطين، وبغض النظر عن مدى دقة هذا المعيار، فإن هاتين القضيتين احتلتا المرتبتين الأولى والثانية بأهمية بلغت نسبتها المئوية ١٩,٤٩، ١٣,٦٨ على التوالي، ووجه الغرابة في هذه النتائج، أن هاتين القضيتين بالذات يفترض منطقاً وعقلاً أن تكونا آخر قضيتين تتصارع حولهما دول رشيدة، فقضايا النظم السياسية تعتبر ـ مهما تحدثنا عن خصوصية العلاقات العربية ، وأنها أشبه بالعلاقات الداخلية وليست الدولية ـ قضايا داخلية، يفترض ان تكون آخر شيء تتصارع حوله الدول. والقضية الفلسطينية باعتبارها تجسّد خطراً خارجياً هائلاً على الوطن العربي ـ وليس أي خطر ـ يفترض فيها أن تكون قضية وحدة وليست قضية صراع[1] فإذا بها لا تكون فحسب قضية صراع، وإنما تكون قضية صراع رئيسية في الوطن العربي. وفي هذا الاطار العام، يمكن أن نقدم الملاحظات التفصيلية التالية:

١ ـ قضايا النظم السياسية

احتلت أوزان التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية في فترة الدراسة المرتبطة بقضايا النظم السياسية، ما نسبته ١٩,٤٩ بالمائة أي حوالى خمس التفاعلات الصراعية ككل، وهي نسبة وضعت هذه القضايا في المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين قضايا الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة.

وقد سبق القول بأن قضايا النظم السياسية، يفترض فيها أن تكون شأناً داخلياً بما يعني أنه حتى لو حدث بصددها صراع ما، فإن هذا الصراع يفترض فيه بدوره ان يكون محدود الأهمية النسبية، غير أن خصوصية العلاقات العربية، ربما تدفع البعض الى الاعتقاد بأن النظم السياسية العربية ليست شأناً داخلياً (مع العلم بأن الوزن المنسوب للصراع حول النظم السياسية العربية فقط، لا يشمل الصراع حول سياساتها العربية، أو ارتباطاتها الأجنبية) وبالتالي فإن أية قوة تسعى من أجل التغيير في الوطن العربي، لا بد ستسعى ضمناً الى احداث تغيير ما في نظمه السياسية. غير أن المنطقي أن هدف محاولات التغيير هذه سيتجه أساساً إلى النظم المحافظة، باعتبارها تمثّل من وجهة نظر قوى التغيير مرحلة يجب

---

(١) انظر التحليل المتعمق لدور المخاطر الخارجية في عملية التوحيد السياسي في: نديم البيطار، **من التجزئة.. إلى الوحدة: القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٣٥ ـ ١٩٨.

تخطيها في التطور السياسي لأقطار الوطن العربي. وهنا تأتي المفاجأة الثانية في النتائج التي تضمّنها الجدول رقم (٤٦) وهي أن الصراع حول قضايا النظم السياسية قد دار أساساً حول النظم التقدمية، وليس حول النظم المحافظة.

ولقياس الأهمية النسبية للأوزان الصراعية الخاصة بكل نوع من أنواع النظم السياسية العربية، قسّمنا هذه النظم الى ثلاث شرائح: محافظة ـ وسط ـ تقدمية، وعلى الرغم من عدم اقتناعنا بدقة وصف التقدمية، إلا أننا اعتمدنا هذه الصفة هنا عملاً بمبدأ أن الخطأ الشائع خير من الصواب غير المألوف.

وقد احتجزنا شريحة النظم المحافظة للنظم الوراثية فقط، وهكذا تضمّنت هذه الشريحة كلاً من الاردن والسعودية طيلة فترة الدراسة، والمغرب والكويت والبحرين وقطر وعمان والامارات طيلة فترة دخولها في نطاق الدراسة، وليبيا من ١٩٥٣ ـ نهاية آب/ اغسطس ١٩٦٨، ومصر من ١٩٤٥ ـ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٥٢، والعراق من ١٩٤٥ ـ ١٣ تموز/ يوليو ١٩٥٨، واليمن من ١٩٤٥ ـ ٢٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢.

أما نظم الوسط، فقد اعتبرناها النظم غير الوراثية التي لا تدّعي أنها تملك أيديولوجيات لتغيير الوطن العربي إلى ما تعتقد انه الأفضل، ودخل في هذه النظم: لبنان طيلة فترة الدراسة، وموريتانيا وتونس والسودان والصومال طيلة فترة دخولها في نطاق الدراسة، ومصر من ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤ ومن عام ١٩٧١ إلى نهاية النطاق الزمني للدراسة، وسوريا في الفترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٦ وفي الفترة الواقعة بين انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ووصول حزب البعث الى السلطة فيها، من ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣ والجمهورية العربية اليمنية من ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ وحتى نهاية النطاق الزمني للدراسة.

أما النظم التقدمية، فقد اعتبرناها النظم التي تتبع رسمياً أيديولوجيات تعتقد أنها تغيّر الوطن العربي إلى الأفضل، وينطبق هذا على الجزائر وفلسطين واليمن الديمقراطية طيلة فترة دخولها في نطاق الدراسة (وقد اعتبرت فلسطين تعبّر عن نظام تقدمي لمجرد أنها تخوض حرباً تحريرية ضد الاستعمار الصهيوني) وليبيا من أول ايلول/ سبتمبر ١٩٦٩ وحتى نهاية النطاق الزمني للدراسة، ومصر من عام ١٩٥٥ الى عام ١٩٧٠، وسوريا من عام ١٩٥٧ حتى وقوع الانفصال، ومن ٨ آذار/ مارس١٩٦٣ حتى نهاية فترة الدراسة، والعراق من عام ١٩٥٨ حتى نهاية فترة الدراسة، والجمهورية العربية اليمنية من ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ الى ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٦٧.

ويلاحظ أننا ذكرنا التواريخ بدقة، عندما كان ذلك ممكناً، وكان هذا هو الوضع في معظم الأحوال عندما ارتبط التحوّل من شريحة إلى أخرى بتغير في نظام الحكم له موعد

محدد. أما عندما كان التحول مرتبطاً بتغير في سياسات النظام القائم، فإن التغير في السياسات لا تكون له عادة بدايات ونهايات قاطعة. ومع ذلك فمن حسن الحظ أن هذه الحالات كانت محدودة للغاية، كما هو واضح، فضلاً عن أن بداياتها كانت واضحة الى حد ما، وقد كانت هذه الحالات على سبيل الحصر هي حدوث تحولات تقدمية في توجهات النظامين المصري والسوري في الخمسينات، وحدوث تحول الى الوسط بالنسبة الى النظام المصري بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وقد اعتبرنا في هذه الحالات الثلاث أن عامي ١٩٥٥ و١٩٥٧ قد مثّلا بداية التوجهات التقدمية للنظامين في مصر وسوريا على التوالي، وان عام ١٩٧١ هو العام الذي شهد بداية التحول في النظام المصري.

ويوضح الجدول رقم (٤٧) التقسيم الذي انتهينا إليه للنظم السياسية العربية، في فترة الدراسة.

وعندما استخدم التصنيف المتضمن في الجدول رقم (٤٧) في قياس الأهمية النسبية للتفاعلات الصراعية حول كل شريحة من الشرائح الثلاث المتضمنة في هذا الجدول، جاءت النتيجة على نحو ما بين الجدول رقم (٤٦)، فإذا بالصراع حول النظم التقدمية يحتل المرتبة الأولى بما نسبته ٩,٠٤ بالمائة من المجموع الكلي لأوزان التفاعلات الصراعية حول القضايا المختلفة، و٤٦,٤ بالمائة من الأوزان الصراعية الخاصة بقضايا النظم السياسية ككل، بينما جاء الصراع حول نظم الوسط في المرتبة الثانية بما نسبته ٦,٥١ بالمائة من مجموع الأوزان الصراعية حول القضايا المختلفة و٣٣,٤١ بالمائة من الأوزان الصراعية الخاصة بقضايا النظم السياسية، وأخيراً جاءت النظم المحافظة في المرتبة الثالثة بما نسبته ٣,٩٣ بالمائة من الأوزان الصراعية الخاصة بكل القضايا و٢٠,١٨ بالمائة من الأوزان الصراعية الخاصة بقضايا النظم السياسية.

ومن الواضح أن الصراع حول النظم السياسية العربية، لم يبدأ في احتلال مكانة مهمة بين قضايا الصراع العربي، إلا بعد ظهور النظم التقدمية اعتباراً من عام ١٩٥٥ وما بعده، فبعد ظهور هذه النظم بدأ صراعها مع النظم المحافظة من جانب، وبين بعضها البعض من جانب آخر. ويعني هذا أن النظام الاقليمي العربي لم يعرف، إلا في أضيق الحدود، ظاهرة الصراع حول النظم السياسية، عندما كانت جميع هذه النظم محافظة (راجع الجدول (٤٦) سنوات ١٩٤٥ ـ ١٩٥٤ الخاصة بالصراع حول النظم السياسية المحافظة)، وسوف تتأكد هذه النتيجة في الفصل القادم، عندما نرى أننا إذا نظرنا الى النظم المحافظة كنظام فرعي للصراع، فسوف نجد أنه يتميز بتدن واضح لوزن التفاعلات الصراعية فيه، مقارناً بالنظم التقدمية مثلاً.

جدول رقم (٤٧)
التصنيف المستخدم في الدراسة للنظم السياسية العربية

النظام / البلد	محافظ	وسط	تقدمي
موريتانيا		١٩٧٣ - ١٩٨١	
الجزائر			١٩٦٢ - ١٩٨١
المغرب	١٩٥٨ - ١٩٨١		
تونس		١٩٥٨ - ١٩٨١	
ليبيا	١٩٥٣ - نهاية آب/اغسطس ١٩٦٩		أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ - ١٩٨١
السودان		١٩٥٦ - ١٩٨١	
مصر	١٩٤٥ - ٢٢ تموز/يوليو ١٩٥٢	٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ١٩٧١ - ١٩٨١	١٩٥٥ - ١٩٧٠
فلسطين			١٩٧٦ - ١٩٨١
سوريا		١٩٤٥ - ١٩٥٦ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ - ٧ آذار/مارس ١٩٦٣	١٩٥٧ - ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ - ١٩٨١
لبنان		١٩٤٥ - ١٩٨١	
العراق	١٩٤٥ - ١٣ تموز/يوليو ١٩٥٨		٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - ١٩٨١
الأردن	١٩٤٥ - ١٩٨١		
السعودية	١٩٤٥ - ١٩٨١		
اليمن	١٩٤٥ - ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ - ١٩٨١	٢١ ايلول/سبتمبر ١٩٦٢ - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧
الكويت	١٩٦١ - ١٩٨١		
اليمن د.			١٩٦٧ - ١٩٨١
البحرين	١٩٧١ - ١٩٨١		
قطر	١٩٧١ - ١٩٨١		
عُمان	١٩٧١ - ١٩٨١		
الإمارات	١٩٧١ - ١٩٨١		
الصومال		١٩٧٤ - ١٩٨١	

وقد يفسّر البعض تزايد نسبة الصراع حول النظم التقدمية، بأنها طبيعية نظراً لمقاومة النظم المحافظة للتغيير. وفي الواقع أنه، بمراجعة التطور السياسي العام للوطن العربي في فترة الدراسة، لا نجد أن هذا صحيح، باستثناء حالة المقاومة السعودية ـ بمشاركة أردنية محدودة في البداية ـ للثورة اليمنية ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٠، وباستثناء هذا فان هذه النسبة العالية للصراع حول النظم التقدمية، لا تفسر في ما يبدو إلا بالصراع بين النظم التقدمية ذاتها، ويمكن ان يعتبر هذا فرضاً أولياً سنحاول اثباته كمياً في ما بعد، في الجزء الخاص بمصادر الصراع.

وربما يبدو الصراع حول نظم الوسط مفهوماً، على أساس أن الفاعلين للصراع في هذه الحالة ربما يحدوهم الأمل من أن يحدثوا التغيير على نحو أسهل من خلال نظم الوسط، بمعنى أن عملية تحويل نظام وسطي إلى نظام تقدمي، قد تكون أيسر من تحويل نظام محافظ الى نظام تقدمي، غير أن تضاؤل نسبة الصراع حول النظم المحافظة تبقى مثيرة للتساؤل، بخاصة وأن مراجعة الجدول (٤٦) تظهر أن المرحلة الوحيدة التي تعرضت فيها النظم لتحد حقيقي تكاد أن تكون مرحلة المد القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧)، وإن كانت المرحلة نفسها قد شهدت تحدياً أكبر للنظم التقدمية، كما يتضح من مراجعة أرقام الجدول. فقد بلغت أوزان التفاعلات الصراعية حول النظم التقدمية (٧٣٠٩) أكثر من ضعف الأوزان الصراعية حول النظم المحافظة (٣٣٥٤) في الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٧.

ويبدو أن التفسير المعقول لتضاؤل نسبة الصراع حول النظم المحافظة، هو أنها عندما بدأت تكون موضوعاً للصراعات العربية، بدأت في الوقت نفسه تقريباً ظاهرة الصراع بين النظم التقدمية، واستمرت حتى نهاية فترة الدراسة، وإن كان هذا يعني أن هناك خللاً واضحاً في أولويات النظم التقدمية. ومن ناحية أخرى، فربما يكون من ضمن الأسباب أن واحداً من أعتى النظم المحافظة، وهو نظام الامامة في اليمن، قد اطيح به بعمل داخلي أساساً، فلم يكن هناك أي عمل عربي ثوري مركّز ضد نظام الامامة قبل ثورة ٥ ايلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وإنما جاء الفعل العربي بعد نجاح الثورة، ممثّلاً في الدعم المصري لها. وعندما نجحت الثورة، أصبح الصراع على الفور صراعاً حول نظام تقدمي في الحكم، وليس نظاماً محافظاً، وأخيراً فإن ثمة سبباً آخر يمكن ان يضاف هنا، وهو أن مرحلة الانحسار القومي اعتباراً من ١٩٦٧ وبالذات بعد ١٩٧٠ قد شهدت بالضرورة تدنياً في معايير الالتزام القومي، وقد جعل هذا من السهل على عدد يعتدّ به من النظم المحافظة أن يؤمن بهذه المعايير، وبالتالي انتفت الأسباب في كثير من الأحيان للهجوم عليها من منظور قومي.

٢ ـ القضية الفلسطينية

كما سبقت الاشارة، فإنه بينما يفترض أن تكون القضية الفلسطينية، باعتبارها ترتبط

بخطر خارجي هائل على الوطن العربي، مصدر توحيد، فإنها على العكس برزت بين قضايا الصراعات العربية، ليس فقط باعتبارها مجرد قضية من هذه القضايا، وإنما باعتبارها ثاني أهم قضية صراعية بين البلدان العربية بنسبة مئوية قدرها ١٣,٦٨ من مجموع الأوزان الصراعية المرتبطة بجميع القضايا في الوطن العربي، في فترة الدراسة.

وقد يعترض البعض على هذه الطريقة في التحليل، على أساس أننا لم ندرس بعد ما هي التفاعلات التعاونية التي ارتبطت بالقضية الفلسطينية، فقد تفوق بكثير هذه التفاعلات الصراعية، وردّنا على هذا أننا لا نستطيع أولاً ان نتجاهل هذه المرتبة المتقدمة للقضية الفلسطينية بين قضايا الصراع بين البلدان العربية، وثانياً أن نظرة مدقّقة الى التفاعلات التعاونية العربية المهمة التي تمت في فترة الدراسة، ستظهر أن هذه التفاعلات لم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالقضية الفلسطينية في كثير من الأحيان، فباستثناء اتفاق الضمان الجماعي العربي في عام ١٩٥٠ وسياسة الانفراج العربي في ١٩٦٤، لا نكاد نجد تفاعلاً تعاونياً مهماً واحداً يرتبط بالقضية الفلسطينية. فقد كانت المعاهدات العربية العسكرية الثنائية في الخمسينات، جزءاً من منطق القوى القومية العربية في مواجهة استراتيجية الأحلاف الغربية، وانبثق أهم انجاز وحدوي عربي في تطور العرب المعاصر، وهو الوحدة المصرية ـ السورية في ١٩٥٨ من المنطق العام للحركة القومية العربية، ومن تطورات الأوضاع داخل سوريا. صحيح أنه كانت لتلك الوحدة آثارها الايجابية من دون شك على المواجهة مع اسرائيل، غير أن هذا لم يكن دافعها الأساسي. والتحليل نفسه يمكن ان ينسحب بدرجة أكبر على المشروعات الوحدوية التالية التي ربطت مصر بسوريا والعراق أو بالعراق وحده، والتي لم يقدّر لأي منها النجاح. كذلك فإنه من الواضح والبديهي أن المشروع الوحدوي اليمني ومجلس التعاون الخليجي، ليس لهما صلة مباشرة بالقضية الفلسطينية، بغض النظر عن الاتجاهات الطيبة المعلنة إزاء هذه القضية في كل الأحوال، بل إنه حتى سياسة الانفراج العربية في ١٩٦٣ يمكن ان تعزى ولو جزئياً لتشتت طاقات الدولة العربية القائدة بين اليمن والجزائر في عام ١٩٦٣. ومن البديهي أن التهدئة العربية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وقبيل حرب ١٩٧٣ كان فيها بعد قطري واضح، حيث أصبح للأقطار العربية التي هزمت في الحرب مصلحة واضحة في تحرير أراضيها، وبالتالي فإن التفاعلات التعاونية العربية التي تمت في هذا الاتجاه لم تكن بالضرورة مرتبطة بالقضية الفلسطينية مباشرة، وإنما كان لها بعد قطري يتمثل في تحرير الأراضي المحتلة التابعة للأقطار العربية.

وقد قسّمنا أبعاد القضية الفلسطينية داخلياً إلى أربعة: بعدٌ عام وضعنا فيه جميع التفاعلات الصراعية المتعلقة بالقضية عموماً، والتي لم نتمكّن من تسكينها في الأبعاد الثلاثة الأخرى المحددة وهي المتعلقة أولاً بالوجود الفلسطيني في الأقطار العربية بصفة عامة (سواء أكان هذا الوجود مجرد وجود بشري أم اتخذ الطابع العسكري)، وثانياً بالكيان الفلسطيني.

ويشير هذا البعد، بصفة عامة، إلى الخلافات العربية حول قضية وجود كيان فلسطيني، وكذلك قضية تمثيل الفلسطينيين، وثالثاً وأخيراً البعد المتعلق بطرق التسوية، ويتضمن خلافات الأقطار العربية حول طريق تسوية القضية الفلسطينية عموماً.

من الواضح من الجدول (٤٦) أن البعد الأخير الخاص بطرق التسوية احتلّ المرتبة الأولى بين الأبعاد السابقة بنسبة مئوية قدرها ٦,١٥ من مجمل الأوزان المرتبطة بكل قضايا الصراع في فترة الدراسة، وبحوالى نصف هذه الأوزان بالنسبة الى القضية الفلسطينية خصوصاً. وترجع هذه النسبة العالية، كما هو واضح من الجدول الى تفرّق السبل بين البلدان العربية في السياسات الواجب اتباعها لتسوية القضية الفلسطينية في أعقاب حرب ١٩٧٣، وهذه مفارقة أخرى تجد تفسيرها في الخط الذي اتبعته السياسة المصرية بعد هذه الحرب، وعموماً اعتباراً من عقد اتفاقية فك الاشتباك الثانية مع العدو الصهيوني في ١٩٧٥ ووصولاً بطبيعة الحال الى سياسة التفاوض المباشر التي أفضت الى المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية في ١٩٧٩.

ولا يعني ما سبق أن الخلافات العربية حول طرق تسوية القضية الفلسطينية كانت خلافات عربية ـ مصرية فقط، فقد اختلف الأردن مع البلدان العربية حول هذه الطرق في أواخر الأربعينات وحتى عام ١٩٥٠، واختلف العرب ككل مع وجهات النظر التونسية بهذا الصدد في أواسط الستينات، واختلفوا مع الأردن في عام ١٩٧٢ حول استراتيجية «المملكة المتحدة»، فضلاً عن ان الأوزان المنسوبة الى التفاعلات الصراعية العربية حول طرق التسوية في عام ١٩٨١ تتضمن أوزاناً خاصة بالخلاف العربي حول مشروع فهد للتسوية.

وبخصوص الوجود الفلسطيني في الأقطار العربية، فقد احتل المرتبة الثانية بين أبعاد التفاعلات الصراعية العربية حول القضية الفلسطينية، نسبة مئوية قدرها ٤,١٢ من مجموع أوزان التفاعلات الصراعية الخاصة بجميع القضايا، وبحوالى ثلث هذه الأوزان الخاصة بالقضية الفلسطينية وحدها. ومن الواضح، أن هذا الوجود لم يثر أية مشكلة قبل ١٩٦٩، وهذا لا يجعل بمقدورنا أن نتجنب الملاحظة المؤسفة بأن هذا يعني أن الوجود الفلسطيني في الأقطار العربية لم يثر أية مشكلة، طالما كان وجوداً وديعاً طيعاً بالنسبة الى قضية تحرير وطنه، وعندما بدأ يرفع السلاح على نحو منظّم في وجه المحتل الصهيوني، بدأت المشكلات تثور.

أما الكيان الفلسطيني، فلم يثر مشكلات عربية عامة، على درجة واسعة من الحدة، وهو ما يتّضح في النسبة المئوية الضئيلة التي بلغت ١,٤٢ على نحو يضعه في نهاية الأبعاد الأربعة، بعد البعد العام الذي بلغت النسبة المئوية للأوزان الصراعية المرتبطة به ١,٩٨، ومن الواضح أن الكيان الفلسطيني لم يثر مشكلة عربية عامة تذكر، ربما لأنه باستثناء الأردن، لم يكن موضوع الكيان الفلسطيني يتطلب من الأقطار العربية سوى سلوك لفظي لا يحمّلها بأي تبعات تذكر.

ثانياً: القضايا غير المهمة

وقد جاءت هذه القضايا كما يوضح الجدول (٤٦) بالترتيب التالي: قضايا الحدود والمطالب الاقليمية،وجاءت في المرتبة الثالثة (بعد قضايا النظم السياسية والقضية الفلسطينية) بنسبة مئوية ٦,٩١ من مجموع الأوزان الصراعية لمختلف القضايا، ثم قضية الوحدة العربية في المرتبة الرابعة بنسبة مئوية قدرها ٤,٥٤ وتليها في المرتبة الخامسة قضايا الارتباطات الأجنبية بنسبة مئوية مقاربة للغاية بلغت ٤,٤٣، ثم القضايا المرتبطة بأمن الأقطار العربية في المرتبة السادسة بنسبة مئوية قدرها ٣,٧١، وأخيراً القضايا الاقتصادية في الذيل بنسبة مئوية قدرها ١ (واحد فقط). وفي ما يلي بعض الملاحظات على هذه النتائج:

١ـ قضايا الحدود والمطالب الاقليمية

تركّزت قضايا الحدود والمطالب الاقليمية التي ثارت في فترة الدراسة في بؤرتين، أولاهما تمثلت في المطالب العراقية بضم الكويت في عام ١٩٦١، والثانية في المغرب العربي، وما شهده من صراعات حدودية بين المغرب والجزائر بصفة خاصة. وفي الواقع أن الوطن العربي لم يعرف صراعات الحدود بوضوح قبل عام ١٩٥٨ حين حدث الخلاف المعروف على الحدود بين مصر والسودان، غير أن هذا الخلاف سرعان ما سوّي لتظهر البؤرتان السابق الاشارة إليهما، وإن كانت البؤرة العراقية ـ الكويتية قد قدّر لها أن ينزع منها الفتيل، سواء من خلال الدور العربي الجماعي، أم من خلال تغير الموقف العراقي على نحو جذري، بعد انتهاء حكم عبد الكريم قاسم، في الوقت الذي أظهرت فيه بؤرة المغرب العربي قدرة على الاستمرار، إلى أن اضيفت إليها قضية الصحراء لتزيد الأمور سوءاً.

وعلى الرغم من قلة البؤر الصراعية في مجال الحدود والمطالب الاقليمية بصفة عامة، إلا أن اكتساب الصراعات بشأنها لطابع عنيف، أو على الأقل حاد للغاية، يفسّر المرتبة المتقدمة نسبياً التي تحتلها بين قضايا الصراع في الوطن العربي. ولا شك أن هذا الطابع العينف، أو شديد الحدة، يعود ولو جزئياً الى ارتباط القضايا الحدودية والاقليمية عموماً بأطراف عربية قادرة على إحداث الصراع، كالعراق والمغرب والجزائر، ذلك أن العدد الكبير نسبياً للسكان في الحالات الثلاث، وكذلك المستوى المعقول للقدرة الاقتصادية، قد مكّن هذه الأطراف من التهديد باستخدام القوة العسكرية، على نحو قابل للتصديق (العراق) أو استخدامها فعلاً وعلى نحو متكرر (المغرب والجزائر).

٢ ـ قضية الوحدة العربية

احتلت هذه القضية المرتبة الرابعة بين قضايا الصراع العربي، ولم نقصد بالوحدة

العربية كما سبقت الاشارة في مقدمة الفصل، فكرة الوحدة ذاتها، ذلـك أن هذه الفكـرة تعد من القيم المستقرة في النظام الاقليمي العربي، وإنما قصدنا بهـا الخلافـات أو الصراعات التي ثارت حول تجارب وحدويـة أو مشروعات وحـدوية، علماً بـأن هذا قـد جعلنا نـدخل ضمن هذه القضية بعض الأدوار ذات الطابع الوحدوي لعدد من الأقطار العـربية ذات الـوزن، إذ كانت هذه تثير في بعض الأحيان اعتراض أقطار عربية أخرى.

وهكـذا تضمّنت قضية الـوحدة العـربيـة كمـوضـوع للخـلاف والصراع بـين البلدان العربيـة مشروعات وحـدة اقليمية (كمشروع سـوريا الكـبرى في أواخر الأربعينـات بصفـة خاصة)، أو ثنائية، كالوحدة المصرية ـ السورية (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) والاتحاد الأردني ـ العراقي (١٩٥٨) واتحـاد الـدول العـربيـة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) والتنسيق المصري ـ العـراقي (١٩٦٤) والوحدة بـين شطري اليمن منـذ أواخر الستينـات وحتى الآن، والوحدة الليبية ـ التـونسية في السبعينـات، أو ثـلاثيـة، كـالـوحـدة المصريـة ـ السـوريـة ـ العـراقيـة في ١٩٦٣، واتحـاد الجمهوريات العربية في السبعينات، أو وظيفية، كالضمان الجماعي العربي في عام ١٩٥٠، أو المعاهدات العسكرية الثنـائية في الخمسينـات خصوصاً، كما تضمنت بعض الأدوار القـطرية التي كانت لها سمة قومية عامـة كالـدور المصري بين منتصف الخمسينـات وحتى عام ١٩٧٠، والدور العراقي والسوري والليبي في أوقات مختلفة. . . الخ.

وقد شهدت الوحدة المصريـة ـ السوريـة، بسبب ردود فعل خصـوم هذه الـوحدة من العـرب، أكبر وزن للتفـاعلات الصراعيـة بين الحـالات السابقـة (حوالى خمس التفـاعـلات الصراعية حول قضية الوحدة بصفة عامة)، وفي ما عدا هـذا توزعت الأوزان الصراعيـة على جميع المشروعات الوحدوية على نحو مشتت، جعلنا لا نجد جدوى في ذكـر أوزانه النسبيـة. والملاحظة التي تثير الانتباه، أن التفاعلات الصراعيـة الخاصـة بمعظم المشروعـات الوحـدوية الأخرى، كانت بين أطراف هـذه المشروعات وليس من خـارجها، ويثـير هذا التـأمل حـول متانة الأسس التي تبنى عليها مثل هذه المشروعات عادة.

٣ ـ الارتباطات الأجنبية

جاءت هذه القضية في المرتبة الخامسة بنسبة مئوية من مجمل الأوزان الصراعية لجميـع القضايا بلغت ٤,٤٣، وهي نسبـة مقاربـة للغايـة لنسبة الأوزان الصراعيـة الخاصـة بقضية الوحدة العربية، كما سبقت الاشارة. وربما كان المنطق يدفع الى تصور ان تـأتي نسبة الأوزان الصراعية الخاصـة بهذه القضيـة أكبر من ذلـك، نظراً لـوجود عـلاقات قـوية لمعـظم البلدان العربية بهذه الدولة العظمى أو تلك، لكن من الـواضح أن البلدان العـربية فضّلت الصراع حول النُظـم السياسية لبعضها البعض، وحول شتّى أبعاد قضية فلسـطين، أكثر من الصراع

حول قضية تستحق ذلك بحق، وربما يرجع ذلك لأسباب «الملاءمة» السياسية.

وقد قسّمنا الارتباطات الأجنبية الى ثلاثة انواع: الارتباطات بالكتلة الغربية، ثم بالكتلة الشرقية، ثم بالدول الاقليمية، ونقصد بها الدول الاقليمية ذات الشأن التي توجد على المحيط الجغرافي للنظام الاقليمي العربي. ويلاحظ أن النسبة المئوية للأوزان الصراعية الخاصة للارتباطات بالغرب أعلى منها بوضوح في حالة الارتباطات بالكتلة الشرقية (الاتحاد السوفياتي بالذات) (٣,٣٩ و٥٢ وعلى التوالي من المجموع الكلي للأوزان الصراعية الخاصة بجميع القضايا ٧٥,٥٥، ١١,٧٢ على التوالي من الأوزان الصراعية الخاصة بالارتباطات الأجنبية بالذات). ويفسّر هذا أولاً بالتأخر النسبي لدخول الاتحاد السوفياتي الى الوطن العربي، ومحدودية وجوده فيه لفترة طويلة، وثانياً بالمواقف السوفياتية المواتية بصفة عامة من قضايا النضال القومي العربي.

كذلك يلفت النظر أنه، على الرغم من النصيب الضئيل للدول الاقليمية في التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية،إلا أنه تساوى من جانب مع نصيب السوفيات، وتركّز من جانب آخر في الفترة الأخيرة من الدراسة، وكان ذلك اشارة محددة لتزايد الدور الذي حاول شاه إيران ان يلعبه في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة، وكذلك لدخول اثيوبيا الى ساحة التفاعلات العربية بعد تغيّر النظام السياسي فيها، وذلك من خلال علاقاتها بكل من ليبيا واليمن الديمقراطية، وكان من البديهي ان يثير هذا وذاك ردود فعل عربية معترضة على البلدان العربية ذات العلاقة في الحالتين.

٤ ـ أمن الأقطار العربية

وقد جاءت هذه القضية في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة مئوية، قدرها ٣,٧١ ولكننا نودّ ان نلفت الانتباه الى أن هذه النسبة قد تكون مضللة، نظراً لأننا وضعنا في هذه القضية ما تبقى من تفاعلات صراعية بعد استبعاد تهديدات الأمن أو المساس به،المرتبطة بقضايا الحدود والقضايا الاقليمية بصفة عامة، وكذلك المرتبطة بقضايا التخريب السياسي، وبذلك احتجزنا هذه القضية فقط لبعض التهديدات غير الواضحة في معظم الأحيان المتجهة من بلد عربي إلى آخر، بشرط ألا يكون لها ارتباط بالقضايا السابقة.

٥ ـ القضايا الاقتصادية

وقد لفتت هذه القضايا التي جاءت في الترتيب الأخير النظر بالتدني الشديد في أهميتها النسبية، إذ لم تمثل سوى ١ بالمائة (واحد بالمائة) فقط من مجمل الأوزان الصراعية الخاصة بجميع القضايا، وقد قسّمنا هذه القضايا تقسيماً ثلاثياً الى قضايا عامة، وقد انصرفت في

الأغلب الأعم الى العلاقات التجارية، ومثّلت حوالى ٥٧ بالمائة من التفاعلات الصراعية الخاصة بالقضايا الاقتصادية وحدها، وقضايا مياه الأنهار،ومثلت حوالى ١٨ بالمائة من هذه التفاعلات، أي أقلّ نسبة بين هذه القضايا. وفي الواقع أن هذه القضايا لم تثر إلا في حالة مياه النيل بين مصر والسودان (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨)، ومياه الفرات بين سوريا والعراق (١٩٧٥)، وأخيراً قضايا النفط، ومثلت حوالى ٢٤ بالمائة من التفاعلات الصراعية الخاصة بالقضايا الاقتصادية، ويلاحظ ان قضايا النفط مركّزة في الفترة الأخيرة من الدراسة، بعد احتلال النفط لمكانة مهمة في السياسات العربية.

وفي الواقع، أن التفسير الذي يبدو مقبولاً لهذا التدني الشديد في أهمية القضايا الاقتصادية في التفاعلات الصراعية العربية، هو ضعف العلاقات الاقتصادية عموماً، والتجارية خصوصاً بين الأقطار العربية(٢).

(٢) انظر آخر مؤلفات العالم الراحل: محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٦٢ ـ ٤٦٣. انظر أيضاً: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**، تحرير صندوق النقد العربي (ابو ظبي: شركة ابو ظبي للطباعة والنشر، [١٩٨٥])، ص ١٤٦.

الفصل السّابع
مَصادِرالصِّراع

قد لا نبالغ كثيراً إذا قلنا إننا، في هذا الفصل، نصل إلى أهم قضايا هذه الدراسة وأكثرها تعقداً في الوقت نفسه،وقد كان السؤال عن مصادر الصراع بين البلدان العربية هو السؤال الذي حرّك فكرة هذه الدراسة، وإلى حد كبير، كان كل الجهد السابق في الدراسة نظرياً وتطبيقياً يحاول أن يصبّ في النهاية في الجهود المبذولة من أجل إيجاد إجابة عن هذا السؤال المهم: لماذا تتصارع البلدان العربية فيما بينها؟ ونظراً لتعقّد الموضوع، فإنه ليس هناك أي إدعاء بأننا وصلنا فيه الى القول الفصل، وإنما أكثر ما نرجوه أن يكون التحليل في هذا الفصل قد توصّل الى بعض النتائج الأولية المفيدة بهذا الصدد، والتي يمكن ان تكون بدورها أساساً لمزيد من التعمق في دراسة هذا الموضوع المهم.

وسينقسم هذا الفصل الى ستة أجزاء، يناقش الأول منها الاعتبارات التي حددت نطاق التحليل في هذا الفصل، بينما يختص كل جزء من الأجزاء الخمسة الأخرى بأحد المصادر المحتملة للصراع بين البلدان العربية التي تم تناولها في هذا الفصل، وهي على التوالي: المصدر الجغرافي ـ المصدر الخاص بالنظم السياسية ـ المصدر الخارجي ـ المصدر السكاني ـ المصدر الاقتصادي.

أولاً: ملاحظات أولية عن مصادر الصراع

بصفة عامة، فإن أهم مصادر الصراع بين الدول، يمكن ان تكون واحداً من المصادر التالية:

١ ـ مصادر فردية ـ نفسية

فهناك من يرى أن مصادر صراع دولي ما يمكن ان تردّ الى تلك الاعتبارات الفردية ـ

النفسية المتعلقة بشخصية صانع القرار الرئيسي في أحد أطراف الصراع على الأقل (مثل الميل الجارف الى الزعامة ـ الميول العدوانية المتطرفة. . . الخ). وبافتراض وجود دور لهذه الاعتبارات الفردية ـ النفسية في صراع ما، فإنه من الواجب ان نفرق بين حالتين:

الأولى يكون فيها صانع القرار الرئيسي مجرد قناة توصيل أو مرآة عاكسة لمصادر صراع موضوعية موجودة فعلاً، وهنا يعمل صانع القرار الرئيسي هذا كمصدر «وسيط» للصراع أو كمعجل له، وبطبيعة الحال من الممكن ان نتصوّر ان يعمل ككابح للصراع.

والثانية يكون فيها صانع القرار الرئيسي هو المصدر الأصيل للصراع، وفي إطار تحليلنا السابق لمشكلات تعريف الصراع، يمكن القول بأن هذه الحالة ستؤدي الى صراع زائف ينطبق عليها ما سبق ذكره في هذا الخصوص.

٢ ـ مصادر تاريخية

ويقصد بهذه المصادر أن التاريخ قد يكون له في بعض الحالات استقلال نسبي كمصدر من مصادر الصراع، ولو على نحو ثانوي، فالخبرة الصراعية الأليمة بين دولتين لسنوات طويلة، يمكن ان تكون مصدراً للإخفاق في تجنب حدوث الصراع في بعض المواقف التي تستطيع فيها دولتان أخريان بخلفية تاريخية واضحة من التعاون، أن تتجنبا حدوث الصراع.

٣ ـ مصادر جغرافية

بالاحالة إلى آراء الحتميين الجغرافيين، فإنه بقدر ما تملي الجغرافيا سلوكاً توسعياً للدولة بحجج أمنية أو زعامية، تكون مصدراً من مصادر الصراع. ولسنا في حاجة بطبيعة الحال الى الاشارة الى أن المصدر الجغرافي للصراعات الدولية، وإن تدهور من حيث أهميته النسبية نتيجة تدهور أهمية المتغير الجغرافي في السياسة الدولية، واستقرار الحدود السياسية الدولية الى حد كبير، إلا أنه لا يزال يقف وراء بعض الصراعات المعاصرة، سواء كمصدر للصراع أم كحجة تساق لتبرير السلوك الصراعي. وفي حالة وجود مصادر أخرى للصراع بين دولتين متلاصقتين جغرافياً، فإن الجغرافيا يمكن أن تعمل كوسيط للصراع بينهما، بمعنى أنها تسهل عمل هذه المصادر في إحداث الصراع بين دولتين، على نحو لم يكن ليحدث لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين.

ويمكن أن يرتبط المتغير الجغرافي بعامل السكان في تفسير مصادر بعض الصراعات، فضغط السكان على مساحة الدولة، وامتدادات الأمة التي توجد خارج الحدود السياسية للدولة المعبرة عن هذه الأمة، والتي تعيش تحت سيطرة دولة أخرى، وعلى جزء من إقليمها

متاخم لإقليم الدولة الأم، يمكن أن تكون نقطة بداية لمواقف تعارض بين دولتين تسعى فيه الأولى لضم إقليم الدولة الملاصقة لها، أو جزء منه (في حالة الضغط السكاني على مساحة الدولة الفاعلة للصراع) أو لضم الاقليم الذي تعيش عليه الامتدادات القومية لشعبها.

٤ ـ مصادر سكانية

ومن أهم الآراء في هذا الصدد أن حجم السكان، إذا تزايد على نحو لا يتناسب مع موارد الدولة، واستحال الوفاء بفجوة الموارد المطلوبة لهؤلاء السكان من خلال التفاعلات السلمية، يمكن ان يكون مصدراً للصراع، إذا سمحت بذلك موازين القوى الاقليمية والعالمية السائدة. كذلك هناك من يرى أن توزيعاً عمرياً معينا للسكان، يمكن ان يكون مصدراً لسلوك صراعي للدولة، وذلك بمعنى وجود علاقة طردية بين نسبة الذكور بين عشرين وأربعين سنة (وهي النسبة القادرة على صنع القدرة الاقتصادية والعسكرية معاً) وبين السلوك الصراعي للدولة، وهناك أيضاً الفكرة القائلة بأن تركيب السكان يمكن ان يكون مصدراً لصراع دولي، على النحو الذي رأيناه في استعراضنا للمصادر الجغرافية للصراع بين الدول على سبيل المثال. وأخيراً، فقد عملت تحركات السكان في الماضي، بصفة أساسية، كمصدر للصراع بين الدول، بقدر ما كانت تمثل انتهاكاً للحدود السياسية القائمة. أما الآن فقد أخذت، أساساً، شكل الانتقال المشروع للقوى العاملة عبر الحدود السياسية، ويمكن لهذا الانتقال أيضاً ان يكون مصدراً للصراع بين الدول المرسلة للقوى العاملة، والدولة المستقبلة لها، بسبب اتّباع الثانية لسياسات تمييزية ضد مواطني الدولة الأولى العاملين لديها.

٥ ـ مصادر اقتصادية

لسنا في حاجة الى الاشارة إلى أهمية النظرية الماركسية، كنظرية في الصراع الدولي، وكيف أنها فسّرت السلوك الاستعماري في مرحلة من مراحل النمو الرأسمالي استوجبت ذلك، كما أنها فسّرت الصراعات بين الدول الاستعمارية ذاتها تفسيراً اقتصادياً، بمعنى ان عدم التناسب بين قوة الدولة الاستعمارية وبين ما حصلت عليه من مستعمرات في الوقت الذي قلت فيه فرص الاستغلال الرأسمالي دولياً ـ لأن معظم أراضي العالم أن لم يكن كلها قد تم اكتسابها ـ قد حتّم في النهاية محاولة الدول الرأسمالية الاستعمارية المعادية للوضع الراهن إعادة اقتسام المستعمرات بالعنف، وكذلك فإنه من نافلة القول أن نشير إلى أن التفسير الماركسي للسلوك الصراعي الراهن للدول الرأسمالية على المستوى الدولي، يستند الى أساس اقتصادي. وقد يكون ضرورياً أن نذكر بأن الحديث عن مصادر للصراع توجد في مراحل النمو الاقتصادي، لم يكن قاصراً على ماركس فحسب.

٦ ـ مصادر أيديولوجية

على الرغم من أن الايديولوجية يمكن ان تكون مجرد مظهر خارجي لهرم كامل من مصادر التعارض الأخرى، إلا أنه يستحيل تجاهلها كمصدر للصراع في حدّ ذاتها. وقد نذكر أن التجانس الأيديولوجي بين النظم الرأسمالية في نظام تعدد القوى، ساعد الى حين على الحفاظ على استقراره وخلوه من الصراعات الرئيسية. وقد نذكر، أيضاً، أن الأيديولوجية الماركسية كانت الخطوة الأولى في تسلسل التعارض الممتدّ بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي على المستوى الدولي، وأخيراً فلا شك أن الايديولوجية تساعد على بلورة الوعي بالصراع الموضوعي.

٧ ـ مصادر نظامية

وهذه يمكن ان تصنف الى مصادر تتعلق بالنظام السياسي الداخلي، وأخرى تتعلق بالنظام الدولي.

فعلى مستوى النظام السياسي الداخلي، يوجد الفرض القائل بأن هناك علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظام وتورط الدولة في سلوك صراعي، بمعنى أنه كلما قل الاستقرار زاد تورط الدولة في الصراعات الدولية. والمنطق الكامن وراء هذا الافتراض، أنّ تورط الدولة في صراع دولي، يمكن أن يحقّق لها التماسك الداخلي المطلوب، ولسنا في حاجة الى اظهار النسبية الواضحة لهذا المنطق بفرض صحته، حيث انه من الواضح أن الصراعات الدولية تفاقم ـ أحياناً على الأقل ـ الانقسامات الموجودة لدى كل أو بعض هذه الأطراف.

وعلى مستوى النظام السياسي الدولي، لا شك أن الصراع العالمي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي يمثّل في حد ذاته مصدراً لصراعات فرعية أخرى، ترتبط على الأقل برغبة الدولتين القائدتين في النظام في توسيع رقعة نفوذها عالمياً، أو بادراك كل منهما لمحاولة الخصم أن ينال منها، أو يوّسع نفوذه على حسابها، أو برغبة بعض الحلفاء بالنسبة الى كل طرف في ممارسة قدر أكبر من الاستقلال النسبي. . . الخ.

وعلى مستوى النظام الاقتصادي الدولي، لعل انقسام النظام ذاته الى شمال متقدم وجنوب متخلف، يغلّف تعارضاً واضحاً بين الدول المتقدمة بخاصة الرأسمالية منها، والدول المتخلفة، وإن تكن مظاهر التعبير عنه لم تتخذ شكلاً عنيفاً، بسبب الاختلال الهائل في القدرات لمصلحة الدول المتقدمة[1].

---

(١) انظر: احمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ١٤٧ ـ ١٥١. انظر أيضاً عرضاً متعمقاً لكافة النظريات المتعلقة بمصادر الصراع الدولي في: اسماعيل=

وفي هذا الفصل، سنتجنب تحليل بعض المصادر المحتملة للصراع، إما لعدم اقتناعنا بأهميتها، أو لعدم مناسبتها لموضوع الدراسة والهدف منها، أو لعدم قدرتنا على تحليلها أصلاً، وينطبق هذا بغض النظر عن نوع المبرّر على كل من المصادر الفردية ـ النفسية والمصادر التاريخية.

وبخصوص المصادر الفردية ـ النفسية التي تنصب على أدوار صانعي القرار الرئيسيين كمصادر محتملة للصراع بين الدول، فإننا لا نؤمن أصلاً بوجود دور مهم مستقل لهذه المصادر في احداث الصراع، ونعتقد بصحة الرأي القائل بأنها تعمل كمجرد قناة توصيل أو مرآة عاكسة لمصادر صراع موضوعية موجودة بالفعل. وحتى بافتراض أن لها دوراً في حد ذاتها، فإن تحليل هذا الدور أولاً صعب، بل ربما مستحيل، لأنه يتطلب الغوص في أعماق شخصيات من شغلوا أدوار القيادة السياسية في الوطن العربي، على مدى سبعة وثلاثين عاماً، وهو أمر لا ندّعي القدرة عليه، فضلاً عن أنه ثانياً يدخلنا في مجال أحكام قيمية ستفضي بالتأكيد الى حساسيات لا تتناسب مع الفائدة المرجوة من مثل هذا التحليل، إن تمّ.

أما المصادر التاريخية، فقد لا نبالغ إذا قلنا ان الأقطار العربية بصفة عامة لا تعرف ظاهرة العداوات التاريخية، بخاصة وأن التاريخ السياسي المستقل لمعظمها قصير للغاية. وحتى إن فكّر الباحث المتعمق في حالة أو اثنتين على سبيل الاحتمال لمثل هذه العداوات التاريخية، فإن التحقق التجريبي من وجودها مستحيل في الظروف الحالية، فضلاً عما يمكن ان يثيره من حساسيات لا تتناسب مع ضآلة الأهمية النسبية للظاهرة في الوطن العربي ككل.

وأخيراً، فإنه لا شك في وجود ما يمكن تسميته بالمصادر غير المباشرة للصراع كالبنية الاجتماعية العربية التي تنعكس بالضرورة على البنية السياسية، أو بنية العقل العربي التي تنعكس بالضرورة على سلوك العرب، مواطنين وحكاماً. وبطبيعة الحال لا بد أن يكون لمثل هذه المصادر دور كمصادر جذرية للصراع، غير أن أثرها يتمّ من خلال مصادر أخرى مباشرة. فالبنية الاجتماعية أو بنية العقل العربي، يمكن ان تحدث آثارها من خلال فعلها في النظم السياسية العربية على سبيل المثال، وهكذا.

= صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢١٤ ـ ٢٦٠، وانظر بشكل خاص من أعمال التحليل الماركسي في تفسير الصراع الدولي: فلاديمير ايليتش لينين، **الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية: وصف مبسط** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠)، وحورية توفيق مجاهد، **الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والامبريالية والتبعية** (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥)، ص ٥٢ ـ ٦٢، ١١٩ و١٢٢ ـ ١٢٤. انظر ايضاً من المصدر السكاني للصراعات الدولية:

Nazli Choucri, *Population Dynamics and International Violence, Propositions, Insights and Evidence* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974).

وهكذا فسيتركز تحليلنا التالي على المصادر المتبقية، وإن كنا سندمجها في المصادر التالية: المصدر الجغرافي ـ المصدر المتعلق بالنظم السياسية (ويتضمن المصادر الأيديولوجية للصراع) ـ المصدر الخارجي ـ المصدر السكاني ـ المصدر الاقتصادي، وذلك على النحو الذي سنبينه، عند تناولنا لكل مصدر من هذه المصادر.

ثانياً: المصدر الجغرافي

يظهر من استعراض قضايا الصراع بين البلدان العربية وتطوراتها، في فترة الدراسة، أن أفكار «الحتمية الجغرافية» التي تملي على دولة ما سلوكاً توسعياً، ربما تكون موجودة ولو على نحو غير مباشر، في سجلّ التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية، كما في حالة الحديث الأردني عن سوريا الكبرى في الأربعينات، والأزمة الكويتية ـ العراقية في ١٩٦١[٢]، وقضية الصحراء في المغرب العربي، والعلاقة بين شطري اليمن. غير أنه من الواضح أننا لا نستطيع أن نصل الى اثبات قاطع لانطباق الأفكار ذات الطبيعة الجغرافية الحتمية على هذه الحالات، كما أننا نستطيع ان نسوق أمثلة على وجود علاقة «تكامل جغرافي» لم تفض الى تفاعلات صراعية ذات شأن، بمعنى أن تدفع هذا الطرف أو ذاك الى المطالبة الاقليمية والتهديد باستخدام القوة في تحقيقها أو استخدامها فعلاً. ويكفي أن نشير، مثلاً، الى العلاقة بين مصر والسودان التي لم تعرف على نحو رسمي فكرة «المجال الحيوي» منذ استقلال السودان، بل إن هذا الاستقلال ذاته كان دليلاً على عدم تمسك النظام الجديد في مصر بهذه الفكرة، حتى ولو على نحو مغلّف.

ولهذا، فقد كنا أميل الى النظر إلى تأثير العامل الجغرافي كمصدر محتمل للصراعات بين البلدان العربية، في إطار الفكرة الأعم التي سبقت الإشارة إليها عن دور التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل للصراع بين دولتين، توجد بالفعل مصادر موضوعية للصراع بينهما، وذلك بمعنى دوره في تسهيل احداث هذه المصادر للصراع بين الدولتين، على نحو لم يكن ممكناً، لو كانت هاتان الدولتان متباعدتين جغرافياً.

ولنفترض، مثلاً، أن الدولة ذات نظام محافظ، وأنها تقف بالمرصاد لأي عملية تغيير ثوري تتعرض لها النظم المحافظة في الوطن العربي، هنا يكون المقصود بالفكرة السابقة أن الدولة أ هذه ستظهر رد فعل لمحاولة تغيير النظام السياسي المحافظ في الدولة ب الملاصقة لها جغرافياً، أعنف بكثير من رد فعلها لمحاولة تغيير النظام السياسي المحافظ للدولة ج التي تبعد

---

(٢) انظر في حالة الكويت بالذات: مارثا دوكاس، **أزمة الكويت: العلاقات الكويتية ـ العراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٧٠ ـ ٧١.

عنها آلاف الأميال مثلاً. وتفسير هذا واضح، فعلى الأقل سيكون أثر عملية التغيير في الحالة الأولى (حالة الدولة ب) إن نجحت اشد وطأة بكثير على نظام الدولة أ إذا قورن بأثر عملية ناجحة للتغيير في الدولة ج، إذ يمكن مثلاً أن تعمل الدولة ب كقاعدة محتملة للقوى المعارضة للنظام السياسي المحافظ في الدولة أ، أو كملجأ لهذه القوى وقت الضرورة... الخ. ومن ناحية أخرى، فإن الدولة أ تستطيع بسهولة نسبية بسبب الاعتبارات اللوجستية على الأقل، أن تمارس كل أنواع الدعم للنظام المحافظ في الدولة ب الملاصقة لها جغرافياً، حتى ولو كانت قوى التغيير قد نجحت في الاطاحة به رسمياً، بينما هي لا تستطيع ذلك بالنسبة الى النظام المحافظ في الدولة ج حتى ولو ظل في السلطة يقاوم ضربات قوى التغيير، وهكذا.

ونستطيع أن نسوق مزيداً من الأمثلة لاثبات الفكرة نفسها، فالبلد المتاخم لأرض فلسطين قد يصطدم مع المقاومة الفلسطينية لمجرد أن عليه أن يتخذ موقفاً صريحاً من حرية العمل الفدائي الفلسطيني من أرضه ضد الكيان الصهيوني، بينما يستطيع بلد عربي آخر بعيد عن فلسطين، أن يمارس رفاهية المناداة بهذه الحرية، وأن يتجنب أي صدام مع المقاومة لهذا السبب، وهكذا.

وفي هذا السياق، انصرف التحليل الى محاولة التحقق من وجود دور للتلاصق الجغرافي كمصدر وسيط للصراع إن وجد، وقد بدأنا هذه المحاولة بفرض مؤداه أن التلاصق الجغرافي يزيد من احتمال حدوث الصراع بين الدول، وأن الصراع بين الدول المتلاصقة جغرافياً، أشد درجة وأكثر انتشاراً منه بين الدول المتباعدة. وكان هذا الفرض مبنياً على ملاحظة مسار التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية في فترة الدراسة.

وللتحقق من صحة هذا الفرض، تمّ حساب رقم متوسط لشدة الصراع بين كل دولتين على حدة في فترة الدراسة، هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع الأوزان الصراعية الخاصة بالدولتين في هذه الفترة، على عدد سنوات العلاقة بينهما التي تبلغ ٣٧ سنة إذا كان طرفا العلاقة بين البلدان المؤسسة لجامعة الدول العربية، أو تحسب من التاريخ الأحدث لانضمام أيهما الى الجامعة العربية، إذا كان أحد طرفي العلاقة أو كليهما ليس من البلدان المؤسسة للجامعة. ففي حالة مصر واليمن، يكون عدد سنوات العلاقة ٣٧ (لأن كلا البلدين عضو مؤسس في الجامعة)، بينما في حالة مصر وليبيا يكون عدد سنوات العلاقة ٢٩ (تاريخ انضمام ليبيا الى الجامعة العربية هو عام ١٩٥٣)، وفي حالة فلسطين والصومال يكون عدد سنوات العلاقة ٦ سنوات (لأن تاريخ انضمام فلسطين الى الجامعة هو ١٩٧٦) وهكذا.

وقد تمّ الاعتماد على الجداول أرقام(٢ - ٣٨)في حساب المتوسطات السابقة باستخدام أرقام أوزان التفاعلات الصراعية وليس تكرارها، ويبين الجدول رقم (٤٨) نتائج هذه

جدول رقم (٤٨)
متوسط شدة الصراع بين البلدان العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١)

البلد	موريتانيا	الجزائر	تونس	المغرب	ليبيا	السودان	مصر	فلسطين	سوريا	لبنان	العراق	الأردن	السعودية	اليمن ع.	الكويت	اليمن د.	البحرين	قطر	عمان	الامارات	الصومال
موريتانيا		٥٠,٢٢	صفر	٤١	١٠,٨٨	صفر	٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الجزائر			٢٣,١٥	١٨٥,٨١	٢,٢	صفر	١٩,٦٥	صفر	٠,٤٥	١,٠٥	١	١,٩	٥,٧	١	١,٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
تونس				٥,١٦	١١,٧	١,٨٣	٦٠,٧	صفر	٢٩,٥	صفر	٤,٨٧	٦,٢٩	٠,٨٣	٣,٣٣	٣,٢٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
المغرب					٣٦,٧٥	٠,٥٤	٢٠	صفر	٩,٠٤	١,٠٨	صفر	٠,٨٧	٠,٤١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣,١١
ليبيا						٨٧,١٥	١٢٤,٣٧	٩٢,١٦	٢,٤١	٢,٧٩	١١,٦٨	١١,٤٤	١٢,٢	١,٣٤	١,٤٧	صفر	صفر	٢,٣٦	٥,٢٧	١	١٦,١٢
السودان							١٩,٥	٢٣,٥	١٠,٥٢	صفر	١١,٥٣	٢	١,٢٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
مصر								٧٤,٥	٧١,٤٣	٣١,٩٧	١٠٢,٤٣	١٢٢,١٨	٩١,٤٨	٣,٧٥	٤,٠٩	١١,١٣	٤	٧,٤٥	صفر	٨,١٨	صفر
فلسطين									١٠٢,١٦	٢٤,٨٣	٥٧,١٦	٣٧,٣٣	١٦	صفر	٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
سوريا										٨٦,٤	١٥٢,٩٤	١٧٧,٦٧	١٨,٣٢	٠,٢٤	٦,٦١	صفر	صفر	صفر	١,٨١	١	صفر
لبنان											١٠,٦٤	١٨,٣٧	٢,٥٦	٠,٢٤	٠,٥٢	٢,٦٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
العراق												٣٥,٢١	١٤,٧٥	١,١	٩٣,٥٧	١٣,٢	صفر	صفر	٣,٤٥	صفر	صفر
الأردن													٤,٨٩	٦,٢٤	٣,٧١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
السعودية														١٥,٩١	١,٩	٣٣,٥٣	صفر	صفر	صفر	صفر	٣,١٢
اليمن ع.															صفر	٨٨,٤٦	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
الكويت																صفر	صفر	١,٣٢	١	١,٧٢	صفر
اليمن د.																	صفر	صفر	٤٢,١٨	صفر	٣,٧٥
البحرين																		٤,٨١	١	صفر	٤
قطر																			صفر	صفر	صفر
عمان																				صفر	صفر
الامارات																					صفر
الصومال																					

العملية. وبعد تكوين الجدول على هذا النحو تمّ عزل حالات الدول المتلاصقة جغرافياً، وبلغ عددها ٣٠ حالة، وحساب متوسط عام لشدة الصراع بينها، وحالات الدول غير المتلاصقة جغرافياً وبلغ عددها ١٨٠ حالة، وحساب متوسط عام لشدة الصراع بينها، فكانت النتيجة أن بلغ متوسط شدة الصراع بين الدول المتلاصقة جغرافياً ٥٤,١٧، بينما بلغ المتوسط نفسه في حالة الدول المتباعدة جغرافياً ٦,٦٢ أي ما يزيد في حالة الدول المتلاصقة على ثمانية أضعاف حالة الدول المتباعدة جغرافياً، وهي نتيجة نعتبر أنها تؤيد صحة الفرض الذي بدأنا به، على نحو حاسم.

وبالنسبة الى انتشار الصراع، فقد كانت الوحدة الزمنية لقياسه هي مجمل فترة العلاقات بين الدولتين، بمعنى أن حدوث تفاعل صراعي واحد ولو في فترة ٣٧ عاماً بين دولتين، يعني أن الصراع قد امتد إليهما، بغض النظر عن متوسط شدته، وهنا بلغت درجة انتشار الصراع بين الدول المتلاصقة جغرافياً ٣٣ و٨٣ بالمائة، فلم تكن هناك سوى خمس حالات للتجنب الكامل للصراع من بين الثلاثين حالة المتلاصقة جغرافياً، تقع كلها في إقليم الجزيرة الذي سبق أن رأينا قدرته العالية على تجنب الصراعات، بينما بلغت هذه الدرجة بين الدول المتباعدة جغرافياً ٤٥,٥٥ بالمائة (٨٢ حالة امتد اليها الصراع من مجمل ١٨٠ حالة بمعنى نجاح ٩٨ علاقة ثنائية في تجنب الصراع كلية طيلة فترة العلاقات بين طرفها)، وتالياً فقد أظهرت الدول المتباعدة جغرافياً قدرة أكبر بكثير (حوالى الضعف) على تجنّب الصراع من الدول المتلاصقة جغرافياً.

وبديهي أننا بهذه الطريقة لا نكون قد حسمنا الأثر الصافي لدور «الوسيط الجغرافي» في العلاقات بين الدول، فربما يكون هذا الوسيط قد لعب في الوقت نفسه دوراً تعاونياً بدرجة أكبر، وإن كانت الملاحظات الأولية لا تشير الى ذلك. وهو فرض نؤجل اختباره لدراسة قادته، حيث اننا لا نستطيع التحقق من صحته بدقة إلا من إطار دراسة مماثلة للتفاعلات التعاونية العربية.

ثالثاً: المصدر الخاص بالنظم السياسية

اتساقاً مع الفرض النظري السابق، ومع الملاحظات المستمدّة من تحليل قضايا الصراع في الفصل السابق والتي أظهرت احتلال الصراع حول النظم السياسية العربية المرتبة الأولى بين هذه القضايا، كان لا بد وان نحاول اختبار الفروض المتعلقة بدور النظم السياسية، كمصدر محتمل للصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة.

وقد تجاهلنا الفرض الخاص بوجود علاقة ارتباط عكسية بين استقرار النظم السياسية

الداخلية، وبين تورط الدولة في صراعات خارجية، إما لأن الفرض كما رأينا معيب نظرياً[3]، أو لأن قياس استقرار النظم السياسية العربية بمعيار موضوعي، عمل مستحيل في إطار الدراسة الحالية، وهو يحتاج في حد ذاته الى دراسة مستقلة. ولذلك فقد ركّزنا البحث في هذا الجزء تحديداً على دور التباين بين النظم السياسية كمصدر محتمل للصراع، وذلك أن التفكير المنطقي يفضي الى ان يكون التباين ـ وليس التشابه بطبيعة الحال ـ بين النظم السياسية مصدراً محتملاً للصراع تعبيراً عن التباين الأيديولوجي، وفقدان التجانس في النظرة الى الأمور الاقليمية والدولية، فضلاً عن التهديد المحتمل الذي قد يمثّله نظام بالنسبة الى نظام آخر يختلف عنه، كما في حالة العلاقة بين نظام ثوري ونظام محافظ.

غير أننا لم نكن نستطيع ان نتجاهل الملاحظة المستمدة من متابعة التحليل المتضمن في الدراسة، والخاصة بظاهرة الصراع بين النظم المتشابهة أيديولوجياً، وبالذات النظم التي اصطلحنا على تسميتها بالتقدمية، ولذلك فقد كان من الضروري ان نحاول التحقّق من صحة الفروض المطروحة بصدد التأثير المحتمل للنظم السياسية على إحداث الصراع بين البلدان العربية في صورة الاجابة عن هذا السؤال بوضوح: هل يأخذ تأثير النظم السياسية على إحداث الصراع بين البلدان العربية طريقه الطبيعي، بمعنى أن التباين بين هذه النظم هو الذي يفضي الى الصراع؟ أم أنه يأخذ طريقاً شاذاً في التأثير، وهو أن التشابه بين هذه النظم يمكن أن يعمل أيضاً كمصدر للصراع؟ وإذا كانت الاجابة عن هذا السؤال الثاني بالايجاب، فهل نستطيع قياس الأهمية النسبية لوزن التفاعلات الصراعية التي أفضى إليها الطريق الأول المنطقي، وتلك التي افضى إليها الطريق الثاني الشاذ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، استعنا بتصنيف النظم السياسية العربية الوارد في الجدول (٤٧)، وبالبيانات المتضمنة في الجداول أرقام (١٦ ـ ٣٨) لكي نحسب في كل سنة من السنوات، الأوزان الصراعية الخاصة بالحالات الصراعية الثلاث التالية:

- حالة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة.
- حالة الصراع بين الدول ذات النظم التقدمية.
- حالة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة، والدول ذات النظم التقدمية.

ويلاحظ أننا قصرنا بحثنا على الفترة الواقعة من ١٩٥٩ ـ ١٩٨١ حتى تكون الظاهرة التي نحن بصدد تحليلها قد اكتملت، ونقصد بذلك وجود كلا النوعين من النظم، فلم تكن المقارنة بين الحالات الثلاث ممكنة، قبل ظهور نظامين تقدميين على الأقل، حتى يمكن من الناحية النظرية ان يوجد صراع بينهما، وقد تحقق هذا الشرط اعتباراً من عام ١٩٥٩ بوجود نظام تقدمي من كل من مصر والعراق، ولم يختف بعد ذلك طيلة ما تبقى من فترة الدراسة.

---

(٣) انظر: مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ص ٢٣٦.

وبعد حساب الأوزان الصراعية على أساس سنوي في الحالات الثلاث السابقة، حاولنا المقارنة بين هذه الأوزان عن طريق حساب المتوسطات، وتمّ ذلك بطريقتين:

الأولى بحساب متوسط عام في كل سنة، مرة لأوزان التفاعلات الصراعية بين الدول ذات النظم المحافظة، ومرة لأوزان التفاعلات الصراعية بين الدول ذات النظم التقدمية، وقد حسب المتوسط في كل سنة بقسمة مجموع الأوزان الصراعية بين الدول ذات النظم المحافظة في تلك السنة على عدد هذه الدول من السنة نفسها، والشيء نفسه بالنسبة الى الدول ذات النظم التقدمية. ويوضح الجدول رقم (٤٩) نتائج هذه العملية.

أما الطريقة الثانية، فقد اتبعناها عندما أردنا المقارنة بين متوسط شدة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة من جانب، والدول ذات النظم التقدمية من جانب ثان، والدول ذات النظم المحافظة والتقدمية من جانب ثالث. وهنا حسبنا متوسط شدة الصراع بقسمة مجموع أوزان التفاعلات الصراعية في كل حالة من الحالات الثلاث على العدد الأقصى الممكن نظرياً لحالات الصراع داخل كل مجموعة، ذلك لأننا كنا نقسم على عدد الدول في الطريقة السابقة، وفي توصلنا لمتوسطات شدة الصراع في الأجزاء السابقة من الدراسة، على أساس إننا نصل إلى رقم يعبّر عن نصيب كل دولة من الأوزان الصراعية التي دارت بينها وبين باقي الدول جميعاً على أساس ثنائي، أما الآن فنحن لم نحسب في الحالة الأخيرة (التي هي حالة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة، وتلك ذات النظم التقدمية) مجمل الأوزان الصراعية بين هذه الدول جميعاً، وإنما أوزان حالات الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة وتلك ذات النظم التقدمية فقط، ولذا فإن القسمة على مجموع الدول تكون مضللة، لأن هناك علاقات صراع ثنائية استبعدت أصلاً من الحساب. ولنوضح هذا على النحو التالي:

لنفرض أننا إزاء ثلاث دول ذات نظم محافظة (أ، ب، ج) وأربع ذات نظم تقدمية (د، هـ، و، ز). في الطريقة الأولى لحساب المتوسط التي أوضحها الجدول رقم (٤٩) تمّ حساب متوسط شدة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة، ومتوسط شدة الصراع بين الدول ذات النظم التقدمية، على النحو التالي:

$$\text{متوسط شدة الصراع بين الدول المحافظة} = \frac{\text{مجموع أوزان التفاعلات الصراعية بين جميع الدول المحافظة}}{٣}$$

فإذا فرضنا أن أوزان هذه التفاعلات كانت كما يلي:

أ × ب = ١٣

أ × ج = صفر

ب × ج = ٥

يكون مجموع الأوزان (١٨) ويكون متوسط شدة الصراع $\frac{١٨}{٣}$ = ٦
والشي نفسه بالنسبة الى الدول ذات النظم التقدمية، بمعنى أنه إذا افترضنا أن أوزان التفاعلات الصراعية بينها كانت كالتالي:

د × هـ = ٦٨

د × و = صفر

د × ز = ١١٢

هـ × و = ٤٥

هـ × ز = صفر

و × ز = ٥١

فإن مجموع أوزان التفاعلات الصراعية يكون ٢٧٦ ويكون متوسط شدة الصراع $\frac{٢٧٦}{٤}$ = ٦٩

أما في حالة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة، وتلك ذات النظم التقدمية، فإننا نحسب فقط أوزان التفاعلات الصراعية، عندما ترتبط بطرفين مختلفين في نظمها السياسية، وذلك على النحو التالي:

أ × د

أ × هـ

أ × و

أ × ز

ب × د

ب × هـ

ب × و

ب × ز

ج × د

ج × هـ

ج × و

ج × ز

أي في ١٢ حالة فقط هي حاصل ضرب عدد الدول ذات النظم المحافظة × عدد الدول ذات النظم التقدمية، وذلك منطقي كما سبقت الاشارة، لأننا نحاول في حالتنا هذه قياس شدة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة، في صراعها ضد الدول ذات النظم التقدمية فقط، ولذا رأينا أن القسمة على العدد الكلي للدول، بغض النظر عن نوع نظامها،

جدول رقم (٤٩)
متوسط شدة الصراع بين الدول ذات الأنظمة السياسية المتشابهة (١٩٥٩ ـ ١٩٨١)(*)

الصراع / السنة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
بين الدول المحافظة	صفر	٢,٢	١,٦٦	٢	صفر	٥,٢	صفر	٦	صفر	صفر	صفر	صفر
بين الدول التقدمية	٦١١,٥	٢٢٦,٥	٣٩	١٩,٥	١٢١,٤	٨٥,٤	٢٩,٢	١١,٤	صفر	صفر	١٥,٤	٧١,٨٣
في الوطن العربي	١٩٢,٥	٢٢٨,٩	١٧٣,٧٥	٢١١,٦٩	٢٥٤,٣٨	٦٧,١١	٧٩,٣	٢٤٠,٣٨	١٨٠,٠٧	٣٥,٧١	٥٥,٧١	٨٤,٢١

الصراع / السنة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المتوسط
بين الدول المحافظة	صفر	١,٣٧	٥,١٢	٤,٧٥	٥,٣٧	١,٢٥	١,٢٥	صفر	٢,٧٥	صفر	صفر	١,٦٩
بين الدول التقدمية	٧	٩,٦	صفر	٢,٢	١٢٥,٨	١٤٩,٣٣	٧٤,٥	٨٢	١٠٢,٦٦	١٦٥,٨٣	٤٢,٨٣	٨٦,٦٤
في الوطن العربي	٣٥,٠٥	٥٨,٠٥	٤٥,٧٨	٤٤,٩	١٢١,٢٥	١٩٣,٩٥	١٥٩,٥٢	٨٨,٠٩	٢١٩	١٨٤,٩٥	١٩٦,٦١	١٣٧,٠١

(*) انظر متن الدراسة لمعرفة طريقة حساب المتوسط في الحالتين.

جدول رقم (٥٠)

متوسط شدة الصراع بين الدول ذات الأنظمة السياسية المتشابهة والدول ذات الأنظمة السياسية المتباينة (١٩٥٩ ـ ١٩٨١)(*)

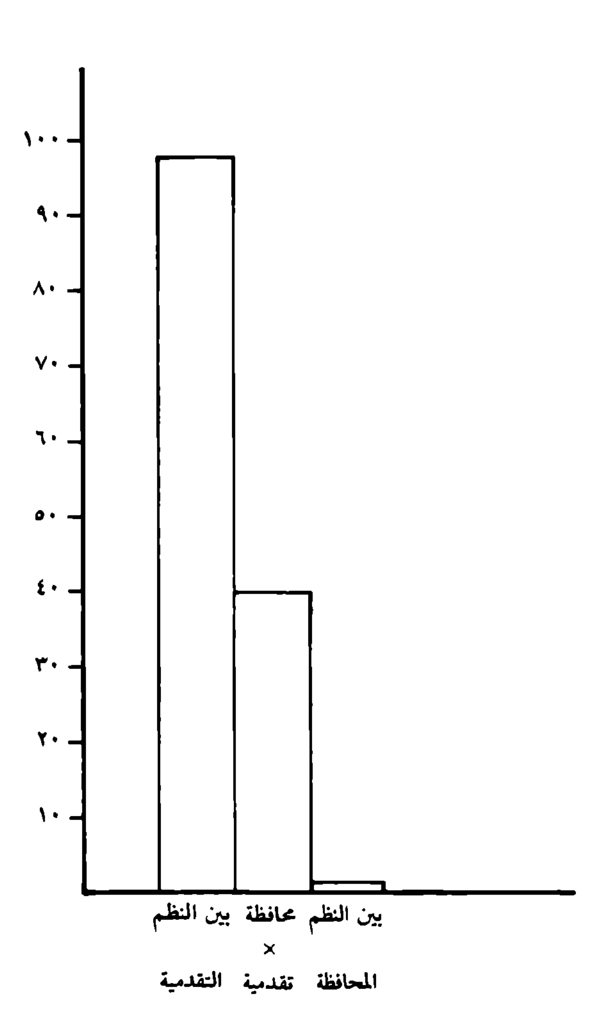
الصراع / السنة	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المتوسط
بين الدول المحافظة	صفر	١,١	٠,٦٦	١	صفر	٢,٦	صفر	٣	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٣٩	١,٤٦	١,٣٥	١,٥٣	٠,٣٥	٠,٣٥	صفر	٠,٧٨	صفر	صفر	٠,٦٣
بين الدول المحافظة والتقدمية	٥٥,٦	١٥١,٧	١٢٩,٨٣	١٠٣,٢	٨٦,٢٤	٩,٨٨	٩,٨٨	٩٤,١٢	٩٠,٦٤	٣,٤	٦,٧٦	٢٠,٤٥	٩,٤	٧,٠٢	١٠,٧٢	٦,٠٥	١١,٨٧	٢٠,٥٢	٧,٧٩	١٠,١٢	٢٢,٨٣	٢٣,١	٢٩,٧٧	٤٠,٠٣
بين الدول التقدمية	١٢٢٣	٤٥٣	٧٨	١٣	٦٠,٧	٤٢,٧	١٤,٦	٥,٧	صفر	صفر	٧,٧	٢٨,٧٣	٣,٥	٤,٨	صفر	١,١	٦٢,٩	٥٩,٧٣	٢٩,٨	٣٢,٨	٤١,٠٦	٦٦,٣٣	١٧,١٣	٩٧,٦٦

(*) انظر متن الدراسة لمعرفة طريقة حساب المتوسط في الحالتين.

شكل بياني رقم (٧)

متوسط شدة الصراع بين الدول ذات النظم السياسية المتشابهة وبين الدول ذات النظم السياسية المتباينة

(١٩٥٩ - ١٩٨١)



ستكون مضللة، واستبدلنا بذلك القسمة على الحد الأقصى الممكن نظرياً لحالات الصراع، وقد كان هذا العدد في حالة الصراع بين الدول ذات النظم المحافظة ذاتها، أو تلك ذات النظم التقدمية = $\frac{س (س - ١)}{٢}$ حيث س هي عدد الدول، بينما يكون في حالة صراع الدول ذات النظم المحافظة ضد الدول ذات النظم التقدمية مساوياً لحاصل ضرب عدد الدول من الشريحة الأولى (ذات النظم المحافظة) × عدد الدول من الشريحة الثانية (ذات النظم التقدمية).

ويلخص الجدول رقم(٥٠) نتائج حساب متوسط شدة الصراع بهذه الطريقة الأخيرة. وقد تمّ تمثيل نتائج هذا الجدول بيانياً في الشكل البياني رقم (٧).

والآن، فإننا لا نستطيع أن نتجنب النتائج الواضحة التي بيّنها الجدولان (٤٩)، (٥٠)، ففي مجال المقارنة بين شدة الصراع داخل النظم العربية المحافظة وداخل النظم العربية التقدمية، باعتبار أن كلاً منهما نظام فرعي للصراع، بلغ متوسط شدة الصراع في الفترة التي اخضعت للتحليل (١٩٥٩ - ١٩٨١) في الحالة الأولى ١,٦٩، وفي الحالة الثانية ٨٦،٦٤ أي أن متوسط شدة الصراع بين الدول ذات الأنظمة التقدمية، بلغ ما يزيد على واحد وخمسين ضعفاً بالنسبة الى متوسط شدة الصراع بين الدول ذات الأنظمة المحافظة.

وفي مجال المقارنة بين شدة الصراع داخل الدول ذات الأنظمة المحافظة أولاً، وداخل الدول ذات الأنظمة التقدمية ثانياً، وبين الدول ذات الأنظمة المحافظة ضد تلك ذات الأنظمة التقدمية ثالثاً، احتفظ متوسط الصراع داخل الدول ذات الأنظمة التقدمية بأعلى شدة، إذ بلغ ٩٧,٦٦ بينما جاء متوسط شدة الصراع بين الدول ذات الأنظمة التقدمية ضد تلك ذات الأنظمة المحافظة في المرتبة الثانية بما مقداره ٤٠,٠٣، واحتفظت الدول ذات الأنظمة المحافظة بأكبر قدرة على تجنب الصراعات الشديدة بمتوسط قدره٠,٦٣ (ثلاثة وستون من مائة).

وقد كان التصور المنطقي للأمور يفضي الى توقع أن يجيء الصراع بين الدول ذات الأنظمة المحافظة، من جانب، وتلك ذات الأنظمة التقدمية من جانب آخر، في المرتبة الأولى بأعلى متوسط لشدة الصراع، ثم تلي ذلك الحالتان الأخريان بأي ترتيب. غير أن النتائج جاءت على هذا النحو المعكوس، وبدرجة لا تقبل التجاهل، حتى ولو قلنا ان منهج الدراسة وطريقة المقارنة يتسمان بعدم الدقة، ولا يعني هذا إلا وجود خلل واضح في أولويات النظم التقدمية في الوطن العربي.

ويلاحظ من كل من الجدول رقم (٤٩) والجدول رقم (٥٠) أن الدول ذات الأنظمة التقدمية قد تجنبت الصراع في ما بينها في سنوات الخطر الخارجي، أو الاستعداد لمواجهة خطر خارجي (راجع الأرقام الخاصة بسنوات ١٩٦٧. ١٩٦٨، ١٩٧٣)، غير أنه من

الواضح أن أثر هذا العامل الخارجي كان محدوداً من الناحية الزمنية، فسرعان ما كان يـزول لتبدأ ظاهرة الصراع بين هذه النظم في الاحتدام من جديد. ويفضي هذا إلى استنتـاج لا مفر منه، وهو أنه بينما أدركت النـظم المحافـظة قضيتها المشـتركة، فـإن النظم التقـدمية لا تبـدو كذلك، وهي ـ إن صحّ هذا الاستنتاج ـ لا بد وأن تـدرك أن سلوكها هـذا يلقي بظلال من الشك على طبيعتها «التقدمية» ذاتها.

ولعله مما يدعم هذا الاستنتاج، أن النظم المحافظة، قد عـرفت ظاهـرة الصراع في ما بينها، في الفترة التي لم تخضع للتحليل (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨) بدرجة شـدة أعلى بكثـير من الفترة التي أخضعت للتحليل بلغ متوسطها ١٨,٠١ في مقابل ١,٦٩ للفـترة من ١٩٥٩ ـ ١٩٨١، والمعنى الوحيد لهذا أن النظم المحافظة بمجرد بروز خطر النظم التقـدمية عليهـا، قد نجحت في تثبيط عمليـة حدوث الصراعـات في ما بينهـا على نحـو ملحوظ، عـلى أساس أنها لم تعـد تتحمل رفاهية الخلافات بين بعضها البعض، وبحيث تركّز جهودها على مقاومة قـوى التغيير أو التكيف معها، وقد أخفق بعضهـا من دون شك في الحفـاظ على وجـوده لأسباب داخليـة بالأساس، وفي غمار المدّ القومي الهائل ابتداء من منتصف الخمسينات وحتى نهاية الستينات، غير أن بعضها تمكّن من النجـاح حتى الآن في معركـة البقاء، لأسبـاب عدة لا شـك أن من بينها على الأقل، سبباً يعود إلى تصاعد الصراع بين النظم التقدمية ذاتها.

ويبين الجدول رقم (٥١) متـوسط شدة الصراع بـين النظم المحـافـظة، في الفـترة من ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨، وقـد تمّ تمثيل نتـائج هـذا الجدول والجـزء الخـاص بـالصراع بـين النـظم المحافظة في الجدول رقم (٤٩) وبيانياً في الشكل البياني رقم (٨).

جدول رقم (٥١)

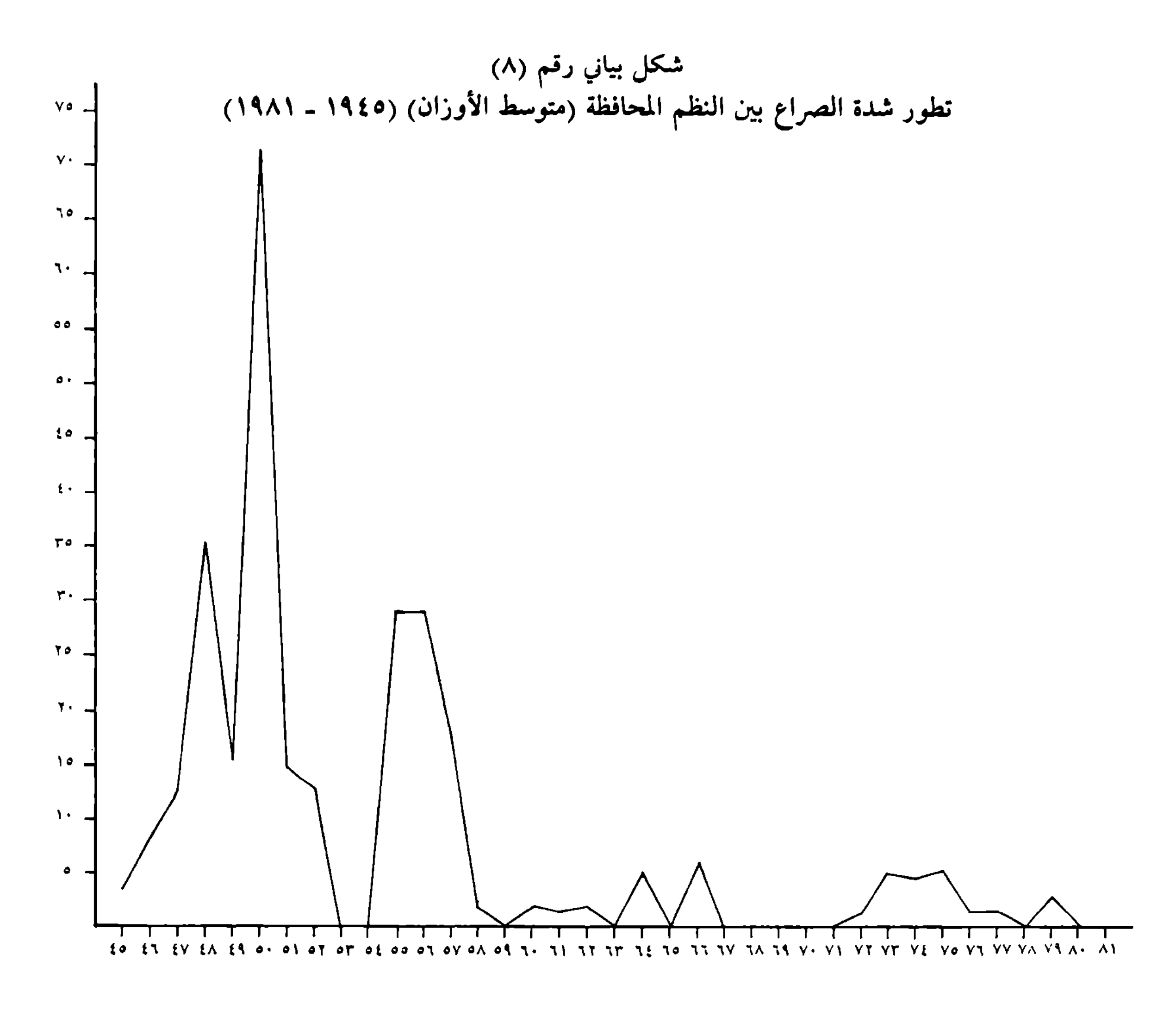
متوسط شدة الصراع بين الدول المحافظة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٨)

السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	علم
المتوسط	٣,٤	٧,٨	١٢,٦	٣٥	١٥,٤	٧١,٦	١٤,٨	١٣	صفر	صفر	٢٩,٢	٢٩,٢	١٨	٢,٢	١٨,٠١

الذي يبدو منه بجلاء أن المرة الأخيرة التي سمحت فيهـا النظم المحـافظة لنفسهـا أن تمارس رفاهية الخلاف في ما بينها، بـدرجة عـالية نسبيـاً، كان في سنوات البدء بـالنسبة الى مرحلة المد القومي التحرري الهائل في منتصف الخمسينات، فقد اختلفت هـذه النظم حـول قضية الأحلاف الغربية (حلف بغداد) بدرجة عاليـة نسبياً، لا يفـوقها إلا الخـلاف في أواخر الأربعينات، وصولاً الى عام ١٩٥٠ حول مسلك الأردن تجاه القضية الفلسـطينية، غـير أنه

شكل بياني رقم (٨)

تطور شدة الصراع بين النظم المحافظة (متوسط الأوزان) (١٩٤٥ - ١٩٨١)



من الـواضح أنـه بمجرد تبـين الآفاق الحقيقيـة لمرحلة المـدّ القومي التحـرري في عام ١٩٥٨ أدركت النـظم المحافـظة قضيتها المشـتركة، وحـافظت بصـورة مثيرة لـلانتبـاه عـلى مستـوى منخفض للغاية من التفاعلات الصراعية في ما بينها.

رابعاً: المصدر الخارجي

عندما استعرضنا بإيجاز المصـادر المحتملة للصراع بين الـدول في مقدمـة هذا المبحث، أشرنـا الى أن الصراع العالمي بـين النـظامـين الـرأسـمالي والاشـتراكي يمثـل مصـدراً محتمـلاً لصراعـات فرعيـة أخرى، وفي حـالتنا هـذه، فإن التسـاؤل يمكن أن يثور حـول أثر الصراع الرأسمالي ـ الاشتراكي أو الغربي ـ الشرقي عالمياً على الصراعات بين البلدان العربية. والفكـرة الكامنة وراء هـذا التساؤل، أن منـطق الصراع العالمي في حـدّ ذاته يـرتبط بمحاولـة أطرافـه تـوسيع رقعـة نفوذهم في جميـع اقاليم العـالم ومنهـا الـوطن العـربي. وعنـدمـا تتجسـد هـذه المحاولات في سلوك محدّد تجاه هذه الأقاليم، يمكن أن يكون هذا السلوك في حد ذاته مصدراً للصراع بـين الدول الأعضـاء في هذه الأقـاليم، نتيجة تبـاين ردود أفعالهـا لسلوك الهيمنة أو النفوذ. وفي حالتنا هذه يمكن أن نشير مثلاً الى محاولات القوى الغـربية ربط البلدان العـربية بنظام تحالفاتها في الخمسينات، وما ثار نتيجة لذلك من صراع بـين من يرفض الارتبـاط بهذا النظام من البلدان العربية، ومن يقبله (كما يتضح بجلاء في معركة حلف بغداد، على سبيـل المثال).

وفي محاولة الإجابة عن هذا التساؤل، والتحقّق من صحّة الفروض التي يتضمنها، فإننا نكتفي بـالاشارة إلى أن الاجـابة المـوضوعيـة عن التسـاؤل عن دور العـوامـل الخـارجيـة في الصراعات بين البلدان العربية، والتحقّق العلمي من صحـة الفروض المتعلقـة به عـلى نحو يتّسق مع منهاجية الدراسة، كان يفترض قياس تبعية الأنظمـة العربيـة ـ إن وجدت ـ للدول الكبرى والعظمى بصفة خاصة، ذلك أن وجود علاقة الصداقة المتكافئة لا يكفي لتفسير تأثير هذه الدول الكبرى والعظمى على مسار التفاعلات العربية.

وللتبعية مؤشراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية. غير أن قياس هذه المؤشرات يثير مشكلات ضخمة، تدور في جزء كبير منها حول ضرورة اصدار أحكام قيمية في مسائل بالغة الحساسية. فقد تكون هناك مؤشرات واضحة للتبعية، كوجود قاعدة عسكرية في دولة عـربية لدولة كبرى أو عظمى، غير أن الباحث يدرك في الوقت نفسه وجود نضال سياسي من جانب النظام الحاكم في هذه الدولة العربية من أجل التخلص من هـذا الوضـع، ويدرك أيضاً أن هذا الوضع قد لا يتوافر في دولة معينة عـلى الرغم من وضـوح تبعيتها، بـدرجة أو بـأخرى،

لدولة كبرى أو عظمى، ويعني هذا أن الباحث مطالب في الحالتين، بالنظر الى المؤشرات الواقعية نظرة «ذاتية»، بمعنى أنه قد يتجاهل وجود قاعدة عسكرية لدولة كبرى في بلد عربي، بحجة وجود نضال سياسي في هذا البلد ضد هذا الوجود العسكري الأجنبي، وقد يصدر حكماً بالتبعية على بلد آخر على الرغم من اختفاء ظاهرة الوجود العسكري الأجنبي فيها، وهذه مشكلة، بخاصة كما سبقت الإشارة، وأن إصدار حكم بالتبعية على نظام عربي في بلد معين مسألة بالغة الحساسية. فعندما نقول ان هذا النظام تقدمي والآخر محافظ، فإن هذا الحكم لا يغضب أحداً، لأن التقدميين والمحافظين فرحون بما لديهم، أما تهمة التبعية فهي شيء مختلف تماماً.

ومن ناحية أخرى، فقد لاحظنا أن المؤشرات الاقتصادية كنموذج التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية بصفة عامة، تجمع بوضوح الغالبية الساحقة العظمى للنظم العربية، في إتجاه علاقات وثيقة مع الغرب والدول الرأسمالية بصفة عامة. وهكذا لم يبق لنا سوى المؤشر السياسي الخاص بطبيعة النظام الحاكم، والذي يمكن أن يثير الحد الأدنى من المشكلات، بخاصة إذا اعتبرنا أن وجود نظام سياسي معين ليس معياراً لقياس التبعية، وإنما للدلالة على وجود نموذج معين للتفاعلات الدولية. وهكذا اعتبرنا أن النظم المحافظة، وفقاً للتصنيف الوارد في الفصل السابق، تميل بوضوح من حيث الواقع الى نموذج للتفاعلات الدولية يكون فيه للقوى الغربية النصيب الأوفى من التفاعلات. بينما تميل النظم التقدمية، وفقاً للتصنيف ذاته بوضوح، ومن حيث الواقع أيضاً، إلى نموذج للتفاعلات الدولية يكون فيه للقوى الشرقية النصيب الأوفى من التفاعلات.

ولا يعني ما سبق عدم وجود فترات وجدت فيها علاقة ودية واضحة لأحد النظم المحافظة أو بعضها مع الاتحاد السوفياتي مثلاً،والحالة الأخرى بمعنى وجود فترات وجدت فيها علاقات ودية واضحة لأحد النظم التقدمية أو بعضها مع الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، وإنما هو يعني بالتحديد أن كفة القوى الغربية هي الراجحة بوضوح في نموذج التفاعلات الدولية للفئة المحافظة من النظم السياسية العربية، وأن كفة القوى الشرقية هي الراجحة بوضوح في نموذج التفاعلات الدولية للفئة التقدمية من النظم السياسية العربية[٤]. ويلاحظ أن نظم الوسط، وإن مارست سياسة خارجية «وسطية» أيضاً، إلا أن النموذج الغالب على تفاعلاتها، كان يميل الى مصلحة القوى الغربية، وإن لم يكن بالوضوح نفسه في كل الأحيان.

---

(٤) انظر ما يتفق مع هذا في: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت الى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤١٨ - ٤٢٣.

ويعني ما سبق أننا يمكن أن نتخذ معيار النظم السياسية، وبقدر من التحفظ، للدلالة على نموذج التفاعلات الدولية للبلدان العربية، ويعني هذا أننا نفترض في هذه الحدود أن أثر القوى الخارجية وبالذات الكبرى والعظمى على الصراعات بين البلدان العربية، يمكن أن يعمل من خلال قناة النظم السياسية لهذه البلدان. وفي هذا الإطار، يمكن أن نقدم فرضاً مؤداه أن هذا الأثر ثانوي وليس رئيسياً، بدليل ما رأيناه من تصارع النظم التقدمية بين بعضها البعض، بدرجة شدة أعلى بكثير من تصارعها مع النظم المحافظة، ومن تصارع النظم المحافظة بين بعضها البعض. وبعبارة أخرى فإن افتراض وجود تأثير كبير للقوى الدولية الكبرى والعظمى على حركة الصراع بين البلدان العربية، يعني أن تكون شدة الصراع بين النظم المحافظة في حدها الأدنى، وبين النظم التقدمية كذلك في حدها الأدنى، وأن يقوم نموذج التفاعلات الصراعية على أساس الصراعات التقدمية ـ المحافظة، غير أننا رأينا أن الصراعات التقدمية ـ المحافظة احتلّت المرتبة الثانية من حيث الوزن، بعد الصراعات التقدمية ـ التقدمية، وهذا يعزّز الفرض القائل بوجود دور ثانوي للقوى الدولية الكبرى والعظمى في احداث الصراعات بين البلدان العربية.

ومن الضروري ان نؤكد، على الفور، أن هذا لا يعني القول بعدم وجود دور لهذه القوى في احداث الصراعات موضوع الدراسة، فهو موجود بالتأكيد، حتى باستخدام المؤشرات السابقة، وإنما ما نذهب إليه هنا اتساقاً مع المؤشرات نفسها أن هذا الدور دور ثانوي، ولسنا في حاجة الى أن نشير الى دور القوى الغربية في احداث الصراعات العربية حول قضايا الحدود، بما أوجدته أو ساعدت على إيجاده من حدود سياسية مصطنعة بين الأقطار العربية التي كانت خاضعة لها، ودور القوى نفسها في خصوص قضية الأحلاف في منتصف الخمسينات، ودور الاتحاد السوفياتي في اذكاء الصراع بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٩، ودور القوى الغربية في تصعيد واستمرار الصراع حول الثورة اليمنية من ١٩٦٢ الى ١٩٦٧ بصفة خاصة، وإن كان من الانصاف القول بان الولايات المتحدة الأمريكية تحت حكم كينيدي حاولت في بداية الصراع أن تطوّقه وتجد تسوية له، ليس حباً في الثورة اليمنية بطبيعة الحال، وإنما خوفاً من انتشار الصراع الى مناطق أخرى لها ولحلفائها مصالح حيوية فيها، غير أنها قد غيّرت مسلكها هذا بمجرد وجود مؤشرات على قدرة خصوم الثورة اليمنية على الصمود النسبي في وجه الثورة[٥].

ويتسق الاستنتاج السابق ـ أي القول بوجود دور ثانوي وليس رئيسياً للقوى الكبرى والعظمى في احداث الصراعات بين البلدان العربية ـ مع الفكرة المنهاجية البسيطة التي

---

(٥) انظر: أحمد يوسف أحمد، «السياسة الأمريكية والثورة في اليمن الشمالية، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧،» المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٠ (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ص ٦٩ ـ ٧٩.

تعطي الأولوية دائماً في التحليل للعوامل الداخلية على العوامل الخارجية، فجسد المرء يتعرض للمؤثرات الميكروبية نفسها التي يتعرض لها جسد آخر، فيصاب الأول بالعدوى، بينما يقاوم الجسد الثاني، بما لديه من مناعة داخلية ويبقى صحيحاً سليماً.

ويعني هذا أنه من البديهي، أولاً، أن للقوى الكبرى والعظمى مصالح في وطننا العربي، ومن البديهي ثانياً أن تسعى الى تحقيق هذه المصالح والحفاظ عليها، ومن البديهي ثالثاً أن تكون احدى أدواتها في هذا المسعى سياسية «فرّق تسد»، غير أن مدى نجاحها في هذه السياسة يتوقف على مناعة الجسد العربي ودرجة قوة مصادر الصراع الذاتية فيه. فلو كان الجسد العربي صحيحاً سليماً، لما أحدثت هذه السياسة وغيرها أثراً يذكر، ويترتّب على هذا أننا حين ننسب مظاهر صراعية معينة بين البلدان العربية لفعل الدول الكبرى والعظمى، فإننا يجب أن نتذكر دائماً أن هذه المظاهر لم تكن لتحدث لو كان الاتفاق العام حول الأهداف المشتركة ووسائل تحقيقها موجوداً، فلو توافر هذا الاتفاق لكان فعل الدول الكبرى والعظمى في الجسد العربي بمثابة ضرب الرأس في الصخر، غير أن غياب هذا الاتفاق الذي يعكس من دون شك وجود مصادر ذاتية للصراع، هو الذي يتيح لهذا الفعل ان يؤثر.

وليس أدلّ على وجود مصادر ذاتية للصراع هي التي يجب أن تعزى إليها أولاً (ولا نقول أولاً وأخيراً) التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية، من أن مصدراً خارجياً توحيدياً هو الكيان الصهيوني قد أخفق ـ على الرغم مما سبق ورأيناه من الدور الرئيسي للمخاطر الخارجية في التوحيد ـ في إيجاد الحد الأدنى من المواقف العربية الموحدة في مواجهة هذا الكيان، ولا نجد هذا تفسيراً، سوى أن الجسد العربي أصلاً جسد معتلّ ترتع فيه المصادر الذاتية للصراع.

خامساً: المصدر السكاني

تعرّضت كثير من الفروض الخاصة بدور المتغيّر السكاني في إحداث الصراعات بين الدول لانتقادات كثيرة لا مجال للاستفاضة فيها هنا، وإن كنا نكتفي بالاشارة الى فكرة رئيسية ترددت بهذا الخصوص تتعلق بأن المتغير السكاني وحده لا يصنع صراعاً. فلكي يكون حجم السكان أو توزيعاتهم العمرية مصدراً للعنف بين الدول وبالذات في المرحلة المعاصرة لتطور النظام الدولي، يجب توافر شروط أخرى كتوافر القدرة الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية على احداث هذا العنف[٦].

---

(٦) أنظر: احمد، **مقدمة في العلاقات الدولية**، ص ٩٠ ـ ٩٦، لمزيد من التفصيل انظر أيضاً:
Choucri, *Population Dynamics and International Violence, Propositions, Insights and Evidence.*

ولقد لاحظنا من تتبّع مسار التحليل لظاهرة الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، أن دور المتغير السكاني في احداث الصراعات بين البلدان العربية، لم يكن واضحاً بمعنى «الفيضان السكاني» من دولة إلى أخرى، فأهم الحالات الصراعية ـ التي يتوافر فيها شرط التلاصق الجغرافي ـ بما يتيح للمتغير السكاني بهذا المعنى ان يحدث أثره ـ وقعت في المغرب العربي بين بلدين متوازيين سكانياً إلى حد بعيد، وفي إقليم الجزيرة بين بلدان إما أنها متوازنة سكانياً إلى حد ما، أو أن الطرف الفاعل فيها للصراع بوضوح كان هو الطرف الأقل سكاناً. وقد تكون الحالة الوحيدة التي يمكن أن تثار فيها قضية «الفيضان السكاني» هي حالة الأزمة العراقية ـ الكويتية عام ١٩٦١، ومع ذلك فلسنا في حاجة الى أن نشير إلى أنه، على الرغم من التباين السكاني بين العراق والكويت، فإن العراق كان وما زال من حيث حجم سكانه، أقل من الحجم الأمثل وتالياً فإن المتغير السكاني بهذا المعنى غير وارد في حالته[٧].

ومن ناحية أخرى، فإننا لم نحاول اختبار الفرض الخاص بأثر التوزيعات العمرية للسكان على السلوك الصراعي للدول، بمعنى وجود علاقة طردية بين نسبة الشريحة العمرية ٢٠ ـ ٤٠ سنة بين الذكور وبين تورّط الدولة في سلوك صراعي خارجي، اما لأن الفرض ذاته لم تقم عليه شواهد واضحة في الدراسات التي تمت خارج نطاق الوطن العربي[٨]، أو لأننا لم نكن نملك على الاطلاق أي احصاءات محدّدة عن هذه الشريحة، وتطورها في أقطار الوطن العربي.

كذلك، فإن تركيب السكان الذي يمكن ان يكون مصدراً لصراع دولي، بمعنى انقسام السكان عرقياً أو دينياً أو طائفياً على نحو يمكن ان يستدعي تدخلات خارجية، لم يكن واضحاً في التفاعلات الصراعية التي رصدتها الدراسة، اللهم إلا في الحالة اللبنانية في عام ١٩٥٨ بصفة خاصة. وحتى في هذه الحالة، لم يكن ممكناً فصل أثر المصادر الأخرى على التفاعلات الصراعية التي دارت في تلك السنة، بحيث يمكن الزعم بأن المصدر السكاني على هذا النحو، هو المسؤول عن تلك التفاعلات على نحو رئيسي.

وأخيراً، فإن تحركات السكان في الوطن العربي بدت ذات تأثير هامشي على الصراعات التي تمّ رصدها في فترة الدراسة، بل لقد بدت غالباً مظهراً للتفاعلات الصراعية وليست مصدراً لها. ومن المعروف أن هذه التحركات اتخذت في الوطن العربي أساساً بشكل انتقال العمالة عبر الحدود السياسية، وكانت هذه الظاهرة تتمّ في الستينات على نطاق ضيق للغاية، جعلها تابعة تماماً للتطورات في العلاقات السياسية بين البلدان العربية، بمعنى أن

---

(٧) انظر الدوافع المحتملة للأزمة في: دوكاس، ازمة الكويت: **العلاقات الكويتية العراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣**، ص ٧٠ ـ ٧٢.

(٨) انظر: Choucri, Ibid., pp. 71-73.

أوضاع العمالة الوافدة في أي قطر عربي كانت تتأثر، سلباً أو ايجاباً، بميزان العلاقات السياسية بين الدولة المرسلة للعمالة وتلك المستقبلة لها، ثم وصلت حركة العمالة بين الأقطار العربية في السبعينات الى مستوى غير مسبوق بسبب مصادفة اجتماع الثراء النفطي مع الخفّة السكانية، وما أدت إليه من أن مشروعات التنمية في دول الثراء النفطي اعتمدت بدرجة هائلة في بعض الأحيان على العمالة الوافدة. إلا أن علاقة التواقف أو الاعتماد المتبادل بين الدول المرسلة للعمالة، وتلك المستقبلة لها، جعلت كلا الطرفين يبدو حريصاً على عزل هذه القضية عن التفاعلات الصراعية المحتملة بينهما، وهناك أمثلة واضحة في بعض الأحيان على ذلك، حيث أمكن لكل من مصر وليبيا في السبعينات عزل قضية انتقال العمالة المصرية الى ليبيا عن المسار الصراعي المتصاعد للعلاقات بينهما، وانسحب الشيء نفسه ربما بوضوح أكبر على قدرة مصر والعراق على فعل الشيء نفسه في سنوات ازدياد التفاعلات الصراعية بين البلدين وشدتها في النصف الثاني من السبعينات[٩].

وإضافة الى الملاحظات السابقة، تمّ اجراء تحليل احصائي لدور المتغير السكاني، كمصدر محتمل للصراع من خلال دراسة الارتباط بين حجم السكان والقدرة على فعل الصراع. فقد لاحظنا أن كثيراً من الحالات الصراعية المهمة بين البلدان العربية، ارتبطت بالدول الأكثر سكاناً، أو على أقل الفروض الدول المتوسطة السكان، كما لاحظنا أن الدول الدنيا من حيث عدد السكان في الوطن العربي، أظهرت قدرة عالية على تجنب الصراعات ليس فقط مع البلدان العربية الأخرى عموماً، وإنما حتى مع الدول المجاورة والملاصقة لها. ومع أننا رأينا أن شدة الصراع في هذه الحالة الأخيرة بلغت أكثر من ثمانية أضعاف شدة الصراع بين الدول المتباعدة جغرافياً، غير أننا لاحظنا من ناحية أخرى أن قلة من الدول قليلة السكان توافر لها الدافع الأيديولوجي وأحياناً القدرة «المالية» أيضاً لعبت دوراً واضحاً في التفاعلات الصراعية ـ العربية، وبالذات في السنوات الأخيرة. ولهذا كله، اتجهنا الى دراسة علاقة الارتباط بين حجم السكان وبين القدرة على فعل الصراع، في محاولة لوضع كل هذه الملاحظات في تعبير احصائي مبسط ومقبول.

وقد اتخذنا متوسط الأوزان الصراعية لدولة معينة في سنة معينة مؤشراً على قدرتها على فعل الصراع، ولا يخفى أن هذا المؤشر معيب في بعض الحالات الصارخة التي لم يكن ارتفاع متوسط الأوزان الصراعية بالنسبة إليها دليلاً على قدرتها على فعل الصراع، وإنما على

---

(٩) انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**، سلسلة عالم المعرفة، ٦١ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩)، ص ٩٠ ـ ٩١؛

Ahmad Yousef Ahmad, *The Effects of Egyptian-Arab Relations on the Flow of Egyptian Labor to Arab Countries* (Cu.: MIT TAP, 1980), and Nazli Choucri, *Migration Process among Developing Countries: The Middle East* (Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology, Migration and Development Study Group, Centre for International Studies, 1977).

كونها هدفاً مركزاً لفعل صراعي من دولة ثانية، كما يتضح مثلاً من وضع الكويت عام ١٩٦١ (راجع الجدول رقم ١٨)، ومع ذلك، فلم يكن أمامنا سوى هذا المؤشر، بعد أن اتضح من سياق تحليل مادة البحث كما سبقت الاشارة، استحالة التمييز الدقيق بين الفاعل والهدف في التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية، على نحو كان يستحيل معه الوصول الى نتائج على درجة يعتدّ بها من الدقة بهذا الصدد. ولذا انتهينا الى الأخذ بمتوسط الأوزان الصراعية للدولة في سنة ما، كمؤشر على قدرتها على فعل الصراع، بخاصة وقد كانت الحالات التي ارتفع فيها هذا المتوسط على نحو كبير، لمجرد تعرض الدولة لأفعال صراعية من أطراف أخرى، حالات قليلة.

وقد أظهرت حسابات معاملات الارتباط بين متوسط شدة الصراع لكل دولة وعدد سكانها في فترة الدراسة عن وجود علاقة ارتباط سالبة في سنوات الأربعينات وأوائل الخمسينات تراوحت بين ٠,٩٦ في أقوى حالاتها و٠,٠٥ في أضعف حالاتها، وكشف عام ١٩٥٤ عن أول معامل ارتباط موجب بلغت قيمته ٠,٢٣ وأصبح الاتجاه العام بعد ذلك لعلاقة الارتباط هو الاتجاه الموجب، وإن ظل ضعيفاً حتى منتصف السبعينات تدور قيمته حول ٠,٣ باستثناء بعض سنوات الستينات التي وصلت فيها قيمة معامل الارتباط إلى ٠,٥٥، ٠,٧٢ في سنتي ١٩٦٢ و١٩٦٣ على التوالي. ولوحظ بعد ذلك اعتباراً من النصف الثاني من السبعينات زيادة قيمة معامل الارتباط حيث لم تصل في أي سنة (باستثناء سنة ١٩٨٠ وهي آخر السنوات التي أخضعت للتحليل) عن ٠,٥ ووصلت في عام ١٩٧٩ إلى ٠,٨٨ على سبيل المثال.

ويمكن استناداً الى متابعة تطور التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية القول، بأنه من الواضح أن نتائج الحسابات السابقة قد تأثّرت الى حد كبير بالدور الذي لعبته مصر وبلدان المغرب العربي كثيفة السكان في هذه التفاعلات، فعندما كان انغماس مصر في التفاعلات الصراعية العربية في حده الأدنى في سنوات الأربعينات، وقاد الأردن موجة المراجعة في الوطن العربي، سواء بالحديث المتكرر عن «سوريا الكبرى» أم بضم الأجزاء غير المحتلة من فلسطين العربية، كان الاتجاه العام لمعامل الارتباط بين شدة الصراع وحجم السكان سالباً، وعندما بدأت مصر تلقي بثقلها في خضم التفاعلات العربية، ولعبت بالضرورة دوراً واضحاً في الشق الصراعي من هذه التفاعلات، بدأ اتجاه العلاقة يتغير الى الموجب،وإن ظل ضعيفاً، ربما لأن بؤرة التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية ظلت في المشرق العربي، حيث البلدان الخفيفة السكان أو المتوسطة السكان على أعلى تقدير. وعندما وجدت بؤرة صراعية جديدة في المغرب، حيث توجد اثنتان من البلدان الأربعة الأكثر سكاناً في الوطن العربي (المغرب والجزائر) زادت القيمة الموجبة لمعامل الارتباط على نحو واضح، وهو نفسه ما حدث في النصف الثاني من السبعينات،عندما تركّزت البؤر الصراعية في الوطن العربي حول السياسات

المصرية الجديدة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي وقضية الصحراء. ومن ثم فقد تضمنت جميعها البلدان الثلاثة الأكثر سكاناً في الوطن العربي، بخاصة وقد دخل السودان في هذه الفترة أيضاً ـ وهو أحد البلدان الأربعة الأكثر سكاناً ـ إلى ساحة التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية، من خلال الصدام مع ليبيا، بعد تقاربه مع مصر.

ويمكن القول إن النتائج السابقة تؤكد، على نحو معتدل، الفرض الخاص بوجود علاقة ارتباط بين حجم السكان والقدرة على فعل الصراع.

سادساً: المصدر الاقتصادي

رأينا عند استعراض المصادر الاقتصادية للصراع، أن هناك من الاتجاهات ما يفسّر السلوك الصراعي للدول على أساس اقتصادي، سواء أتمثّل هذا في التحليل الماركسي أم غير الماركسي، مع فروق جوهرية في المنطلقات بطبيعة الحال. ومن الجدير بالذكر، أن هذه النظريات والاتجاهات التحليلية وجدت لها صدى لدى بعض المحلّلين، غربيين وماركسيين، في تفسير السلوك الصراعي لمصر في الوطن العربي في فترة الدراسة.

فقد أشارت دراسات غربية كثيرة الى ما اعتبرته حقيقة مؤكدة، وهو أن ثمة وعياً أصيلاً لدى عبد الناصر، منذ سنوات الثورة الأولى، يدفعه الى العمل على تنفيذ المشروع الذي كان محمد علي أول من فكّر فيه، وهو تكوين امبراطورية تمتد بسيطرتها لتشمل المنطقة العربية، ودعم هذه الامبراطورية بالمكاسب المالية والتجارية التي سيجلبها تحكّمه في طرق التجارة الرئيسية بين أوروبا وآسيا، فضلاً عن الثروة النفطية[10]. ويقول كينيدي تريفاسكيز المندوب السامي البريطاني الأسبق في عدن، معلّقاً على مساندة عبد الناصر لثورة اليمن في ١٩٦٢ وما بعدها: «لم تكن هناك... أية أوهام حول هدف ناصر، لم يكن هدفه هو اليمن، وإنما النفط الذي كنا نقف له حرّاساً في عدن، فإذا استطاع ان يحتفظ بموطىء قدم في اليمن وقتاً طويلاً يكفي لتحطيم عدن الاستعمارية البريطانية، سوف يكون بإمكانه ان يتوقع الفوز بجائزة تساوي مائة ألف مرة الأرواح والإصابات والأموال التي كان يتكبدها، سعياً وراء هذا الهدف»[11].

ومن ناحية أخرى، فإن هذا التصور، من حيث اطاره العام، لم يكن قاصراً على الدراسات ذات الوجهة الغربية في التحليل، بل امتد ليشمل ـ مع خلاف في المنطلقات ـ دارسين ماركسيين، وبالنسبة الى هؤلاء فإن سعي مصر لتوحيد الوطن العربي ـ بما تضمنه من تفاعلات صراعية بطبيعة الحال ـ يفسّر بأنه «تعبير عن مصالح الطبقة البرجوازية المصرية» التي

---

(١٠) انظر مثلاً: John Barrett Kelly, «The Future in Arabia,» *International Affairs*, vol. 42, no. 4 (October 1966), p. 621.

(١١) Gerald Kennedy Trevaskis, *Shades of Amber: A South Arabian Episode* (London: Hutchinson, 1968), p. 187.

يفهم ضمناً من التحليل، أنها كانت متحالفة مع عبد الناصر[١٢]. ووفقاً لهذا التحليل، تجد مثلاً المساندة المصرية لثورة اليمن في الستينات تفسيرها في أن «الحصول على موطىء قدم في اليمن الشمالية يجعل مصر أقرب إلى أغنى الموارد الاقتصادية في الوطن العربي، وأن السيطرة على بعض او كل النفط سوف يزوّد الحركة القومية العربية بالفائض الذي تحتاجه لتحويل الوطن العربي ككل، وسوف يعطي البرجوازية المصرية الموارد الاقتصادية التي تحتاجها»[١٣].

وإذا صح هذا التحليل، فمعنى هذا أن جانباً أساسياً من التفاعلات الصراعية العربية في الفترة من ١٩٥٥ الى ١٩٦٧ على الأقل يجد له تفسيراً اقتصادياً. ولا شك أن هذه التحليلات، بغض النظر عن الاختلاف في توجهاتها، قد استندت ضمن ما استندت الى قراءة معينة لكتاب **فلسفة الثورة** لجمال عبد الناصر الذي أشار فيه بوضوح الى وجود دور قيادي لمصر في الوطن العربي، وتركيزه الشديد على النفط كعنصر من عناصر القوة[١٤].

غير أن الأمور لا تؤخذ بهذه البساطة. وقد أشار عدد من الباحثين العرب والغربيين بحق الى صعوبة التحقق من درجة مساهمة الأهداف الاقتصادية لمصر، في ذلك الوقت، في إيجاد دوافع لسياستها العربية. فليس ممكناً توضيح الرابطة السببية في هذه الحالة بطريقة بسيطة[١٥]، وهذا فضلاً عن أن كلَ من تابع بالدراسة المدقّقة سياسة مصر العربية في هذه الفترة، سيجد أنه من الصعوبة عليه بمكان، أو حتى من الاستحالة أن يتجاهل الدوافع التحررية القومية التي حرّكت هذه السياسة، وعدم انغماس السياسة المصرية في أي سلوك فعلي، يمكن ان تستشف منه أدنى رغبة في السيطرة على الثروات العربية، أو حتى ممارسة نوع من الابتزاز أو النفوذ عليها.

وبعد ذلك، قد يكون من المناسب أن نلقي نظرة عامة على قضايا الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، في محاولة لأن نستشفّ مدى وجود مصادر اقتصادية لها، وسنلاحظ على الفور أن النوعين الوحيدين من القضايا اللذين يمكن ان يكون لهما مثل هذه المصادر، هما قضايا الحدود والمطالب الاقليمية من جانب، والقضايا الاقتصادية بطبيعة الحال من جانب آخر، وذلك على أساس أن قضايا الحدود والمطالب الاقليمية، قد تتضمّن بعداً

---

(١٢) انظر: Fred Halliday, *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World* (Harmondsworth, U.K.: Penguin Books, 1975), pp. 107 and 128.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٧١.

(١٤) انظر: جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، ص ٥٠ ـ ٥٣ و٦٥ ـ ٦٧.

(١٥) انظر على سبيل المثال:

Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan, 1976), pp. 154-156, and Malcolm H. Kerr, «Regional Arab Politics and the Conflict with Israel,» in: Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, eds., *Political Dynamics in the Middle East* (New York: American Elsevier Publishing Company, 1972), pp. 40-41.

اقتصادياً يتعلق بالنزاع حول منطقة غنية بالموارد المعدنية أو المطالبة بإقليم غني بالنفط. . . الخ، أما القضايا الاقتصادية فالمنطق فيها واضح، وإن كان ليس كل ما يتعلق بها بطبيعة الحال له مصدر اقتصادي، ذلك أن القضايا الاقتصادية في بعدها العام (راجع الجدول ٤٦) كانت تتعلق بتنظيم العلاقات الاقتصادية الثنائية وعادة التجارية بين دولتين، بينما كانت قضايا النفط أيضاً تتعلق بقضايا التسعير والتسويق وما إلى هذا، ومن الممكن أن تكون مظاهر الخلاف حول كل هذه القضايا راجعة لاعتبارات سياسية على سبيل المثال. وربما كان النوع الوحيد من القضايا الذي يحمل شبهة «المطامع الاقتصادية» هو المتعلق بمياه الأنهار، وقد رأينا ضآلة قيمته النسبية (١٨ , ٠ بالمائة من مجمل الأوزان المرتبطة بكل القضايا الصراعية في فترة الدراسة). وفي الواقع أننا إذا افترضنا جدلاً أن كل قضايا الحدود والمطالب الاقليمية والقضايا الاقتصادية (وليس فقط قضايا مياه الأنهار) ذات مصدر اقتصادي، فهذا يعني أن مثل هذا المصدر تقلّ أهميته النسبية عن ٨ بالمائة، وهذا مؤشر آخر على ضعف المصادر الاقتصادية للصراع في الوطن العربي.

وأخيراً، فقد حاولنا أن نقيس علاقة الارتباط بين القدرة الاقتصادية للدولة وقدرتها على فعل الصراع، فاتخذنا الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً على القدرة الاقتصادية، ومتوسط شدة الصراع للدولة في سنة ما مؤشراً على قدرتها على فعل الصراع. وقد سبق أن بيّنا تحفظنا على هذا المؤشر، واضطررنا الى استخدامه مع ذلك، لاستحالة وجود بديل مرض. وكان الدافع وراء هذا التحليل، هو ما لاحظناه من أن فعل الصراع يتطلب حداً معقولاً من المقدرة الاقتصادية، وأن الصراعات التي ارتبطت بدول ذات مقدرة اقتصادية محدودة أو متدنية كانت صراعات ضعيفة الشدة، على الرغم من ارتباطها في بعض الأحيان بالتطرف الأيديولوجي، وأنه سرعان ما تمت تهدئتها بآليات بسيطة للتهدئة (كتقديم مساعدة اقتصادية مثلاً)، غير أن هذا لم يكن يعني أن الدول ذات المقدرة الاقتصادية العالية تنغمس بالضرورة في الأفعال الصراعية، بمعدل مرتفع سواء من حيث التكرار أو الشدة. وقد اتضحت هذه الملاحظة أكثر في النصف الثاني من السبعينات، بعد طفرة أسعار النفط، عندما أصبح عدد يعتدّ به من الدول ذات الناتج المحلي الاجمالي المرتفع في الوطن العربي، محافظاً من حيث نظمه السياسية أولاً وخفيف السكان ثانياً، ويعني ذلك أن هذه الدول ليست ذات مصلحة في احداث مناخ صراعي قد يضرّ باستقرارها قبل أي شيء، فضلاً عن أن خفّتها السكانية حدّت من قدرتها بوضوح على الاتيان بأي أفعال صراعية ذات شأن.

وقد تم حساب قيم معاملات الارتباط بين الناتج المحلي الاجمالي، ومتوسط شدة الصراع للبلدان العربية في السنوات التي تمكّنا فيها من الحصول على بيانات دقيقة عن الناتج المحلي الاجمالي للبلدان التي خضعت للدراسة، وتقع هذه السنوات ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، ويمكن القول بأن القيم التي ظهرت لمعامل الارتباط في هذه السنوات، قد أيّدت

الخط العام السابق من التفكير. فقد أظهرت هذه القيم وجود علاقة ارتباط موجبة بلغت أعلى قيمة لها (٠,٦٧) في عام ١٩٦٣ الذي شهد تورّط كل من مصر والجزائر والمغرب والسعودية، وهي البلدان صاحبة أعلى ناتج محلي اجمالي في تلك السنة، في صراعات شديدة، جعلتها تحتلّ المراتب الأربع الأولى أيضاً من حيث شدة الصراع، وإن كان بترتيب مختلف (مصر/ السعودية/ المغرب/ الجزائر). وفي أعقاب طفرة النفط، حدث انخفاض واضح في قيمة معامل الارتباط عموماً، فأصبحت تدور حول ٠,٢ فيما عدا سنة واحدة هي سنة ١٩٧٦ التي وصلت فيها قيمة معامل الارتباط إلى ٠,٤٤ وهي سنة تكرّرت فيها مواصفات عام ١٩٦٣ من زاوية تورّط مصر والجزائر والمغرب في صراعات شديدة حول السياسة المصرية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقضية الصحراء على التوالي. كما أن علاقة الارتباط اتخذت اتجاهاً سالباً في أحد الأعوام (عام ١٩٧٥ بمعامل ارتباط قيمته ـ ٠,٠٩) في اشارة واضحة الى ارتباط القدرة الاقتصادية العالية، مقاسة بالناتج المحلي الاجمالي، بدول نفطية كثيرة محافظة وخفيفة السكان غير راغبة أو قادرة لهذين السببين على احداث أفعال صراعية ذات شأن.

الفصل الثامن
أدوات الصّراع

يدور التحليل في هذا الفصل، حول محاولة تحديد الأدوات التي لجأت إليها البلدان العربية في فترة الدراسة، في صراعاتها مع بعضها البعض، وقياس الأهمية النسبية لكل من هذه الأدوات. ولهذا الغرض، تمّت الاستفادة من التصنيف التقليدي المعروف لأدوات السياسة الخارجية الى عسكرية ودبلوماسية ودعائية واقتصادية، فضلاً عن التخريب السياسي (مفهوماً على أنه محاولة الدولة تحقيق أهدافها تجاه دولة أخرى، من خلال السعي لتقويض نظامها السياسي)، ثم حُسب تكرار لجوء البلدان العربية الى هذه الأدوات سنوياً، من خلال البيانات التفصيلية الموجودة لدينا عن التفاعلات الصراعية العربية ـ العربية، وسجلت النتائج في الجدول رقم (٥٢) وتم تمثيل نتائجه بيانياً في الشكل البياني رقم (٩).

أولاً: الأداة الدعائية

للتوصل الى حساب تكرار اللجوء إلى الأداة الدعائية، اعتبر أن وقوع الحدث في شرائح رقم ١٣، ٣١، ٣٢ في المقياس الخاص بالدراسة، هو من قبيل اللجوء الى الأداة الدعائية. ذلك إن حالات الهجوم السياسي القيادي، أو دون المستوى القيادي، المتضمّنة في الشريحتين رقم ١٣، ٣١ على التوالي كانت تتمّ من خلال وسائل الاتصال المعروفة كالاذاعة والصحف، أما الشريحة ٣٢ فتشير صراحة إلى وقوع هجمات دعائية.

وتظهر النتائج أن الأداة الدعائية استأثرت، كما هو واضح، بما نسبته ٤٩,٣٤ بالمائة من مجموع تكرارات لجوء البلدان العربية إلى مجمل الأدوات التي يتضمّنها الجدول رقم (٥٢) أي حوالى نصف هذه التكرارات. ومن الواضح من متابعة أرقام الجدول، أن هناك تلازماً واضحاً بين الزيادة في تكرار اللجوء الى الأداة الدعائية وبين سنوات الاستقطاب السياسي

جدو

أدوات الصراع بين البلدا

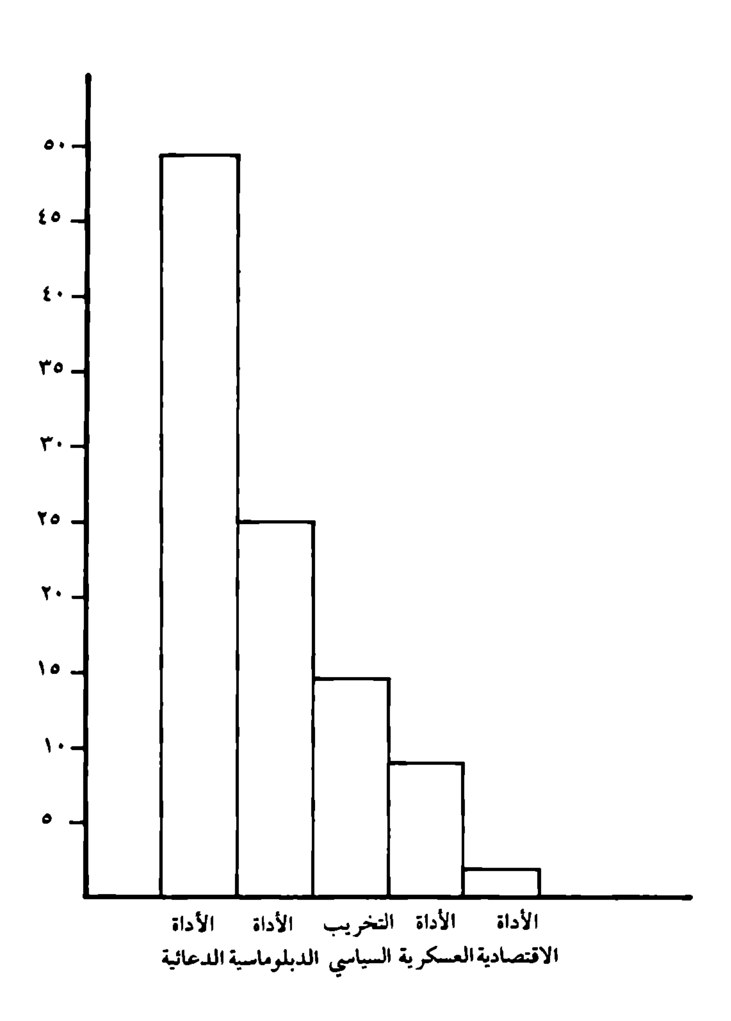
الادارة / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
العسكرية																	
صدامات الحدود الواسعة																	
مشاركة طرف ثالث في صدامات الحدود																	
المناوشات العسكرية المحدودة														٣	٦	٢	٢
المجموع														٣	٦	٢	٢
الدبلوماسية																	
ثنائية				٢	٤	٧	٢	٢		٢	٤	٥	٢٧	٢٤	٧	١٢	٨
جامعة الدول العربية					١						١		١	٢	١	١	٢
المنظمات الدولية														٦	٢		٤
المجموع				٢	٥	٧	٢	٢		٢	٥	٥	٢٨	٣٢	١٠	١٣	١٤
التخريب السياسي			١				٢			١		٥	١٦	١٢	٤	١٣	٣
الدعائية	٣	٤	٦	٤	٨	٩	٢	١	١	٢	١٥	٨	٣٤	٤٢	٢٥	٤١	٢٠
الاقتصادية						١						١	٣	١			٢

رقم (٥٢)

العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١)

١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع	النسبة المئوية
	٢						١			٢				١	١		٢			٩	٩,٢٢
٢	٥			١	٤														١	١٣	
٣	٣	١		٤	٢		٩	١٤	١٥	٥	٩	٢	٨	١٩	٢	٦	٥	٤	٩	١٣٣	
٥	١٠	١		٥	٦		١٠	١٤	١٥	٧	٩	٢	٨	٢٠	٣	٦	٧	٤	١٠	١٥٥	
١٤	١٨	٣	٩	٨	٧	٥	٥	٤	٧	٥	٦	٢	١١	١٩	١٧	٦	٢٠	١٦	١٤	٣٠٢	٢٤,٨٨
٢	٣	١		٢	٤			٢			١	٢	١	٥	٤	٤	١	٤	٣	٤٨	
٢	٤			٧	٥	١					١		٢	١	٩	٤	١١	٦	٣	١٨	
١٨	٢٥	٤	٩	١٧	١٦	٦	٥	٦	٧	٥	٨	٤	١٤	٢٥	٣٠	١٤	٣٢	٢٦	٢٠	٤١٨	
٧	١٧	٨	١	١٣	١٤	٣	٢	٢	٥	٧	٦	٥	٨	١٥	١٤	١٢	١٤	١٩	١٦	٢٤٥	١٤,٥٨
٣٨	٣٧	١٠	٢٨	٥١	٥٤	٥	٧	٢١	١١	١٥	٧	١٥	٣٩	٣٥	٣٣	١٧	٦٥	٥٥	٦١	٨٢٩	٤٩,٣٤
			١		٤			٢	١		١	٣	٢	٣	٣		٤	١		٣٣	١,٩٦

شكل بياني رقم (٩)
أدوات الصراع بين البلدان العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١) (نسب مئوية)



والأيديولوجي في الوطن العربي (سنوات الذروة في مرحلة المد القومي في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ـ سنوات الصراع من أجل الثورة اليمنية في أوائل الستينات ـ سنوات اشتداد الاستقطاب الايديولوجي والسياسي في الوطن العربي قبل حرب ١٩٦٧ ـ النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات عموماً بعد حدوث تحول واضح، ثم جذري، في السياسة المصرية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي).

ولا شك أن الأهمية النسبية الكبيرة للأداة الدعائية في الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، يمكن ان تفسّر أولاً بزيادة أهمية الأداة الدعائية في العلاقات الدولية المعاصرة عموماً[١]، وبملاءمة الأداة الدعائية للوسط العربي على نحو أكبر، بسبب وحدة اللغة على الأقل، أو باعتماد السياسة الخارجية المصرية في فترة اضطلاع مصر بدور القيادة في الوطن العربي في مرحلة المدّ القومي، على الأداة الدعائية بدرجة مكثفة[٢].

وعلى الرغم من أن الأهمية النسبية العالية لاستخدام الأداة الدعائية في الصراعات بين البلدان العربية، يمكن أن يكون لها مدلول إيجابي بمعنى محدّد، وهو أن هذه الصراعات كانت الى حد كبير صراعات «كلامية» لم تتجاوز في نسبة يعتدّ بها من الحالات الإيذاء اللفظي، إلا أن المسألة لا ينبغي أن تؤخذ بهذه البساطة، ذلك أن الامكانات المتاحة للأداة الدعائية والتجاوز الذي سمحت به كثير من النظم العربية في أوقات مختلفة لنفسها في الهجوم على خصومها، والذي تعدّى في بعض الأحيان بالوعي أو باللاوعي حدود العروبة، ودخل ساحة القطرية بأسوأ مضامينها، كلها أمور يفترض المنطق أنها قد أثرت سلباً وبدرجة قد تكون كبيرة، على درجة الانتماء الى العروبة لدى المواطن العربي العادي، بخاصة وأن دعاية النظم السياسية العربية مهما بلغت امكاناتها في عبور الحدود السياسية العربية كان جمهورها الرئيسي في أغلب الأحيان هم المواطنون في هذه النظم، ولعل ذلك كان مقصوداً في بعض الأحيان لتبرير السياسات «غير السويّة» عربياً، وكسب تأييد مواطنيها لهذه السياسات عن طريق تشويه الخصم، بما يحمله ذلك من امكانات لتشويه العرب والعروبة ذاتها، وإذا كانت الملاحظة الواقعية تؤدّي الى الفروض السابقة، فإن هذه القضية ـ الأثر السلبي لدعايات النظم العربية ضد بعضها البعض على العروبة والانتماء لها ـ لم يقدّر لها أن تدرس الدراسة العلمية الواجبة حتى الآن.

---

(١) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط ٢ (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩)، ص ٤٤٧ ـ ٤٤٨ وما بعدها، وأحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، **مقدمة في العلاقات الدولية** (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥)، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(٢) انظر: Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan, 1976), pp. 162-173, and A. Loya, «Radio Propaganda of the United Arab Republic: An Analysis,» *Middle Eastern Affairs*, vol. 13, no. 4 (April 1962), pp. 98-110.

ثانياً: الأداة الدبلوماسية

أدخلنا في حساب تكرار مرات اللجوء الى هذه الأداة، الأفعال التي تضمنت اللجوء الى أعمال عداء دبلوماسية، وتشمل أعمالاً وردت في شرائح المقياس الخاص بالدراسة رقم ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، وقد صنّفنا هذه الأعمال، كما هو واضح في الجدول رقم (٥٢) إلى أعمال ذات طبيعة ثنائية، وتتضمّن كل الأعمال السابقة في ما عدا تلك الواردة في شرائح ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٢٩. وتدور هذه الأعمال الدبلوماسية العدائية ذات الطبيعة الثنائية حول عدم الاعتراف والمساس بوضع الدولة في المنظمات الدولية وقطع العلاقات الدبلوماسية وطرد الدبلوماسيين، أو استدعائهم للتشاور وعمليات الاحتجاج الثنائي، أما شرائح ٢٢، ٢٣، ٢٨، ٢٩ فقد صنّفت بدورها تحت عنوان الجامعة العربية (الشريحتان ٢٣، ٢٩) أي عمليات الاحتجاج لدى الجامعة أو تقديم الشكوى إليها، ثم المنظمات الدولية (الشريحتان ٢٢، ٢٨) وتضم بالنسبة لنا الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، وتشمل أيضاً عمليات الاحتجاج أو تقديم الشكوى الى هاتين المنظمتين.

ويلاحظ أن أعمال العداء الدبلوماسية الثنائية كانت لها الغلبة الواضحة (٣٠٢ حالة من ٤١٨ بنسبة مئوية قدرها ٧٢,٢٤). ويشير هذا الى ضعف سلوك اللجوء الى أطر جماعية بهدف تهدئة أو تسوية أو حلّ الصراعات، لأن الاحتجاج أو الشكوى للمنظمات الدولية، يفترض في بعض الحالات على الأقل دعوة طرف ثالث الى المشاركة في هذه العمليات، بينما أعمال العداء الدبلوماسية الثنائية تتخذ دائماً الشكل العقابي، أو على الأقل شكل قطع الاتصالات.

غير أن الملاحظة التي قد تكون أجدر بالتسجيل هنا، أنه في إطار الضعف العام لسلوك اللجوء الى أطر جماعية بهدف تهدئة أو تسوية أو حلّ الصراعات، فإن مرات اللجوء الى الجامعة العربية، كانت أقل من مرّات اللجوء الى منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة، وصحيح أن الفارق كان ضئيلاً نسبياً، (إذ بلغ عدد مرّات اللجوء الى جامعة الدول العربية في إطار ادارة البلدان العربية لصراعها ٤٨ حالة بنسبة ١١,٦٥ بالمائة من مجمل حالات استخدام الأدوات الدبلوماسية، بينما بلغ عدد مرات اللجوء الى منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ٦٨ حالة بنسبة ١٦,٢٦ بالمائة) إلا أن الدلالة تبقى مهمة، وتتمثّل في أن ثقة البلدان العربية المتصارعة بالمنظمة التي يفترض فيها أن تعبّر عن الجسد العربي وقيمه، كانت عبر الزمن أقل من ثقتها بمنظمة عالمية كالأمم المتحدة أو إقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية. وصحيح أن هذه الأخيرة لا تضم سوى أشقاء، إلا أنها يفترض أن تأتي في مرتبة تالية بالنسبة الى أعضائها من البلدان العربية، كإطار لمعالجة الصراعات بين هذه البلدان.

ومن الواضح أن عدم الرضى عن ميزان القوى داخل الجامعة العربية، والشك في أنه سيؤدي الى نتائج غير مؤاتية من وجهة نظر أحد طرفي صراع عربي ما، كان هو السبب الرئيسي في اللجوء الى منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة. كما أن ازدياد شدة الصراع، في بعض الأحيان، كان يفرض على طرف صراع ما أو كلا الطرفين، اللجوء الى جميع المنظمات الدولية المتاحة، وبالذات عندما كان الشرط السابق يتوافر بمعنى عدم الرضى عن ميزان القوى السائدة داخل الجامعة، ومن ثم الشك في النتائج المحتملة التي يمكن ان تنتهي إليها في نظرها لهذا الصراع.

ثالثاً: التخريب السياسي

وقد ضمّت هذه الأداة الأفعال التي وردت في شريحتي ١٢، ١٥ من المقياس واحتلت هذه الأفعال الوزن الثالث بعد الأفعال ذات الطبيعة الدعائية، وتلك ذات الطبيعة الدبلوماسية بنسبة مئوية قدرها ١٤,٥٨ كما يوضح الجدول رقم (٥٢)، وهي نسبة لا يستهان بها، ما دمنا نتحدث عن بداية إحداث الضرر المادي أو المساس بالاستقرار السياسي لدولة من الدول الداخلة في صراع ما.

وفي الواقع أن هذه النسبة لم تكن غير متوقعة، ما دمنا قد رأينا في الفصل الثاني الخاص بقضايا الصراع، أن أهم القضايا التي تقاتل من أجلها العرب كانت تلك المتعلقة بنظمهم السياسية، والحقيقة ان التركيز الشديد على قضايا النظم السياسية في الصراعات بين البلدان العربية، ربما يشير الى أنه لولا عدم توافر القدرة على احداث التخريب السياسي لدى عدد من البلدان العربية لزادت هذه النسبة أكثر من ذلك بكثير.

رابعاً: الأداة العسكرية

ضمّت هذه الأداة الأفعال الواردة في الشرائح رقم ١، ٤، ٥ من المقياس، ولم نضمّنها الأفعال الواردة في الشريحة رقم ١٧ الخاصة بالحشود والمناورات العسكرية، لانها كما سبقت الاشارة كثيراً ما كانت ذات طبيعة غامضة وغير يقينية. وقد احتلت هذه الأداة المرتبة الرابعة بنسبة مئوية بلغت ٩,٢٢ من مجمل التكرارات الخاصة بجميع الأدوات كما يوضح الجدول رقم (٥٢)، ولا شك أن هذه النتيجة تشير إلى أنه على الرغم من تواتر الصراعات العربية ـ العربية وازدياد حدتها في أحيان كثيرة، كما سبق ورأينا، فإن الحفاظ على الحد الأدنى من قيم النظام الاقليمي العربي قد جعل اللجوء الى القوة المسلحة في ادارة الصراعات بين البلدان العربية، يحتلّ مرتبة ثانوية الى حد بعيد، ويتأكّد هذا بمراجعة أرقام الجدول (٥٢) التي تظهر أن النسبة الغالبة من تكرار اللجوء الى القوة العسكرية، تكوّنت من الشريحة رقم (٥)

الخاصة بالمناوشات العسكرية المحدودة، وقد بلغت هذه النسبة طيلة سنوات الدراسة ٨٥,٨ بالمائة في مقابل ١٤,٢ بالمائة فقط لصدامات الحدود الواسعة ومشاركة طرف ثالث (كان عادة مصر) في هذه الصدامات. ولا يجب أن ننسى، اضافة الى ذلك، أن المقياس المستخدم في الدراسة، قد استبعد أصلاً الشريحة الخاصة بالحرب الشاملة، نظراً لأن التفاعلات الصراعية العربية لم تعرفها على الأطلاق.

ومع ذلك، فيجب أن نسجّل الملاحظة التي يوضحها الجدول رقم (٥٢) والخاصة بخلو سجلّ الصراعات بين البلدان العربية من العنف العسكري قبل عام ١٩٥٨، ومعنى هذا أن اللجوء الى أدوات العنف العسكري بدأ في مرحلة المدّ القومي. وإذا كانت النظرة الوظيفية الى الصراع التي سبق أن أشرنا إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، قد تفضي بنا إلى قبول استخدام العنف العسكري، عندما يكون أداة للتغيير كما كان الوضع في بعض سنوات الستينات، فإن متابعة الكيفية التي استخدمت بها الأداة العسكرية بعد ذلك، تشير إلى أنها قد فقدت حتى هذه الوظيفة. وفي الواقع فإن الدفاع عن الثورة اليمنية في سنوات الستينات، يكاد أن يمثل الحالة الوحيدة التي كان استخدام العنف العسكري فيها يحقّق وظيفة تطويرية في النظام الاقليمي العربي.

خامساً: الأداة الاقتصادية

وقد حسب تكرار اللجوء الى هذه الأداة، من خلال الأفعال الصراعية ذات الطبيعة الاقتصادية التي دخلت في شرائح ٢٠، ٢١، ٣٩ من المقياس المستخدم في الدراسة، وقد أتت هذه الأداة، كما يوضح الجدول (٥٢) في الذيل بنسبة مئوية بلغت ١,٩٦ من مجمل التكرارات الخاصة بجميع الأدوات.

وقد جاءت هذه النتيجة متوقعة، سواء لمجيء القضايا الاقتصادية في ذيل قضايا الصراعات العربية ـ العربية، كما أوضح المبحث الثاني من هذا الفصل، أم لما سبق ورأيناه أيضاً من ضعف للعلاقات الاقتصادية عموماً بين الأقطار العربية، ذلك أن استخدام الأداة الاقتصادية كعقاب لخصم في صراع، يفترض أصلاً مستوى معيناً للتعامل الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، فإن عدم وجود مستوى يعتدّ به للتجارة بين الأقطار العربية، يعني أن وقف التجارة مع الخصم في صراع عربي ـ عربي، لا يمكن أن يكون عقاباً ذا شأن. ومن ناحية أخرى، فإن معظم المساعدات الاقتصادية الثنائية من البلدان العربية الغنية للبلدان العربية الفقيرة، يذهب للأصدقاء الذين يقل احتمال حدوث الصراع معهم الى حدّ كبير، ومن ثم تقلّصت الى حدّ كبير إمكانية استخدام وقف المساعدات الاقتصادية، كسلاح.

ومع ذلك، فلعلنا نلاحظ من قراءة أرقام الجدول، زيادة تكرار اللجوء الى الأدوات

الاقتصادية، بعد طفرة أسعار النفط، ففي الأعوام من ١٩٧٤ الى ١٩٨١ تمّ اللجوء الى الأداة الاقتصادية في ١٦ حالة من ٣٣ هي التي وقعت طيلة فترة الدراسة، ويعني ذلك أنه في ٨ سنوات فقط، أي ما نسبته ٢١,٦٢ بالمائة من النطاق الزمني للدراسة، وقع ما نسبته ٤٨,٤٨ بالمائة من تكرار اللجوء الى الأدوات الاقتصادية في الصراعات العربية ـ العربية، ويمكن ان يفسر هذا بأن الأقطار النفطية عموماً قد أصبح لديها من الفائض المالي، على الأقل، ما يمكّنها من استخدامه كسلاح وقت اللزوم.

الفصل التاسع
تسوية الصّراع

نحاول، في هذا الفصل الأخير، إلقاء نظرة استكشافية على آليات (ميكانزمات) تسوية الصراعات العربية ـ العربية في فترة الدراسة، ويلاحظ أننا نستخدم لفظ «التسوية» وليس «الحل»، اتساقاً مع الملاحظات التي أوردناها في الفصل الخامس من هذا القسم والخاصة بأن تحليل مسار الصراعات بين الأقطار العربية عبر الزمن، يظهر أن هذه الصراعات لم تكن تحلّ، وإنما تتم تهدئتها أو على أحسن الفروض تسويتها. فالصراعات بين الأقطار العربية، لم تعرف إذاً حلولاً، بمعنى إزالة التعارض بين أطرافها، وإنما عرفت آليات للتهدئة أو التسوية، بمعنى وقف تصعيد الصراعات أو إيجاد صيغ توفيقية موقتة لاحتوائها.

أولاً: ملاحظات أولية

لا شك في أن هذا الجزء من أجزاء البحث، يكتسب أهمية عملية فائقة، فالمفروض أن الدراسة العلمية لظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، تهدف أولاً وأخيراً إلى حل هذه الصراعات، أو على الأقل تسويتها أو تهدئتها. ومع ذلك، فلا بد من الاعتراف بأن المنهج المتبع في هذه الدراسة لا يمكّن للأسف من التحليل الكافي ـ ناهيك عن أن يكون متعمقاً ـ لهذا البعد من أبعاد الظاهرة، فهو ـ أي منهج الدراسة ـ باعتبار انتمائه الى المدرسة السلوكية، يركّز كما رأينا على المظاهر العلنية للظاهرة الصراعية. وبينما من الممكن الافتراض منطقياً بأن معظم الصراعات التي تصل الى درجة معينة من الأهمية، تعبّر عن نفسها في مظاهر علنية يمكن ملاحظتها ورصدها بدرجة أو أخرى من الدقة، فإن عملية حلّ الصراعات أو تسويتها أو تهدئتها قد تتمّ في كثير من الأحيان بعيداً عن متناول الباحثين العاديين، في إطار من السرية يتّسق وحساسية القضية أو القضايا موضوع هذه الصراعات، بحيث ان الباحث

العادي لن يملك في هذه الحالة المعلومات الكافية للتحليل المتعمق لعملية حلّ الصراعات أو تسويتها أو تهدئتها، ويكون اللجوء الى نوع من التحليل الكيفي المتعمّق أمراً لا غنى عنه في هذا الصدد، وهو عمل يخرج عن نطاق منهج الدراسة الحالية، فضلاً عن أنه يحتاج لكي يتمّ بالنظرة الاستطلاعية الشاملة التي تحاول هذه الدراسة تقديمها، إلى جهود ضخمة للغاية، وقد تمثّل دراسة بعض الحالات الممثلة مخرجاً موقتاً، وإن ظل غير كاف.

غير أنه من الإنصاف للمنهج السلوكي الكمي المتّبع في هذه الدراسة ـ مع تأكيدنا الدائم على حدوده. أن نشير الى أن المأزق البحثي السابق لا يواجه المتسببين لهذا المنهج فحسب، وإنما يواجه على ما يبدو كل الباحثين المتصدين لهذا الموضوع الحيوي. وقد ذكر د. بطرس غالي في دراسته الرائدة بعنوان **الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية** التي نشرت عام ١٩٧٧ «أن كثيراً من المنازعات العربية التي لم تتبلور أو تعرض أبعادها على الملأ، قد تمّت تسويتها منذ نشأتها في ظل الدبلوماسية السرية، التي يتعذر الوصول الى نصّ المحادثات التي جرت فيها، أو الوقوف على الوثائق التي أسفرت عنها. وبالتالي، فهذا النجاح في تسوية تلك المنازعات الناشئة، وعدم الإعلان عنها، حتى لا تنفجر مرة أخرى لمجرد أن توقف الرأي العام على كنهها، هذا النجاح لا يمكن أن نسجّله أو ندرسه، بل إن الرؤساء والدبلوماسيين الذين قاموا بأدوار توفيقية جوهرية في سبيل تسوية تلك المنازعات، لم يتركوا لنا مذكرات قد تضيء السبيل أمام الباحثين، حتى يستطيع الجيل الجديد من الدبلوماسيين أن يستفيد من تجاربهم. وظاهرة التقصير هذه لم تعالج حتى اليوم، لأن القيادات العربية من النادر أن تكتب مذكراتها»[١].

وعلى الرغم من أن ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية، لم تحظ بالاهتمام العلمي الواجب بصفة عامة، كما سبقت الإشارة، فإن هذا البعد الخاص بتسوية الصراعات وتهدئتها، قد نال جزئياً حظاً من الاهتمام، وذلك بقدر ما تعرضت له بعض الدراسات من منظور التنظيم الاقليمي. ونخص هنا بالذكر الدراسة الرائدة التي وضعها د. بطرس غالي عن **الجامة العربية وتسوية المنازعات المحلية** التي سبقت الإشارة اليها حالاً، وكذلك دراسة د. حسين عبد الخالق حسونة عن **جامعة الدول العربية والمنازعات الإقليمية**[٢]، ودراسة د. محمد السيد سليم عن **دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء**[٣]، وقد تفادت الدراسات الثلاث بدرجات متفاوتة، حسب توجهها المنهاجي، الوقوع في شرك الاكتفاء بالتحليل القانوني لدور الجامعة العربية في تسوية الصراعات العربية ـ العربية، إلا أنها ـ أي

---

(١) بطرس بطرس غالي، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية** (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧)، ص ١٧٩.

(٢) Hussein A. Hassouna, *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts* (Dobbs Ferry, N.Y.; Leiden: Oceana Publications, 1975).

(٣) محمد السيد سليم، «دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء،» ورقة قدّمت الى: **جامعة الدول العربية: الواقع والطموح** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٦٧ ـ ١٨٥.

هذه الدراسات ـ بحكم اقتصارها على هذا الدور وحده، جاءت بالضرورة جزئية من وجهة نظر النطاق الشامل للدراسة الحالية.

ونتيجة لكل هذه الاعتبارات السابقة ـ أي أهمية الموضوع، وعدم كفاية المنهج المتبع في الدراسة لتحليله، واستحالة اتباع منهاج بديل في إطار نطاق الدراسة وإمكاناتها، ووجود عدد من الدراسات التي تناولت الموضوع من إحدى زواياه ـ يمكن القول بأنه قد يكون من الملائم أن نحاول، باستخدام المنهج المتبع في الدراسة، تقديم نظرة استكشافية الى الموضوع لعلّها توفّر لنا بعض الملاحظات والفروض الأولية التي يمكن أن تقود الى مزيد من البحث المتعمق مستقبلاً. وقد حرصنا على تأكيد الطبيعة «الاستكشافية» و«الأولية» للتحليل الوارد في هذا الجزء من الدراسة أكثر من غيره، نظراً لأنه لم يتضمن إلا تلك المظاهر الصراعية التي توافرت عنها بيانات واضحة. وعلى الرغم من أن هذه المظاهر قد تكون هي الأهم، إلا أن هذا ليس مؤكداً دائماً. ويبقى في النهاية أن هذا الجزء لا يتسم بصفة الشمول التي اتّسمت بها باقي أجزاء الدراسة، ويرسي هذا بطبيعة الحال قيوداً أكثر على التحليل الوارد فيه.

ثانياً: الإطار العام للتحليل

لتحقيق الغرض السابق الإشارة إليه، تمّ تصنيف آليات (ميكانزمات) تهدئة الصراعات أو تسويتها إلى تسع:

أولاها: أن يقوم بلد عربي ما بمبادرة في هذا الصدد، وقد كان هذا البلد عادة مصر في فترة اضطلاعها بالدور القيادي في الوطن العربي. ويلاحظ أن نطاق هذه المبادرات، إما أنه كان شاملاً لظاهرة الصراعات العربية ـ العربية ككل، كما في دعوة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لتنقية الأجواء العربية بصفة عامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، أو منصباً على موضوع قومي مهم، كالصراع بين المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. ويلاحظ أن القيام بمبادرة لا يعني بالضرورة القيام بواسطة، فقد لا يتضمن موافقة طرفي الصراع أو حتى أحدهما، ولكنه يستغلّ المناخ العربي العام المواتي لمثل هذه المبادرة.

وتشير الآلية الثانية إلى اتفاق ثنائي بين طرفي الصراع، تتمّ بموجبه التهدئة أو التسوية، ويلاحظ أن هذه الآلية تتضمّن على نحو أساسي المفاوضة كأداة من أدوات تسوية الصراع الدولي[٤].

---

(٤) انظر: اسماعيل صبري مقلد، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة** (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢)، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٧، وعمر الخطيب، «الدبلوماسية والمفاوضة في الصراعات الدولية،» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**، السنة ٥، العدد ١٧ (شتاء ١٩٨٥)، ص ٦٨ ـ ٩٦.

أما الآلية الثالثة، فتتضمّن استخدام الإكراه الصريح أو الضمني، بدءاً من مجرد احتجاز الدولة أ لمواطنين تابعين للدولة ب لإجبار الأخيرة مثلاً على إطلاق سراح مواطنين تابعين للدولة أ، وانتهاء بالاستخدام الصريح للقوة المسلحة ومروراً بالتلويح باستخدامها، وذلك في الإطار الذي سبقت الإشارة اليه لاستخدام القوة المسلحة في الصراعات العربية ـ العربية، ونعني بذلك عدم استخدامها على الإطلاق في إطار حرب شاملة.

وتشير الآلية الرابعة الى حدوث تغير في نظام الحكم لدى الخصم، ونقصد بذلك أن يحدث تحوّل داخلي لدى أحد طرفي الصراع، أخذ بالنسبة لنا هنا شكل التغير في نظام الحكم، بحيث يترتّب عل هذا تغير أيضاً في أهداف هذا الطرف، على نحو يمكّن من تهدئة الصراع أو تسويته.

وتقوم الآلية الخامسة على وساطة قطر عربي محايد بين طرفي النزاع، وحاصل على ثقتهما معاً، من أجل التوصّل الى تهدئة الصراع أو تسويته.

وتتضمّن الآلية السادسة حالات تهدئة أو تسوية الصراعات التي تمّت نتيجة تغير إقليمي، ونقصد بذلك أن حدوث تغير في الظروف داخل الوطن العربي جزئياً أو كلياً، كان يؤدي أحياناً الى تهدئة الصراعات أو تسويتها. فعلى سبيل المثال، عندما وقع الخلاف بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق في أواخر عام ١٩٥٨ واتسعت شقته في ١٩٥٩، اتجهت الأولى الى التهدئة مع الأردن. وعندما ظهرت بؤرة الصراع في المغرب العربي عام ١٩٦٣، إضافة الى الصراع حول الثورة اليمنية منذ عام ١٩٦٢، اتجهت مصر التي شاركت على نحو مكثّف في كلا الصراعين، الى سياسات التهدئة عربياً، بعد أن اتضح ان حسمهما غير وشيك، وهكذا.

ومن الواضح أن الآليتين السابعة والتاسعة تشيران الى نجاح جامعة الدول العربية، أو منظمة الوحدة الأفريقية على التوالي، في التوصّل الى تهدئة لصراع ما أو تسويته.

وأخيراً، فإن الآلية الثامنة تتعلق بوجود خطر خارجي يؤدّي التحسب له والتخطيط لمواجهته، الى تهدئة الصراعات العربية ـ العربية أو تسويتها. وقد كان هذا الخطر عادة هو الخطر الصهيوني.

ولعله من المناسب ان نلاحظ أن بعض هذه الآليات قد يتزامن، ومع ذلك فقد كان الفصل بينها ضرورياً، لأنها يمكن ان توجد منفصلة أيضاً، ونقصد بذلك مثلاً أن دولة قد تقوم بمبادرة (الآلية الأولى) بسبب حدوث تغير اقليمي (الآلية السادسة)، كما أن خطوات التوصل الى اتفاق ثنائي (الآلية الثانية) قد تسير جنباً الى جنب مع استخدام الإكراه (الآلية الثالثة) وهكذا.

ولهذا، فقد تمّ إحصاء تكرار المرات التي تمّ فيها حدوث كل آلية من هذه الآليات التسع، وعندما كانت هناك عملية تهدئة أو تسوية للصراع تتمّ من خلال آليتين أو أكثر في آن واحد، سُجّلت مرة أمام كل آلية، وعلى سبيل المثال فإن مبادرة مصر الى تهدئة الصراعات العربية ـ العربية أو تسويتها في نهاية عام ١٩٦٣ حسبت مرّة في الآلية الأولى الخاصة بمبادرة دولة تكون عادة ذات دور قيادي، ومرّة في الآلية السادسة المتعلقة بحدوث تغير اقليمي (نظراً الى انغماس مصر المكثّف في الدفاع عن الثورتين اليمنية والجزائرية في ذلك الوقت أوجد وضعاً اقليمياً دفعها الى السعي الى سياسات التهدئة والتسوية)، ومرّة في الآلية الثامنة الخاصة بالتهدئة أو التسوية من خلال خطر خارجي (نظراً لوجود خطر اسرائيلي على مياه نهر الأردن في ذلك الوقت دعَم الاتجاه المصري الى سياسات التهدئة والتسوية).

ويلخص الجدول رقم (٥٣) نتائج هذه العملية، والتي مثّلت بيانياً في الشكل رقم (١٠).

ثالثاً: ملاحظات على النتائج

يلاحظ أن الآلية الأهم لتهدئة أو تسوية الصراعات العربية ـ العربية وفقاً لهذه النتائج تشير الى الاتفاق الثنائي بين طرفي الصراع، وقد بلغت النسبة المئوية لهذه الطريقة ٣٤,٣٢. وقد لوحظ، أثناء تسجيل البيانات، أن جانباً كبيراً من التكرارات المسجّلة في هذه الآلية يعود الى تهدئة أو تسوية التفاعلات الصراعية ذات الشدة القليلة، كنزاع حول تنظيم علاقة اقتصادية أو ثقافية ذات أهمية ثانوية، ذلك أن هذا النمط من التفاعلات الصراعية لا يؤدي الى قطع الاتصالات بين طرفيه، ويمكن من ثم من استمرار قنوات الحوار مفتوحة بينهما، على نحو يؤدي في النهاية الى التوصل الى اتفاق ثنائي مباشر.

وقد جاءت التهدئة أو التسوية عن طريق التغير في نظام الحكم لدى احد طرفي الصراع، في المرتبة الثانية بنسبة مئوية قدرها ١٧,٩١. وعلى سبيل المثال، فقد لعب تغير شخص رئيس الجمهورية في لبنان، وتغير نظام الحكم في السودان في عام ١٩٥٨ دوراً مهماً في تسوية النزاع بين كل من البلدين والجمهورية العربية المتحدة في تلك السنة. ولعب سقوط نظام عبد الكريم قاسم في العراق في شباط/ فبراير ١٩٦٣ ونظام الانفصال في سوريا في آذار/ مارس من العام نفسه دوراً حاسماً في تسوية الصراع بين كل من البلدين والجمهورية العربية المتحدة في تلك السنة، وهكذا.

ويلاحظ أن هذه النسبة المئوية لتهدئة أو تسوية الصراعات العربية ـ العربية عن طريق التغير في نظام الحكم لدى أحد طرفي الصراع عالية نوعاً (١٧,٩١ بالمائة كما سبقت

جد

طرق تسوية الصراعات

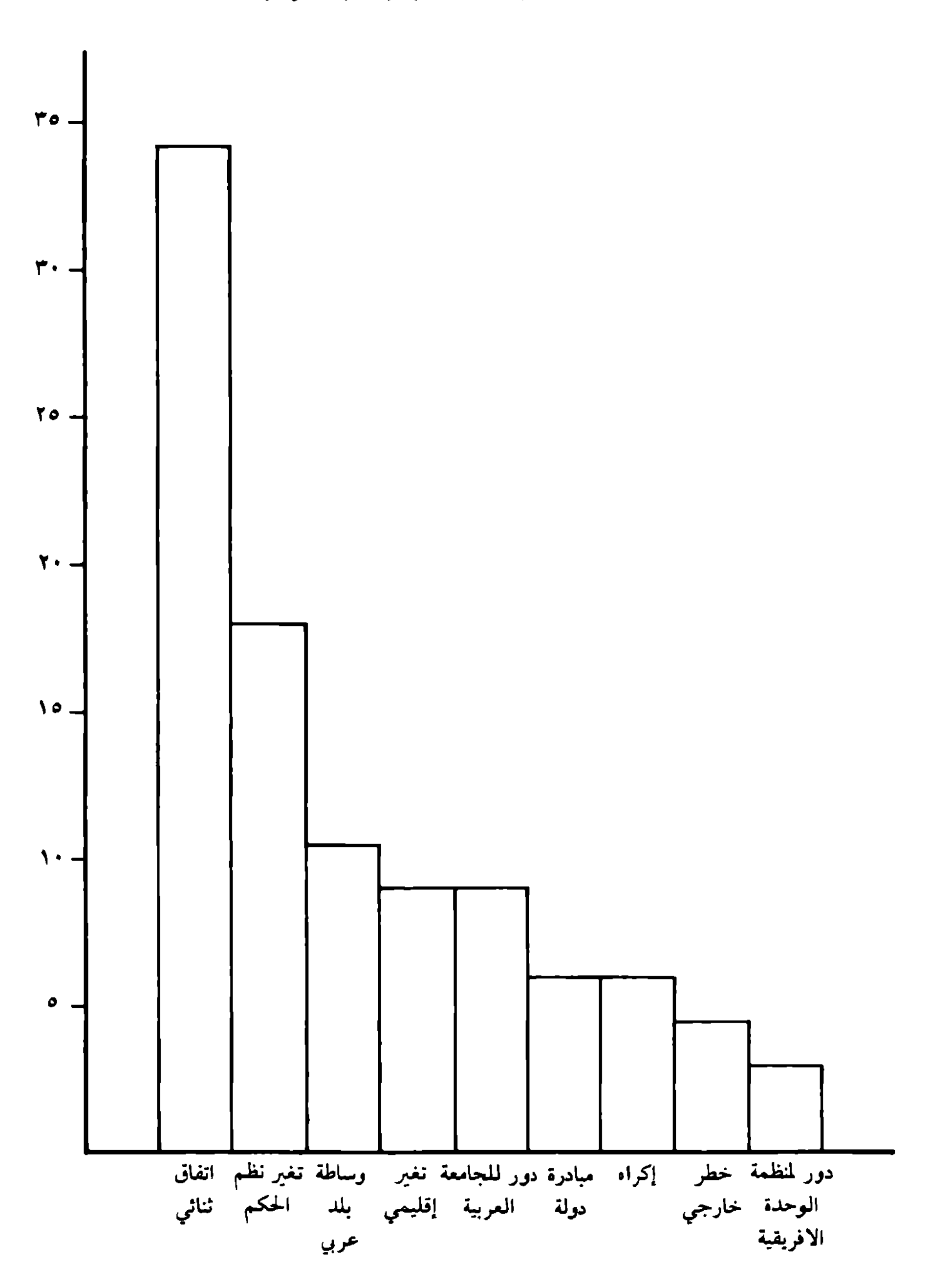
الطريقة / السنة	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	٦٢
مبادرة من جانب واحد وبالذات من الدولة القائدة														١				
اتفاق ثنائي					٢	٢			١	١		١	٣	١			١	٢
إكراه صريح أو ضمني																		١
تغير نظام الحكم لدى الخصم						١					١			٣				
وساطة بلد عربي										١								
تغير إقليمي															١		١	
دور الجامعة العربية			١		١	١										١	١	
خطر خارجي																	١	
دور لمنظمة الوحدة الأفريقية																		

رقم (٥٣)

البلدان العربية (١٩٤٥ - ١٩٨١)

١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	المجموع	النسبة المئوية
١							١										١		٤	٥,٩٧
١	١	١			٢	٢	٢												٢٣	٣٤,٣٢
١		١					١												٤	٥,٩٧
٤			١				١								١				١٢	١٧,٩١
١							١		١		١	١	١						٧	١٠,٤٤
٢	١						١												٦	٨,٩٥
			١																٦	٨,٩٥
١				١															٣	٤,٤٧
١			١																٢	٢,٩٨

شكل بياني رقم (١٠)
طرق تسوية الصراعات بين البلدان العربية
(١٩٤٥) - ١٩٨١) (نسب مئوية)



الاشـارة)، وخطورة هـذه النسبة ان تكـرار مرّات حـدوثها عـلى هذا النحـو، يشجّع النـظم العربية على أن تسوّي صراعاتها عن طريق محاولة إحداث تغيير في نظام الحكم لدى الخصم، وهو ما يبدو أنه حدث فعلاً بدليل احتلال قضية النظم السياسيـة للمرتبـة الأولى بين قضـايا الصراعـات العربيـة ـ العربيـة كما رأينـا في الفصل الثـاني من هذا القسم. وهـذا يعني ـ إن صحّ ـ دخول الصراعات بين الأقطار العربيـة في حلقة مفـرغة سنـوضح مـدى خطورتهـا في خاتمة الدراسة، وإن كنـا نكتفي الآن بالاشـارة الى أن تغير نـظام الحكم لدى الخصم، ثبت أنه في كثير من الأحيـان لا يحدث سـوى تهدئـة أو تسويـة موقتـة، سرعان مـا يتفجر الصراع بعدها من جديد، كما يتضح عـلى سبيل المثـال من التدهـور الحاد في العـلاقات بـين كل من العراق وسوريا من جانب، والجمهورية العربية المتحدة من جانب آخـر، بعد أقـل من ثلاثـة شهـور من التحسن الذي سجّـل في شباط/ فـبراير وآذار/ مـارس ١٩٦٣ على التـوالي، كما سبقت الإشارة.

بل إنه من منظور عربي شامل، وبالنظر الى تعدّد اطراف الصراعات العربية ـ العربية، فإن تغير نظام الحكم لدى الخصم، وإن كان يؤدّي الى تهدئة موقتة للتفاعلات الصراعية مـع نظام آخر، فإنه كان عادة ما يفضي في الوقت نفسه الى بداية تفاعـلات صراعية جـديدة مـع حلفـاء النظام القـديم. ويمكن، في هذا الصـدد، أن نلاحظ مثـلاً أثر انقـلاب عبد السـلام عارف في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ على تحسّن العلاقات مع الجمهورية العربية المتحـدة، وتدهورها مع سوريا في الوقت نفسه، وأثر الانقلاب الموريتاني على علاقات موريتـانيا ببـاقي بلدان المغرب العربي بصفة خاصة في السبعينات، وهكذا. وهذا كله فضلاً عن أن إحساس النخبة الحاكمة بوجود خطر خارجي عليها، يدفعها عادة إلى التكتل في وجه محاولات التغـيير من الخارج، وقد تنجح في ذلك بخاصة إذا نجحت في تصوير عمليـات التخريب السيـاسي الموجهة إليها من الخارج على أنها من قبيل أعمال العدوان الخارجي التي تتطلّب تكتل الشعب من خلفها، أو قد يدفعها أيضاً الى المبادرة بالعنف في مواجهـة الخصم كنوع من الـدفاع عن طريق الهجوم[٥]. ويعني هذا أن الوطن العربي، إما سيخسر موارد اعضائه بالتدريج في معـارك لا طائل وراءها، أو سيشهد نتيجة لما سبق مستويات أعلى للصراع.

وتجدر الإشارة في نهـايـة هذا التحليل للتغير في نـظم الحكم العربيـة باعتبـاره إحدى آليات تهدئة أو تسوية الصراعات العربية ـ العـربية، إلى مـلاحظة عن تـطور الأهمية النسبيـة لهذه الآلية عـبر الزمن، إذ يسهـل الى حد مـا أن نلاحظ من الجدول رقم (٥٣) اتجاهاً زمنياً واضحاً لهذا التطور، إذ تركزت سبع حالات من الاثنتي عشرة حالة التي رصد فيهـا حدوث هذه الآلية (بنسبة ٥٨,٣٣ بالمائة) في سنتين اثنتين فقط هما سنة ١٩٥٨ (٣ حالات) و١٩٦٣

---

(٥) انظر تحليلاً نظرياً لهذه الفكرة في: كارل ولفغانـغ دويتش، تحليل العـلاقات الـدولية، تـرجمة محمـود نافـع، مراجعة نور الدين الزراري (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢)، ص ٢٠٦ ـ ٢١٠.

(٤ حالات)، ولم تحدث أية تهدئة أو تسوية للصراعات العربية ـ العربية من خلال هذه الآلية بعد عام ١٩٦٣ إلا في ثلاث حالات فقط. ويعني هذا أن أهمية هذه الآلية قد قلّت بوضوح عبر الزمن، وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه الأستاذ جميل مطر ود. علي الدين هلال، من أن سنوات السبعينات قد شهدت درجة عالية من استقرار النظم السياسية العربية، مقارنة بما قبلها[٦]، وربما تعني هذه النتيجة أيضاً أن نجاح هذه الآلية يزدهر في فترات الاستقطاب الايديولوجي الحاد في الوطن العربي.

على أنه من المهم أن نلفت النظر الى أن الملاحظة الواردة في الفقرة السابقة، لا تلغي التحليل السابق أو حتى تقلّل من أهميته، لأنها تنصبّ على «النجاح» في تهدئة الصراعات العربية ـ العربية أو تسويتها، من خلال آلية التغير في نظم الحكم، ولا تنصبّ على «محاولات» إحداث هذا التغير من قبل هذا الطرف أو ذلك في صراع عربي ـ عربي ما، إذ يظهر الجدول رقم (٥٢) الخاص بأدوات الصراع بين البلدان العربية في فترة الدراسة، أن هذه المحاولات (مقارنة باللجوء الى أعمال التخريب السياسي) لا تكشف عن ذات الاتجاه المتناقص عبر الزمن. فقد حظيت فترة نشأة النظام الاقليمي العربي(١٩٤٥ـ ١٩٥٤) بنصيب بالغ الضآلة من تلك المحاولات (٤ محاولات للتخريب السياسي من ٢٤٥ في فترة الدراسة ككل بنسبة مئوية ١,٦٣ وبمتوسط سنوي ٠,٤) وهو أمر يتّسق مع عدم وجود تمايز سياسي وأيديولوجي حاد بين النظم العربية الحاكمة في تلك الفترة، بينما حظيت فترة المدّ القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧) بـ ١١٣ محاولة بنسبة مئوية قدرها ٤٦,١٢ ومتوسط سنوي ٨,٦٩، وفترة الانحسار القومي (١٩٦٨ ـ ١٩٨١) بـ ١٢٨ مرة بنسبة مئوية ٥٢,٢٤ ومتوسط سنوي ٩,١٤، مما يعني أن الفترة الراهنة في تطور النظام الإقليمي العربي هي أكثرها شدة، من حيث محاولات التخريب السياسي التي يقوم بها أعضاء النظام، بغض النظر عن تناقص نسبة النجاح في تهدئة أو تسوية الصراعات العربية ـ العربية، نتيجة لهذه المحاولات.

بل إن عين القارىء لا يمكن أن تخطىء ملاحظة الارتفاع الواضح الذي يظهره الجدول (٥٢) في المتوسط السنوي لمحاولات التخريب السياسي منذ النصف الثاني من السبعينات، حيث بلغ هذا المتوسط ١٥ محاولة سنوياً في الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨١. ومن الواضح أن الأنظمة العربية الحاكمة قد مرّت بفترة تعايش سلمي نسبي بعد هزيمة ١٩٦٧ وفي أثناء فترة الاستعداد لحرب تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٧٣، ومناخ الإنجاز القومي في أعقابها مباشرة، وبعد ذلك، تبدّد هذا التعايش السلمي، بمجرد بروز الانقسام العربي الواضح حول طرق تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اعتباراً من منتصف السبعينات.

---

(٦) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٤٤.

وقد أوردنا هذه الملاحظات تفصيلاً، في محاولة لاثبات أن النظام الإقليمي العربي، على الرغم من أنه قد شهد، عبر الزمن، استقراراً متزايداً لنظم حكم أعضائه، ومن ثم تواتراً متناقصاً لنجاح آلية تهدئة الصراعات وتسويتها عن طريق التغير في نظم الحكم هذه، إلا أن موارده ـ أي موارد النظام ـ مع ذلك تستنزف بمعدل أكبر في محاولات من جانب بعض أعضائه على الأقل لإحداث مثل هذا التغير، ويعني هذا أن عملية «التعلّم» من قبل بعض النظم الحاكمة في الوطن العربي تحدث على نحوسيىء للغاية، أو لعلها غير موجودة اطلاقاً.

ولقد سمح العدد الكبير نسبياً لأعضاء النظام الاقليمي العربي، وعدم وجود خارطة واضحة وثابتة نسبياً للصراع والتحالفات داخله، ووجود كثير من الصراعات الزائفة ـ أي التي لا تنطوي على تعارض موضوعي بين أطرافها ـ في عدد من الحالات بظهور قطر عربي يتمتع بثقة طرفي الصراع على نحو يمكنه من القيام بدور الوسيط، وقد حظيت تهدئة الصراع وتسويتها بين الأقطار العربية عن طريق وساطة طرف عربي ثالث، بالمرتبة الثالثة بين آليات تهدئة الصراعات العربية ـ العربية وتسويتها بنسبة مئوية بلغت ١٠,٤٤ .

ويلاحظ أنه بينما سبقت الإشارة لكون عملية تهدئة الصراعات العربية ـ العربية أو تسويتها من خلال آلية التغير في نظم الحكم، قد ازدهرت في فترات الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، فإن ثمة ما يشير الى أن آلية التهدئة أو التسوية من خلال وساطة قطر عربي ثالث قد ازدهرت، على العكس، في فترة الانفراج الايديولوجي في النصف الأول من السبعينات، إذ حدثت أربع حالات من السبع التي تم رصدها في الجدول (٥٣) في أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٤، ١٩٧٥ بينما حدثت حالة واحدة في عام ١٩٧٠ وحالتان في عامي ١٩٥٤ و١٩٦٣ .

كما يلاحظ أن معظم الحالات التي تمّ التوسط فيها من قبل طرف عربي ثالث، كان يشير الى صراعات مهمة نسبياً. فقد حدثت وساطة عراقية ـ جزائرية بين مصر والسعودية في ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤، ووساطة مصرية بين شمال اليمن وجنوبه في ١٩٧٢،ووساطة من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة بين مصر وليبيا في ١٩٧٤، ووساطة سعودية بين البحرين وقطر في ١٩٧٥، ووساطة موريتانية بين تونس وليبيا في ١٩٧٦، وربما كانت الوساطة السعودية بين سوريا ولبنان في عام ١٩٥٤ بمناسبة حملة صحافية لبنانية على نظام الحكم السوري في ذلك الوقت، مما أدّى الى إغلاق السلطات السورية الحدود بين البلدين، والوساطة الأردنية بين السعودية وسوريا في ١٩٧٠ في شأن خلاف حول تنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مرتبطتين بالتفاعلين الصراعيين المتضمنين لخلافات قليلة الأهمية، إذا قورنت بالحالات الأخرى.

ويتّسق هذا مع الملاحظات التي سبق أن أوردناها في خصوص آلية الاتفاق الثنائي.

فكما رأينا، ازدهرت هذه الآلية في التفاعلات الصراعية قليلة الأهمية، لأن مثل هذه التفاعلات لا تؤدّي الى قطع الاتصالات بين طرفيها، بما يمكّن من استمرار قنوات الحوار مفتوحة بينهما، على نحو يزيد من احتمال التوصل الى اتفاق ثنائي مباشر. ومن المنطقي، على هذا الأساس، أن تزدهر آلية الوساطة في الصراعات المهمة ولو نسبياً، حيث انه من المحتمل بدرجة أكبر أن تؤدّي هذه الصراعات الى انهاء الاتصالات المباشرة بين أطرافها، أو على الأقل التقليل منها بوضوح، بما يعوّق امكان حدوث آلية الاتفاق الثنائي من دون وساطة.

وقد يكون من المثير للانتباه أن نرصد أن الأقطار العربية ذات النظم المحافظة، قد استأثرت وحدها بأربعة أدوار للوساطة من سبعة، وأقطار الوسط بدورين، بينما لم تقم الأقطار ذات النظم التقدمية سوى بدور واحد للوساطة. ومن غير الملائم، بطبيعة الحال، أن نحاول التوصل الى تعميم أو حتى فروض ما من خلال هذه البيانات حول العلاقة بين نمط النظام السياسي والقدرة على القيام بدور الوساطة في الصراع. وربما يتيح توافر المزيد من البيانات حول الموضوع نفسه مستقبلاً إمكانية صياغة مثل هذه الفروض، غير أن الملاحظة على الرغم من ذلك، تبقى جديرة بالتسجيل.

وبعد ذلك تساوى التغير الإقليمي ودور الجامعة العربية في المرتبتين الرابعة والخامسة، بنسبة مئوية واحدة هي ٨,٩٥. ويشير التغير الإقليمي، في حالتنا، الى عملية التغذية الاسترجاعية في السلوك الصراعي لبعض الأقطار العربية. ويقصد بهذه العملية في هذا السياق كما نعلم، وصول المعلومات الى نظام صنع القرار في دولة ما حول نتائج أفعاله (قراراته) الذاتية، بحيث تستخدم هذه المعلومات في ترشيد أفعاله (قراراته) اللاحقة؛ فإذا تضمن هذا الترشيد تعديلاً أو تغييراً في هذه الأفعال كانت التغذية الاسترجاعية سلبية، وإذا تضمن تكراراً للأفعال نفسها السابقة كانت إيجابية.

وقد سبقت الإشارة إلى أن الجمهورية العربية المتحدة اتجهت الى التهدئة مع الأردن في ١٩٥٩ بعد أن استفحل الخلاف بينها (أي بين ج. ع. م.) وبين العراق، وأنها قد فعلت الشيء نفسه في عام ١٩٦٣ عندما أضيف تفجّر الصراع في المغرب العربي الى الصراع حول الثورة اليمنية الذي نشب منذ عام ١٩٦٢، وذلك لأنها (أي ج. ع. م) كانت تشارك على نحو مكثّف في كلا الصراعين، فضلاً عن بروز الخطر الاسرائيلي على مياه نهر الأردن في التوقيت نفسه. وقد تمثل الاتجاه الى التهدئة، في تلك المرّة، في مبادرة عبد الناصر الشهيرة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٣ بالدعوة الى مؤتمر قمة عربي، بغرض تنقية الأجواء العربية. ويمكن ان نضيف، كمثال ثالث، أن مناخ الانفراج العربي في عام ١٩٦٤ سهّل الاتفاق بين المغرب والجزائر في شباط/ فبراير من تلك السنة، على أسس لتسوية المشكلات القائمة بينهما، وهكذا.

وبالنسبة الى دور الجامعة العربية، يلاحظ أن الميزان قد اعتدل بالنسبة اليه في تهدئة وتسوية الصراعات العربية ـ العربية، بعد أن كان مختلاً لمصلحة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في ادارة تلك الصراعات. فبينما شاركت الجامعة العربية في المرتبة الرابعة مع التغير الاقليمي بنسبة مئوية بلغت ٨,٩٥ جاء دور منظمة الوحدة الافريقية في تهدئة وتسوية الصراعات العربية ـ العربية في الذيل بنسبة مئوية بلغت٢,٩٨. وفي الواقع لم تمارس المنظمة أي دور في هذا الصدد، إلا في حالة الصراع المغربي ـ الجزائري في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٦. كما يلاحظ اختفاء أي دور للأمم المتحدة في مجال تهدئة أو تسوية الصراعات العربية ـ العربية.

ويمثل هذا اتفاقاً محدداً مع د. محمد السيد سليم في دراسته التي سبقت الاشارة اليها، عن دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الأعضاء، فقد توصّل في هذه الدراسة الى أنه «خلافاً لمقولات أنصار المنظمة العالمية، فإن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية، يوضح أنها كانت ـ على وجه الإجمال ـ أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات، فليس لدينا مثال واحد لنزاع عربي خالص تمّت تسويته تماماً في إطار الأمم المتحدة، بينما لدينا العديد من الأمثلة التي تم حلّها تماماً في إطار جامعة الدول العربية، ودون تدخل من الأمم المتحدة. والواقع أن هذا النمط يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من الاتفاق العام بين الدول الأعضاء حول القضايا الأساسية، وحساسيتها إزاء التدخل الأجنبي في قضاياها»[7].

وتتأكد هذه النتيجة، بالاشارة الى ما أورده د. بطرس غالي في دراسته عن الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية من أن الجامعة العربية «أسهمت بأجهزتها المختلفة في تسوية بعض المنازعات العربية في مهدها قبل أن تنفجر، وتعلن على الملأ، ويصعب حلّها. هذا المجهود التوفيقي لا أثر له في ملفات الجامعة، ما دامت التسوية قد تمّت عن طريق الجهود الشخصية للأمين العام، أو لغيره من كبار موظفي الجامعة»[8].

وقد أتى الإكراه، سواء أكان صريحاً أم ضمنياً، في المرتبة السادسة بنسبة مئوية بلغت ٥,٩٧، وربما تتّسق هذه النتيجة مع انخفاض نسبة اللجوء الى الأدوات العسكرية في إدارة الصراع بين الأقطار العربية، وإن كانت هذه الآلية لا تتضمن الإكراه العسكري فحسب كما سبقت الإشارة، ذلك أن مرّتين من المرّات الأربع المسجلة في هذه الآلية، قد تضمنتا احتجاز طرف في الصراع لرعايا أو موظفين تابعين للطرف الثاني، رداً على عمل مماثل من جانب هذا الطرف الثاني، وذلك لإجباره على إطلاق سراحهم، كما تضمنت إحدى المرّات ممارسة ضغط عسكري (حشود عسكرية على الحدود وتهديدات بعمل عسكري ضد الخصم) من طرف لآخر لإجباره على الدخول في مفاوضات، وتضمّنت المرّة الرابعة نوعاً من الضغط الإعلامي والدعائي والدبلوماسي للغرض نفسه تقريباً.

---

(٧) السيد سليم، «دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الأعضاء،» ص ١٧٩.

ويلاحظ أن مصر كانت واردة في المرّات الأربع، باعتبارها الطرف الذي مارس الإكراه بالطرق المشار إليها في الفقرة السابقة. ففي عام ١٩٦٢ قامت باحتجاز رعايا سعوديين في الأراضي المصرية، رداً على عمل مماثل من جانب السلطات السعودية تجاه رعايا مصريين كانوا يعملون في الأراضي السعودية. وفي عام ١٩٦٣ قامت باحتجاز موظف في السفارة العراقية في القاهرة، رداً على احتجاز السلطات العراقية لموظفين في السفارة المصرية في بغداد. وفي عام ١٩٦٥ صعّدت عملية الحشد العسكري على الحدود اليمنية ـ السعودية مع التهديد، صراحة أحياناً وضمناً في أحيان أخرى، بعمل عسكري ضد السعودية، ما لم تستجب لجهود التسوية السلمية للصراع اليمني، وذلك قبيل المفاوضات التي أسفرت عن توقيع الطرفين لاتفاقية جدة في آب/أغسطس ١٩٦٥. وأخيراً مارست ضغوطاً إعلامية ودعائية ودبلوماسية على الملك حسين، حتى حضر مؤتمر القمة العربي في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ الذي خصّص لتسوية الصراع الفلسطيني ـ الأردني في ذلك الوقت. ولعله من السهولة بمكان أن نلاحظ أن كل الأمثلة السابقة، وقعت في الفترة الزمنية التي اضطلعت مصر فيها بدور قيادي في النظام الاقليمي العربي.

ثم أتى الخطر الخارجي في المرتبة قبل الأخيرة، بنسبة مئوية بلغت ٤,٤٧. ويلاحظ من تكرار مرّات حدوثه (٣ مرات) وسنوات حدوثها أن الخطر الخارجي لم يؤت دوره بالنسبة الى تسوية الصراعات العربية ـ العربية، إلا عندما اتخذ شكلاً بارزاً على نحو لا يمكن تجاهله. أما النظرة الاستراتيجية الرشيدة للخطر المستمر المتمثل في مجرد وجود الكيان الصهيوني، فإنها لم تبرز في أي وقت من الأوقات، وهذا يعني أن النظم العربية تحتاج دائماً الى «قارعة» كي تتكاتف من أجل مواجهة خطر خارجي على الوجود القومي العربي.

وعلى الرغم مما سبقت الإشارة اليه في خصوص حدود التحليل الوارد في هذا الفصل ونتائجه، فاننا لا نستطيع أن نتجاهل هذا الجدول (٥٣) المتضمن للمؤشرات الكمية التي تمّ الاستناد اليها في التوصل الى هذه النتائج، يشير الى تدهور واضح في عدد المرات التي شهدت تهدئة أو تسوية للصراعات العربية ـ العربية عبر الزمن، فمن بين الـ ٦٧ مرة المسجلة في الجدول شهدت الفترة، من ١٩٤٥ الى ١٩٧٠، ٦١ مرّة بمتوسط سنوي ٢,٣٤، بينما شهدت الفترة من ١٩٧٠ إلى نهاية فترة الدراسة في ١٩٨١ ست مرّات فقط بمتوسط سنوي ٠,٥٤.

وإذا شئنا التعبير عن هذه الاتجاهات في المراحل الثلاث لتطور النظام الاقليمي العربي المشار إليها في هذه الدراسة، فإن مرحلة النشأة (١٩٤٥ ـ ١٩٥٤) شهدت ١١ مرّة بمتوسط

(٨) غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، ص ١٨٠.

سنوي ١,١ ، بينما شهدت مرحلة المد القومي (١٩٥٥ ـ ١٩٦٧) ٣٩ مرّة بمتوسط سنوي ٣، وشهدت مرحلة الانحسار القومي (١٩٦٨ ـ ١٩٨١) ١٧ مرّة بمتوسط سنوي ١,٢ ، ويعطي هذا مجالاً للافتراض بأن مرحلة المد القومي قد تضمّنت امكانات لتهدئة وتسوية الصراعات العربية ـ العربية أكثر من المرحلتين الأخريين، وذلك على العكس مما يشيع أحياناً من أن مناخ الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي في مرحلة المد القومي قد قلّل من فرص تهدئة وتسوية الصراعات العربية ـ العربية. ووفقاً للفرض الذي يقدمه التحليل الوارد في هذا الفصل، يكون المدّ القومي في حد ذاته، والإنجازات التي تتحقق في غماره متضمنة لفرص أكبر لتهدئة وتسوية الصراعات العربية ـ العربية[٩].

(٩) انظر نقاشاً يتصل بهذا الموضوع ولو جزئياً، ويتفق مع التحليل الوارد في المتن في اساسياته في: السيد سليم، «دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الأعضاء،» ص ١٧٨.

خاتمة
ونظرة إلى المستقبل

عن طريق منهج اعتقدنا أنه مناسب لموضوع الدراسة وأهدافها، تمّ على النحو السابق تحليل ظاهرة الصراع بين البلدان العربية، في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ (عام نشأة جامعة الدول العربية كنقطة بداية لمفهوم النظام الاقليمي العربي بمعناه المعاصر) و١٩٨١ (كنقطة توقف زمنية تم تحديدها لاعتبارات عملية محضة). وليس الهدف من هذه الخاتمة تلخيص كل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وإنما التوقف عند بعض العلامات البارزة فيها، توطئة لمحاولة النظر الى المستقبل.

لقد رأينا في محاولتنا لدراسة تطور شدة الصراع في الوطن العربي، ظاهرة الصعود والهبوط في درجة هذه الشدة، عندما نظرنا الى الأمر من منظور نسبي يدخل في اعتباره عدد الدول الأعضاء في النظام الاقليمي العربي، وتأكدت هذه النظرة عندما استبدلنا بهذه النظرة النسبية نظرة مطلقة الى تطور شدة الصراع بغض النظر عن عدد الدول، مع فارق مهم وهو أن الصعود بعد الهبوط، في كل مرّة، كان يتجه الى مستويات أعلى لشدة الصراع، وسواء أكانت الطريقة الأولى أم الثانية هي الأدق في النظر الى تطور الظاهرة، فإن جوهر النتيجة يبقى واحداً كما رأينا، وهو أن الصراعات بين البلدان العربية لا تحلّ وإنما تتم تهدئتها أو تسوّى على أحسن الفروض نتيجة لعدد من المؤثرات التي لا تمسّ جوهر التعارض بين البلدان العربية ولذا فإن تأثيرها يكون موقتاً، وسرعان ما ينحسر لتبدأ مصادر الصراع بين البلدان العربية في احداث أثرها من جديد، كأننا إزاء محاولة متعجلة لطمس طلاء قديم بطبقة رقيقة من طلاء جديد سرعان ما تتلاشى لتبرز المعالم القبيحة للقديم مرة أخرى، وهكذا.

ويعني هذا، ومع استمرار الظروف العربية الراهنة على ما هي عليه من دون بادرة لأي

تغيير موضوعي جذري أو غير جذري، أن ظاهرة الصراعات بين البلدان العربية، حتى وإن هدأت في هذه السنة أو تلك، ستعود الى الظهور من جديد، ربما على نحو أقوى بعد سنوات قليلة أو كثيرة، وإن كانت لا تتعدى العقد في أي حال من الأحوال.

بل إن الملاحظة التي تثير القلق، أو حتى الفزع، أن الفترة التي لم تشملها هذه الدراسة بعد عام ١٩٨١ يبدو أنها قد بدأت تشهد ضآلة تأثير بعض عوامل التهدئة التي كان من المعتاد أن تفضي إلى مناخ انفراج، ولو موقت، في العلاقات العربية ـ العربية. فبينما أدّى بروز الحظر الاسرائيلي على مياه نهر الأردن في عام ١٩٦٣ وأدّت الهزيمة العربية الكبرى في عام ١٩٦٧ والاستعداد لمواجهة آثارها في ما بعد الى مستوى أو آخر من مستويات التهدئة في العلاقات العربية، فإن الحرب العراقية ـ الايرانية، اعتباراً من عام ١٩٨٠ وحتى الآن (١٩٨٧) والغزو الاسرائيلي للبنان في ١٩٨٢ على سبيل المثال، لم يؤديا الى أية آثار واضحة على تهدئة الصراعات بين البلدان العربية، بل لعلنا لا نبالغ إذا قلنا ان الحرب العراقية ـ الايرانية، ومواقف بعض البلدان العربية منها، أدّت الى ظهور أبعاد جديدة في ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية. وإذا استمر هذا الاتجاه في النمو ـ ونقصد به ضعف تأثير عوامل التهدئة التقليدية على الصراعات العربية ـ العربية، فإن هذا قد يعني مستقبلاً أكثر اظلاماً بكثير للتماسك العربي، لا يتقاتل فيه العرب من أجل التطوير كما كانت الحال في مرحلة المدّ القومي، ولا من أجل بعث الروح في الجسد العربي العاجز كما هي الحال في مرحلة الانحسار القومي، وإنما من أجل الدفاع عن مجرد بقائهم القومي ذاته، في مرحلة لا نودّ أن نبحث لها عن اسم.

ومن ناحية أخرى، فإن تحليل هذه الدراسة لقضايا الصراع بين البلدان العربية قد أثبت خللاً واضحاً في أولويات الصراعات العربية ـ العربية إن جاز التعبير، فالعرب يتصارعون أكثر ما يتصارعون حول نظمهم السياسية القطرية التي يفترض فيها أن تكون شأناً داخلياً، بخاصة وقد ثبت بالدليل التجريبي عجز أي نظام عربي، مهما كانت صفته عن اسقاط نظام عربي آخر بفعله هو، وليس بفعل القوى المحلية التي يشملها هذا النظام، ثم يتأكد الخلل عندما يتضح أنهم يتصارعون ثانياً حول القضية الفلسطينية التي يفترض فيها أن تكون مصدر توحيد، كما تظهر الخبرة التاريخية المتوافرة لدينا عن دور المخاطر الخارجية في عملية التوحيد السياسي.

وفي تحليلنا لمصادر الصراع بين البلدان العربية، حاولنا أن ندرس مدى تأثير مصادر مختلفة كالمصدر الجغرافي (باعتباره مصدراً وسيطاً للصراع) والمصدر السكاني والاقتصادي والخارجي، غير أن التوقف الطويل يبقى واجباً عند ما أظهرته نتائج التحليل عن دور النظم السياسية العربية كمصدر للصراع، من خلل واضح في أولويات النظم التقدمية جعلها

تحارب بعضها بعضاً أكثر من حربها مع النظم المحافظة، وهو خلل لم تشهد وقوعه بين البلدان ذات النظم المحافظة كما رأينا. ويعطي هذا مبرراً للقول بأن مستقبل ظاهرة الصراع بين البلدان العربية سيشهد تفاقماً أكبر عبر الزمن، ذلك أنه إذا كان منطق التطور يفضي الى ضرورة الانتقال ولو التدريجي الى نظم تقدمية أكثر، وإذا كان هذا هو ما تفعله هذه النظم ببعضها، فإن النتيجة الواضحة لمرور الزمن، واستمرار هذا الخلل في الأولويات، ستكون تفاقم التفاعلات الصراعية بين البلدان العربية.

وفي تحليلنا لأدوات الصراع بين البلدان العربية، رأينا احتلال الأداة الدعائية للمكانة الأولى وبتفوق حاسم، ولفت النظر أيضاً انفراد التخريب السياسي بوزن نسبي لا يستهان به بين هذه الأدوات، وعدم تمتّع الجامعة العربية بالمكانة المتوقعة لها في هذا الصدد، وهي أمور تستوجب التوقف بقدر ما تشير الى احتمال حدوث تشويه هائل لقيم العروبة والانتماء إليها. (كما في حالة الاستخدام المنحرف للأداة الدعائية)، وإهدار موارد عربية من دون طائل (كما في حالة التخريب السياسي)، وضعف الثقة بالإطار التنظيمي للنظام الاقليمي العربي (كما في حالة دور الجامعة العربية).

وأخيراً، فقد يكون من المناسب أن نتوقف عند ما أظهرته الدراسة الاستكشافية لوسائل تهدئة الصراعات العربية ـ العربية أو تسويتها، من أن نسبة لا يستهان بها من هذه الصراعات قد تمّت تهدئتها أو تسويتها موقتاً، بحدوث تغير في نظام الحكم لدى الخصم، وقد رأينا الآثار الضارة المحتملة لهذه النتيجة، فهي تشجّع على زيادة الصراع حول نظم الحكم باعتباره وسيلة أقل تكلفة للفوز، وتستفزّ النظم موضوع الهجوم للقيام بأعمال مماثلة. بل إن هذه الآثار الضارة قد تمتدّ لتشمل تثبيط عمليات التغيير الى الأفضل في الحالات التي يكون فيها هذا التغيير مطلوباً، إذا نجحت النخب الحاكمة في تصوير التخريب السياسي أمام شعبها على أنه عدوان على الأمن الوطني وكرامة الدولة مما يستوجب التكتّل وراء النظام الحاكم. وهنا تكتمل الحلقة المفرغة في الصراعات العربية ـ العربية، فالنظم السياسية العربية تعمل كمصدر للصراع بين البلدان العربية، وتتقاتل بين بعضها البعض على النحو الذي أوضحته الدراسة، ثم يسقط بعضها فتنتهي بعض الصراعات وتبدأ أخرى، ويشجع هذا مزيداً من النظم على تجربة الطريق نفسه، اما على سبيل الهجوم أو الدفاع، وهكذا. ومن المهم أن نشير، هنا، الى ما أوردته الدراسة من أن هذا السلوك آخذ في التزايد، على الرغم من الانخفاض الواضح في عائده، اعتباراً من السبعينات وحتى الآن، كما يبدو من مؤشرات الاستقرار المتزايد للنظم العربية الحاكمة في هذه الفترة، ويشير هذا الى ضعف في عملية التعلّم لدى بعض هذه النظم، بما يؤدّي الى استمرار استنزاف الموارد العربية في غير طائل تقريباً.

كذلك لفت النظر ضعف حساسية الجسد العربي للخطر الخارجي، في عملية تهدئة

الصراعات العربية ـ العربية أو تسويتها، فقد رأينا أن الحالات الوحيدة القليلة التي تمّ فيها ذلك، كانت هي الحالات التي يبرز الخطر الخارجي فيها واضحاً في شكل سلوك فعلي مدمّر ضد العرب، بل إن ما بدأنا به في هذه الخاتمة، يشير إلى أن حساسية الجسد العربي للخطر الخارجي قد ازدادت ضعفاً في الآونة الأخيرة، مما يؤكّد الاتجاه نفسه في السير الى مستوى أكثر تفاقماً من الصراعات العربية ـ العربية في المستقبل.

والأن نأتي الى السؤال الأهم: ما العمل؟ وليست هذه الدراسة ولا أية دراسة مماثلة، مطالبة بتقديم إجابة قاطعة عن هذا السؤال، بافتراض وجود القدرة على تقديم مثل هذه الإجابة التي تعني بصورة أو أخرى محاولة إيجاد صيغة للمستقبل العربي، لا بد أن يشارك في إيجادها كل العرب، أو على الأقل القادرون منهم على إعمال العقل و/أو اتخاذ القرار في مثل هذا الموقف. ومع ذلك فقد يكون للقيام بمثل هذه الدراسات ميزة إيضاح الحاضر، على نحو يساعد على التفكير في المستقبل.

وإذا كان لي أن أقدم بعض الملاحظات التي تتعلق بالإجابة عن هذا السؤال المصيري، فإنني أبدأ بحديث عن مصادر الصراع بين البلدان العربية، وهي مصادر اجتهدت هذه الدراسة في تحليلها، لبيان أوزانها النسبية في احداث الصراع بين البلدان العربية. لكننا قد لا نبالغ إذا قلنا انها جميعاً لا تدخل في شريحة المصادر التي لا يمكن إزالة التعارض في شأنها، فليست هناك عداوات تاريخية متفاقمة، أو قضايا حدود ومطالب إقليمية شاملة في كل مكان، أو دوافع جارفة للفيضان السكاني من اقليم لآخر أو، مطامع اقتصادية لا ترد. . . الخ. إذن فأين تكمن المشكلة؟

هنا، قد يكون من المناسب أن نركز خصوصاً على دور النظم العربية الحاكمة، لأنها هي التي تعزف في النهاية نغمة الصراعات العربية ـ العربية، وتستطيع أن تجعلها نغمة هادئة أو صاخبة. ومشكلة هذه النظم أنها، لأسباب تتعلق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية العربية، نظم متباينة، ليس فقط بمعنى التباين ما بين نظم محافظة وتقدمية، بل أيضاً بمعنى التباين بين النظم التقدمية ذاتها. ولقد استطاعت النظم العربية بصورة أو بأخرى، أن تخرج منتصرة من معركة الاستقلال الوطني، سواء استفادت من المناخ الدولي العام، أم لأن هدف الاستقلال يمثل حداً أدنى لا يمكن الاختلاف عليه، وسقطت في غمار هذه العملية النظم التي لم تتبنّ معايير هذه المرحلة الاستقلالية، ثم بدأ الخلاف حول البحث عن صيغة للمستقبل، سواء بين النظم المحافظة أم التقدمية، أم داخل معسكر الدول التقدمية ذاتها وما زال.

ولا شك أن هذا الخلاف يجد جذوره، سواء في الاختلاف النسبي بين المراحل التطورية التي تمر بها أقطار الوطن العربي،والتي تنعكس من دون شك على الصيغ التي تتبناها النظم الحاكمة في هذه الأقطار للمستقبل، أم في تعبير هذه النظم في بعض الأحيان عن

حقائق فردية قيادية أو قبلية أو طائفية . . . الخ ، مما يجعل رؤيتها محدودة الى درجة بعيدة، بسبب انطلاقها من هذه المنطلقات الضيقة التي لا تصل حتى إلى مستوى التعبير عن المصالح القطرية[1]، ومن هنا يمكن أن نجد تفسيراً لبعض ظواهر اللامعقول من الصراعات العربية ـ العربية.

وهنا، على الفور، تتصاعد صيحات بعض دعاة التغيير بأن الديمقراطية هي الحل، وهي دعوة لا تقل مثالية عن القول بأن الوحدة هي الحل، تماماً كما تصور مثاليو أوائل القرن العشرين من محلّلي العلاقات الدولية، بأن ضمان عدم تكرار كارثة الحرب العالمية الأولى يتمثّل في قيام حكومة عالمية. ولا يعني هذا أننا نختلف مع القائلين بأن الديمقراطية يمكن أن تكون أحد مصادر خروج النظم السياسية العربية مما هي فيه، ولكن المشكلة في هذه الطريقة في التفكير أنها تنظر الى الديمقراطية، وكأنها ثوب جميل نحتفظ به مع غيره من الأثواب، ونستطيع وقت اللزوم أن نرتديه لنبدو بالوجاهة المطلوبة.

ويتضمن هذا القول تضارباً منطقياً. فلو لم تكن البنى الاجتماعية والاقتصادية العربية متخلفة، لما كانت النظم السياسية العربية على ما هي عليه من ابتعاد عن الديمقراطية. فالديمقراطية الكاملة لن تجيء، إلا بعد عملية تطويرية طويلة ونضال اجتماعي وجماهيري شاق، وأي أشكال أخرى تدعي لنفسها الطبيعة الديمقراطية لا تأتي بعد هذه الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لن تكون سوى أغلفة جديدة لصيغ قديمة في نظم الحكم، وقد تؤدي هذه النظم الديمقراطية المزعومة إلى آثار أكثر ضرراً على الجسد العربي، نتيجة ما قد تتيحه للانتماءات الضيقة المتخلفة في الوطن العربي من فرصة للتعبير عن نفسها، في جو ردّة قومية عامة. بل إن علينا أن نتوقع أن انتصار النضال الاجتماعي الجماهيري من أجل الديمقراطية في قطر من الأقطار العربية يمكن ـ نقول يمكن ـ أن يسبب ردّة في الانتماء العربي لهذا القطر، إذا كان هذا النضال قد وقع وحقّق انتصاره في ظل ظروف عربية متردّية.

فالديمقراطية إذاً حل حقيقي لمعضلة النظم العربية نؤمن به ونحلم بقدومه، لكن مشكلته أنه ليس حلاً جاهزاً للتطبيق يمكن أن نتخذ غداً قراراً بتطبيقه، وإنما هو حلّ يتطلب لكي يتجسد كحقيقة في الواقع العربي شروطاً اجتماعية واقتصادية تتطلب نضالاً اجتماعياً وجماهيرياً بالغ المشقة، ويتطلب توفيرها من ثم زمناً يعتّد به، وعلينا أن نبدأ النضال من أجل هذا كله ونواصله من أجل غد عربي أفضل، لكن الواقعية تفضي بنا إلى ضرورة الاعتراف بأن هذا الغد لا بد أن يكون بعيداً، لأن المهمة أشق من أن تتمّ في لحظة زمنية عابرة.

---

(١) يستطيع القارىء ان يجد تفصيلاً وتعمقاً أكثر من هذا بكثير في دراسة: سعد الدين ابراهيم، «مصادر الشرعية في انظمة الحكم العربية،» ورقة قدّمت الى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٤٠٣ ـ ٤٦٤.

ويعني هذا أنه اضافة الى النضال الشاق من أجل الديمقراطية، علينا أن نفكّر في الغد القريب. ووجه الأهمية في هذا التفكير، أن هذا الغد القريب، ما لم نحاول أن نضع له الحلول العاجلة، يمكن أن يشهد مزيداً من التفاقم في الأوضاع العربية يهدّد الوجود العربي ذاته. نحن إذاً في حاجة الى شيء أشبه ببرنامج سياسي يضع الواقع في اعتباره، ويتصرف على أساس الانطلاق منه، إضافة الى النضال الشاق من أجل الغايات العليا للمستقبل.

وإذا جاز لي أن أساهم في محاولة التوصل لمثل هذا البرنامج السياسي العربي، فإن الأفكار التالية يمكن أن تطرح:

١ ـ أعتقد أنه قد آن الأوان لكي نفكّر في صيغة للتعايش السلمي بين النظم السياسية العربية. والسبب في اعطائنا الأولوية لهذه الفكرة، هو ما رأيناه من استنزاف للموارد العربية من دون جدوى، بصدد قضايا الصراع حول النظم السياسية، وما رأيناه من دور واضح للنظم السياسية كمصدر للصراع بين البلدان العربية. لقد تعاهد العرب في ميثاق ضمانهم الجماعي، على أن يقفوا صفاً واحداً ضد أعدائهم الخارجيين ولم يفعلوا، فليس أقل من أن يتعاهدوا حول عدم المساس ببعضهم البعض، وبمعنى محدّد هو عدم المساس بالنظم السياسية لبعضهم البعض.

وقد تتهم هذه الفكرة بأنها هي الأخرى مثالية، غير أنه من الواضح أن تطبيقها يمثّل اختياراً سياسياً، وليس عملية تطورية ذات آفاق زمنية بعيدة، ولقد تعايش النظام الاشتراكي الوليد في الاتحاد السوفياتي مع النظم الرأسمالية منذ الربع الأول من القرن العشرين، وليس التناقض بين العرب كالتناقض بين الاتحاد السوفياتي وخصومه، ولا شك أن عقم الصراع بين النظم السياسية العربية على النحو الذي أوضحته هذه الدراسة، يمكن أن يشكل أساساً واقعياً لمثل هذا الاختيار. فحين يعلم الجميع ويتأكدون أنه لا جدوى من كل هذا الصراع بسبب النظم السياسية وحولها، فإن الاختيار قد يكون ممكناً.

وقد تتهم هذه الفكرة ثانياً بأنها «محافظة». فهي تترك النظم المحافظة ترتع في الساحة العربية، بينما الواجب «الثوري» يقتضي قطع دابرها. وهنا، على الفور، ينبغي التصدي لمثل هذه الطريقة المملّة في التفكير، وهناك عديد من الحجج يمكن ان تساق في الرد على هذا المنطق. فأولاً، لم يحدث ان نظاماً عربياً محافظاً واحداً قد سقط بفعل مباشر لقوة عربية أخرى، وبالتأكيد فإن عملية سقوط بعض النظم المحافظة، والدفاع عن النظم الثورية الجديدة، قد استفادت بالمناخ القومي التحرري العام في عقدي الخمسينات والستينات، إلا أن زمام المبادأة الثورية ظل دائماً في يد القوى القطرية، بدليل أن عدداً من النظم المحافظة الأخرى الأكثر ذكاء وقدرة على التكيّف، قد اجتاز هذا الاختبار الصعب بنجاح في ذروة مرحلة المدّ القومي.

وقد نذكر بأن استراتيجيات العمل الثوري الخارجي قد تبلورت بوضوح منذ نجاح الثورة السوفياتية في عام ١٩١٧ بين ما يمكن تسميته في هذا السياق باستراتيجية «بناء الثورة في بلد واحد» أو استراتيجية نشر الثورة عالمياً، وأن لينين قد اختار الاستراتيجية الأولى، ودافع عنها وطبّقها باصرار، وندعي أنه وخلفاؤه قد نجحوا فيها.

وقد نذكر أيضاً أن عبد الناصر اضطر أكثر من مرّة، في ذروة مرحلة المدّ القومي إلى التهدئة مع النظم العربية المحافظة، سواء لاعتبارات مواجهة الخطر الخارجي أم لتزايد أعباء المعركة من أجل التطوير، على نحو يخلّ بامكانية المواجهة السليمة لهذا الخطر، علماً بأن هذا لم يكن يعني في أي مرّة تخليه عن اعتبارات دعم القوى الثورية العربية التي وصلت الى الحكم من خلال فعلها الذاتي[٢].

إن التعايش السلمي المقصود بين النظم السياسية العربية يبدأ وينتهي عند هذا الحد، فهو ليس تجمعاً لوأد عمليات التغيير في الوطن العربي، وإنما هو يعني ببساطة أن الجانب التنفيذي في عملية التغيير ـ إذا جاز التعبير ـ شأن محلي قطري محض، وعندما تنجح مثل هذه العملية في هذا القطر أو ذاك فلها كل التأييد من القوى التي ترى في هذا التطور شيئاً يستحق التأييد، كذلك، فإن أحداً لا يمنع أحداً من أن يحفّز عمليات التغيير الى الأفضل في الوطن العربي، عن طريق بناء نموذج عربي يقتدى به. ولعلي لا أتجاوز إذا قلت ان هذه كانت الطريقة الأساسية التي حفزت بها ثورة تموز/ يوليو في مصر عمليات التغيير إلى الأفضل في الوطن العربي.

كذلك، فقد ثبت أن النظم التقدمية كما رأينا، توجّه أسلحتها ضد بعضها البعض أكثر مما توجهها ضد النظم المحافظة، ومن هنا فإن هذا التكتيك المقترح يحمي النظم التقدمية من بعضها البعض أكثر مما يدعم النظم المحافظة، بل إننا يمكن أن نزعم أن مناخ الانفراج العربي سيتيح للتفاعلات الذاتية في كل قطر عربي أن تعمل في جو طبيعي، بعيداً عن دعاوى التكتل من أجل مواجهة خطر الأنظمة السياسية العربية التي تتبع سياسات اختراق أو تقويض للنظم السياسية المتصارعة معها.

وأخيراً فقد ثبت أنه كما أن بعض النظم العربية المحافظة لم يسهم في النضال العربي إلاّ سلباً، فإن بعضها الآخر قد وفى في ظل توافر شروط معينة في النضال القومي العربي بالحدّ المطلوب لمعايير الالتزام والسلوك القوميين، وليس ذنب هذه النظم أن هذه المعايير قد تدنت في مرحلة الانحسار القومي، وإنما هو ذنب النظم التقدمية بالأساس التي تصدّت

(٢) انظر: احمد يوسف أحمد، «السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية،» في: **الاستقلال الوطني**، تحرير علي الدين هلال، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢، ١ (القاهرة: المركز العربي للبحث والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٠٠ ـ ١٢١.

بدرجة أو بأخرى لقيادة النضال العربي العام أو للمشاركة في قيادته.

٢ - أعتقد كذلك، أنه قد آن الأوان لإيجاد حل لمعضلة العلاقات المصرية - العربية، ولم تكن هذه الدراسة بحثاً في هذه العلاقات بالذات، ولا هي مطالبة الآن بتقويم السياسة المصرية تجاه الكيان الصهيوني أو السياسات العربية الأخرى. ولكن السياق الحالي يفترض التذكير ببديهية الدور المصري عربياً، وهو دور باق على الرغم من فقدانه لعدد من المقومات بعد هزيمة ١٩٦٧، واختفاء الزعامة العربية لعبد الناصر، وبروز الأزمة الاقتصادية لمصر في الوقت الذي زادت فيه الفوائض المالية على نحو لم يسبق له مثيل لدى البلدان النفطية الرئيسية، وأخيراً تبلور السياسة المصرية الجديد تجاه الكيان الصهيوني في أعقاب حرب ١٩٧٣، ولا شك في رأيي أن الدور المصري مطلوب في المرحلة الحالية، كما كان مطلوباً في كل مرحلة، وسوف يختلف بطبيعة الحال مضمون هذا الدور (فليس من الممكن ان يكون في الظروف الحالية قيادة عملية التغيير في الوطن العربي)، ووزنه (فليس معقولاً أن يحتفظ بالوزن القيادي نفسه الذي كان له في الخمسينات والستينات، بعد التغير في موازين القوى العربية على النحو السابق الاشارة اليه) إلا أنه يبقى دوراً أساسياً في عملية التوصل الى صيغة لإعادة الروح الى الجسد العربي.

وواضح أن العقبة الأساسية في عودة هذا الدور، تتمثل في قضية السياسة المتبعة تجاه العدو الصهيوني، والمعارضة الضمنية لبعض القوى العربية الأخرى في عودة هذا الدور، خوفاً على نفوذ عربي لها اكتسبته فعلاً، أو تأمل في تحقيقه مستقبلاً. ويهمنا، هنا بالذات، أن نشير إلى أن إمعان النظر في السياسة المصرية تجاه الكيان الصهيوني، كما تطبق حالياً، والعلاقة المصرية الحالية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإمعان النظر كذلك في الصيغة المتفق عليها عربياً لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي، وفي تقويم المردود الفعلي لكل البدائل الأخرى الموجودة على الساحة العربية، يعطي أملاً قوياً في أن التوصل الى حل لمعضلة العلاقات المصرية - العربية على نحو يحافظ على الأهداف الراهنة للنضال العربي القومي، ليس بالأمر المستحيل، إذا بذل المفكرون المحللون والساسة جهودهم من أجل انجازه.

وما نريد أن ننبّه إليه أن الاخفاق في هذا سيمثل نكسة خطيرة تمتد آثارها على النضال القومي العربي في المستقبل، ذلك أن كل يوم يمر من دون حل لهذه المعضلة، لا تعني فقط استمرار الآثار السلبية المترتبة على غياب مصر عن ممارسة دورها الطبيعي في الوطن العربي، وإنما يعني أيضاً مزيداً من تباعد المواطن المصري عن الساحة العربية وقيمها، ونمو المشاعر القطرية لديه، على نحو يسهل على أي نظام للحكم أن يستغلّه من أجل إحداث قطيعة مصرية - عربية كاملة، إن أراد، كما كانت الأوضاع تنذر بذلك في نهاية حكم أنور السادات لمصر.

٣ ـ أعتقد، ثالثاً، أنه قد آن الأوان في التفكير في ايجاد السبل العملية لتنفيذ الخطط الكثيرة والممتازة التي وضعت من أجل تقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية، وتنبع هذ الفكرة من البدائل المعروفة لتصعيد الصراعات. وتدور أهم هذه البدائل حول التحوّل الداخلي لطرف أو لكلا الطرفين في صراع ما، أو خفض الاتصالات المتبادلة بين طرفي هذا الصراع، أو التقليل من المصالح المتعارضة وتقوية المصالح المتوافقة. ولما كنا قد رفضنا التعويل على فكرة حدوث التحول الداخلي في أحد أو كل أطراف الصراع، لما رأيناه من آثارها الفادحة في الساحة العربية، ولما كان خفض الاتصالات المتبادلة، غير مطلوب ما دمنا نسعى إلى إيجاد جسد عربي واحد قادر على الحركة الفعالة من أجل تحقيق الأهداف القومية، فإن ما تبقى لنا هو التقليل من المصالح المتعارضة وتقوية المصالح المتوافقة[٣]. وقد عبّرنا عن الشق الأول من هذه الفكرة في الدعوة الى صيغة للتعايش السلمي بين النظم السياسية العربية، بينما نطرح الآن الشق الثاني منها في شكل الدعوة لوضع خطط تقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدان العربية موضع التنفيذ، على أمل أن يعزّز كل من الشقين الشق الأخر في التطبيق، فلا شك أن العائق الأساسي أمام تطبيق خطط تقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية عائق سياسي، ومن ثم يكون هناك أمل في أن النجاح في تحقيق صيغة التعايش السلمي بين النظم السياسية العربية سيعطي دفعة لتقوية العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية، بينما يعطي النجاح في تقوية هذه العلاقات مبرراً أقوى لاستمرار وتعزيز التعايش السلمي بين النظم، وهكذا. وسيكون البديل خطيراً. فاستمرار العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية، بمستواها الراهن، يعني تكريس التبعية الاقتصادية العربية لقوى دولية معينة، واستمرار عملية التنشئة لأجيال عربية بأكملها خارج حدود الوطن العربي، وفي إطار مفاهيم معادية للقيم القومية العربية أو على الأقل غير مبالية بها. وليست هناك أدنى صعوبة في أن نتصور الآثار المدمرة على المدى الطويل لاستمرار هذه الأوضاع وتأثيراتها على الساحة العربية.

٤ ـ اعتقد، رابعاً وأخيراً، أنه قد آن الأوان لاعطاء ظاهرة الصراعات العربية ـ العربية اهتماماً أكبر بكثير من مجرد البكاء على أطلال التضامن العربي، أو الدعوات المثالية لتجاوز المأزق العربي الراهن، أو الدراسات الجزئية للموضوع. وثمة حاجة ملحة في ما أعتقد لايجاد مشروع عربي ضخم، من أجل دراسة شاملة للصراعات العربية ـ العربية، على المستويين الكلي والجزئي، توفّر خلفية أساسية من البيانات حول الموضوع، وتحاول تقديم أكثر التحليلات الموضوعية إمكاناً لهذه الصراعات، من خلال باحثين عرب ملتزمين قومياً، ولكنهم محايدون بالنسبة الى ما يدرسونه من حالات صراعية محددة.

---

(٣) انظر: مارثا دوكاس، أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٠٥ ـ ٢١٢.

ويمكن لهذا كله أن يكون بالغ الفائدة في اتخاذ قرارات عربية سليمة على المستويين القطري والقومي في خصوص الصراعات العربية ـ العربية، وتوضيح سبل التهدئة والتسوية والحلّ بالنسبة الى هذه الصراعات حتى أمام اطرافها المباشرين، وتقديم نوع من نظام «الانذار المبكر السياسي» إذا جاز التعبير، من أجل تجنّب عمليات التصعيد المتوقعة في هذه الصراعات، من خلال الدراسة العلمية المتعمقة لها. ويمكن لجامعة الدول العربية ذاتها، أو لمركز بحثي ملتزم قومياً وذي سمعة علمية رصينة كمركز دراسات الوحدة العربية، أن يشرف على مثل هذا المشروع كي يضمن له ألا يتحول إلى «مقاولة» علمية تتحوّل بدورها في النهاية الى مكاسب شخصية لهذه الفئة أو تلك، ولا تحقق سوى دراسات باهتة خالية من أي مضمون قومي حقيقي.

* * *

ويلاحظ أن المقترحات السابقة قد تجنّبت أي حديث عن تضامن عسكري عربي في مواجهة الخطر الخارجي أياً كان، فهو اقتراح يبدو غير عملي في المرحلة الراهنة لتطور العلاقات العربية، وكل الأمل أن النجاح في المقترحات المتواضعة السابقة، يمكن أن يفضي مستقبلاً الى مناخ قد يمكّن من وضع مثل هذا التضامن موضع التطبيق.

كذلك، فإن ما سبق لا يمثل سوى مقترحات لا بد أن تكملها وتعمّقها مقترحات أخرى، شريطة أن تأتي كلها منطلقة من الالتزام القومي، وأن تستند الى أساس واقعي، فلا تدعو على سبيل المثال الى صيغ تدعم المحاور العربية الراهنة، أو تستبدل بها محاور أخرى على أساس أن هذا المحور قد يكون أفضل من ذلك في قيادة النضال العربي، ولا تدعو أيضاً إلى أشياء لا قدرة لنا الآن على صنعها كالديمقراطية أو الوحدة أو ما إلى هذا. فكل هذه، كما سبقت الاشارة، غايات نبيلة نؤمن بها ونحلم بتحقيقها، ونناضل بكل ما أوتينا من قوة من أجلها، غير أنه لا قبل لنا بضمان النجاح في الوصول اليها في الغد القريب الذي نحتاج فيه الى حماية عاجلة لوجودنا القومي، من خلال مقترحات واقعية ملتزمة قومياً. وما لم نفعل هذا فسنكون مهددين في أصل هذا الوجود ذاته، وعندها، لن نملك حتى رفاهية أن نتصارع في ما بين بعضنا البعض.

المَــرَاجع

١ ـ العربية

كتب

ابـراهيم، سعد الـدين. **النظام الاجتـماعي العربي الجـديـد: دراسـة عن الآثـار الاجتـماعيـة للثروة النفطية**. ط ٢ . القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢ .

أحمد، أحمد يوسف. **تأثير الثروة النفطية على العلاقـات السياسيـة العربيـة**. القاهـرة: دار المستقبل العـربي، ١٩٨٥ . (مشروع المستقبـلات العـربيـة البـديلة، الآثـار غـير المـدروسـة للثروة النفطية، ٧)

ـــ. **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧** . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١ .

ـــ ومحمد زبارة. **مقدمة في العلاقات الدولية**. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٥ .

الاستقـلال الوطني. تحـرير عـلي الدين هـلال. القاهـرة: المركـز العـربي للبحث والنشر، ١٩٨٢ . (سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة يوليو ١٩٥٢ ، ١)

البيطار، نديم. **من التجزئة . . الى الوحدة: القوانين الأساسية لتجارب التاريخ الوحـدوية**. ط ٤ . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣ .

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٨٥**. تحرير صندوق النقد العربي. ابو ظبي: شركة ابو ظبي للطباعة والنشر، [١٩٨٥].

دوكاس، مارثا. **أزمة الكويت: العلاقات الكويتية العـراقية، ١٩٦١ ـ ١٩٦٣** . بـيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣ .

دويتش، كـارل ولفغانـغ. **تحليل العـلاقات الـدولية**. تـرجمة محمـود نـافـع. مـراجعـة نـور الـدين الزراري. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٢ .

السلطان، عبـد الله عبـد المحسن. **البحـر الأحمـر والصراع العــربي ـ الاسرائيـلي: التنـافس بين**

استراتيجيتين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤. (سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٧)
السيد سليم، محمد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٣.
شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.
عبد الفضيل، محمود. **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٧٩. (سلسلة عالم المعرفة، ٦١)
عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.].
غالي، بطرس بطرس. **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
لينين، فلاديمير ايليتش. **الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية: وصف مبسط**. موسكو: دار التقدم، ١٩٧٠.
مجاهد، حورية توفيق. **الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والامبريالية والتبعية**. القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥.
مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الاقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.
مقلد، اسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. ط ٢. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٩.
ـــ. **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢.

دوريات

أحمد، أحمد يوسف. «السياسة الامريكية والثورة في اليمن الشمالية، ١٩٦٢ - ١٩٦٧.» **المستقبل العربي**: السنة ٥، العدد ٤٠، حزيران/يونيو ١٩٨٢.
الخطيب، عمر. «الدبلوماسية والمفاوضة في الصراعات الدولية.» **المجلة العربية للعلوم الانسانية**: السنة ٥، العدد ١٧، شتاء ١٩٨٥.
هيكل، محمد حسنين. «وداعاً يا صاحب الجلالة.» **الاهرام**: ١٩٦٢/١١/٢٠.

ندوات، مؤتمرات

أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.
جامعة الدول العربية: الواقع والطموح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

٢ - الأجنبية

Books

Ahmad, Ahmad Yousef. *The Effects of Egyptian-Arab Relations on the Flow of Egyptian Labor to Arab Countries*. Cu.: MIT TAP, 1980.

Azar, Edward Elias and Joseph D. Ben-Dak (eds.). *Theory and Practice of Events Research.* New York; London: Gordon and Breach Science Publishers, 1975.

——, Richard A. Brody and Charles A. McClelland. *International Events Interaction Analysis: Some Research Considerations.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, 1972. (Sage Professional Papers in International Studies Series, vol. 1, no.02-001)

Choucri, Nazli. *Migration Process among Developing Countries: The Middle East.* Massachusetts: Massachusetts Institute of Technology, Migration and Developing Study Group, Centre for International Studies, 1977.

——. *Population Dynamics and International Violence, Propositions, Insights and Evidence.* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1974.

Dawisha, Adeed I. *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy.* London: Macmillan, 1976.

Halliday, Fred. *Arabia without Sultans: A Political Survey of Instability in the Arab World.* Harmondsworth, U.K.: Penguin Books, 1975.

Hammond, Paul Y. and Sidney S. Alexander (eds.). *Political Dynamics in the Middle East.* New York: American Elsevier Publishing Company, 1972.

Hassouna, Hussein A. *The League of Arab States and Regional Disputes: A Study of Middle East Conflicts.* Dobbs Ferry, N.Y.; Leiden: Oceana Publications, 1975.

Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy.* New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1977.

Kerr, Malcolm H. *The Arab Cold War: Gamal Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970.* 3rd ed. New York: Oxford University Press, 1973.

Sigler, John H., John O. Field and Murray L. Adelman. *Applications of Events Data Analysis: Cases, Issues and Problems in International Interaction.* Beverly Hills, Calif.: Sage Publications, [n. d.]. (Sage Professional Papers in International Studies, vol. 1, no. 02-010)

Trevaskis, Gerald Kennedy. *Shades of Amber: A South Arabian Episode.* London: Hutchinson, 1968.

Periodicals

Azar, Edward Elias. «The Analysis of International Events.» *Peace Research Reviews:* vol. 4, no. 1, 1970.

Kelly, John Barrett. «The Future in Arabia.» *International Affairs:* vol. 42, no. 4, October 1966.

Loya, A. «Radio Propaganda of the United Arab Republic: An Analysis.» *Middle Eastern Affairs:* vol. 13, no. 4, April 1962.

فهرس

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

د. أحمد يوسف أحمد

- ولد في القاهرة عام ١٩٤٧
- حصل على الدكتوراه من جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ في موضوع «الدور المصري في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧» والتي نشرتها الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨١. عمل في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة منذ تخرجه حتى عام ١٩٨٣، حيث أعيرت خدماته لجامعة صنعاء
- يعمل حالياً رئيساً لقسم العلوم السياسية في كلية التجارة والاقتصاد في جامعة صنعاء (١٩٨٧)
- شارك في مشروعات بحثية عدة أهمها مشروع **المستقبلات العربية البديلة** الذي تشرف عليه جامعة الأمم المتحدة، حيث أعد في اطار هذا المشروع كتاباً عن **تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية** نشرته دار المستقبل العربي في القاهرة في ١٩٨٥
- شارك في تأليف عدد من الكتب منها **عروبة مصر** الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٧٨) بفصل عن «القومية والوحدة»؛ **والاستقلال الوطني** الصادر عن المركز العربي للبحث والنشر (١٩٨٢) بفصل عن «السياسة العربية لثورة يوليو ومعضلة ترتيب الأولويات: الاستقلال في مواجهة الثورة الاجتماعية»؛ **والسياسات الخارجية للدول العربية** (باللغة الانكليزية) الصادر عن وست فيو برس (١٩٨٤) بفصل عن «السياسة الخارجية العراقية».

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن: ٦ دولارات
أو ما يعادلها